ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة الحادية والسبعون بعد المائة

171 EX/7
١٧١م ت/٧
باريس، ٢٠٠٥/٤/١٢
الأصل: انجليزي

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

مشروع خطة التنفيذ الدولية لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

الملخص

بناءً على الطلب الوارد في قرار الأمم المتحدة ٢٣٧/٥٩، يقدم المدير العام مشروع خطة التنفيذ الدولية لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة إلى المجلس التنفيذي لدراسته دراسة أخيرة ولاعتماده.

القرار المقترح: الفقرة ١٠.

عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (القرار ٢٣٧/٥٩)

١ – في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٢٥٤/٥٧ الذي أعلنت بموجبه فترة السنوات العشر الممتدة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٤ عقد الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة (DESD). وأُنيطت باليونسكو مهمة قيادة أنشطة العقد وإعداد مشروع خطة تنفيذ دولية له (IIS).

٢ – وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أكد القرار ٢١٩/٥٨ من جديد على أهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD) وعلى الحاجة إلى تعزيز وعي الجمهور بأهمية عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة واشتراكه فيه على نطاق أوسع، وذلك بعدة طرق منها أنشطة التعاون، والمبادرات التي يشارك فيها المجتمع المدني وسائر الأطراف المعنية.

أنشطة اليونسكو

٣ – نظمت اليونسكو في هذا الخصوص مشاورة أوليّة مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ثم أجرت مشاورات على الصعيد العالمي بشأن إطار خطة التنفيذ. وتلقت المنظمة في هذا الصدد أكثر من ٠٠٠ ٢ مساهمة يمثل الكثير منها توليفاً لآراء المئات من المعنيين.

٤ – وفي أيار/مايو ٢٠٠٤ تم إعداد مشروع أول لخطة التنفيذ الدولية عن طريق تضمين إطار الخطة المذكور الملاحظات التي وردت من مختلف الأطراف المعنية والشركاء، والقيام أيضاً بمراعاة نتائج المؤتمرات وحلقات العمل التي نُظمت بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، وكذلك الاستراتيجيات الإقليمية والوطنية الخاصة بالعقد.

٥ – وقد وُزّع مشروع خطة التنفيذ الدولية على الزملاء في جميع قطاعات اليونسكو (التربية، والثقافة، والعلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، والاتصال) لإبداء ما لديهم من ملاحظات إضافية عليه. وروجع المشروع على يد جامعيّين وخبراء مرموقين في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، قبل أن يُعرض في تموز/يوليو ٢٠٠٤ على الفريق رفيع المستوى المعني بالعقد، الذي يسدي المشورة إلى المدير العام لليونسكو بشأن هذا الموضوع.

٦ – وهكذا يتضح أن مشروع الخطة المشار إليه يلبّي الطلب الوارد في القرار ٢٥٤/٥٧ وأنه ثمرة مشاورات واسعة النطاق نُظمت مع وكالات الأمم المتحدة، وحكومات البلدان، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والخبراء، والأخصائيين. وقد عُرض المشروع على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسين في يومي ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ في نيويورك.

٧ – وتضع خطة التنفيذ الدولية (الملحق) إطاراً عريضاً يُفسح لجميع الشركاء المجال للمساهمة في العقد. وهي لا تفرض التزامات ولكنها توفر إرشادات عامة وتبيّن لماذا وكيف ومتى وأين يستطيع الشركاء بتنوعهم الهائل تقديم مساهماتهم بما يتفق مع أوضاعهم الخاصة. وهي تصف بإيجاز التحدي المطروح في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، وترسم المعالم العامة لنوع التعليم الذي يعتبره الشركاء مجتمعين أساسياً لتيسير تحقيق التنمية المستدامة.

٨ – ويتوجه مشروع الخطة إلى الطائفة الواسعة من الأطراف المشاركة في العقد، ويحدد خمسة أهداف للعقد هي:

١ – إبراز مكانة الدور المحوري الذي يؤديه التعليم والتعلّم في السعي المشترك لتحقيق التنمية المستدامة؛

٢ – تيسير إقامة الروابط، وإنشاء الشبكات، والتبادل والتفاعل فيما بين الأطراف المعنيّة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

٣ – توفير مجال وفرصة لصقل وتعزيز رؤية التنمية المستدامة والانتقال إليها، عن طريق جميع أشكال التعلّم وتوعية الجمهور؛

٤ – التشجيع على تحسين نوعية التدريس والتعلّم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

٥ – إعداد استراتيجيات على جميع المستويات من أجل تعزيز القدرات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.

٩ – وقد اقترحت سبع استراتيجيات مترابطة من أجل العقد، هي: الترويج وتكوين رؤية مشتركة؛ والتشاور بشأن الأنشطة وتبنيها؛ وإقامة الشراكات والشبكات؛ وبناء القدرات والتدريب؛ والبحوث والتجديد؛ وتكنولوجيات المعلومات والاتصال؛ والرصد والتقييم. وتشكل هذه الاستراتيجيات إذا ما نُظر إليها مجتمعة نهجاً مترابطاً لتحقيق تقدم مطرد في ترويج التعليم من أجل التنمية المستدامة على امتداد ذلك العقد وتنفيذه. وستكفل تلك الاستراتيجيات أن يواكب تطور التحديات المطروحة في مجال التنمية المستدامة تغيّر في المواقف العامة والنهوج التعليمية.

مشروع القرار المقترح

١٠– على ضوء ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد قرار يجري نصه بما يلي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – **إذ يذكّر** بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٧/٢٥٤، و٥٨/٢١٩، و٥٩/٢٣٧ بشأن "عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة"،

٢ – **ويذكّر أيضاً** بأن المؤتمر العام قد عرض عليه في دورته الثانية والثلاثين نسخة مختصرة من مشروع إطار خطة تنفيذ عقد الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة (الوثيقة ٣٢م/إعلام ٩)،

٣ – **وقد درس** الوثيقة ١٧١م ت/٧،

٤ – **يدرس ويعتمد** نص خطة التنفيذ الدولية الذي أعدته اليونسكو عن طريق مشاورات واسعة النطاق مع وكالات الأمم المتحدة، وحكومات البلدان، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والخبراء، والأخصائيين؛

٥ – **ويدعو** المدير العام إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان استجابة اليونسكو لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٧/٢٥٤، و٥٨/٢١٩، و٥٩/٢٣٧؛

٦ – **ويدعو أيضاً** المدير العام إلى مواصلة مشاوراته مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع الدول الأعضاء ومع المجتمع المدني بهدف تأمين التنفيذ السلس لأنشطة العقد؛

٧ – **ويطلب** من المدير العام أن يضع خطة التنفيذ الدولية في صيغتها النهائية، وأن يكفل توزيعها على نطاق واسع على الدول الأعضاء، وسائر وكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية.

الملحق

عقد الأمم المتحدة للتعليم
من أجل التنمية المستدامة ٢٠٠٥–٢٠١٤

مشروع خطة التنفيذ الدولية

كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

تعد خطة التنفيذ الدولية لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة ثمرة تشاورات موسعة مع وكالات الأمم المتحدة والحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والخبراء والأخصائيين.

وقد جرت مناقشة المشروع النهائي لخطة التنفيذ الدولية مع فريق رفيع المستوى يسدي المشورة لليونسكو بشأن استراتيجية ومضمون عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ويسرنا أن نسجل هنا فائق تقديرنا للمسات النهائية التي أضافها الفريق إلى هذه الوثيقة. ويتكون هذا الفريق من:

- د. أكيتو أريما، عضو مجلس الشيوخ ووزير سابق للتعليم والعلوم والرياضة والثقافة في اليابان
- أ.د. ألفا عمر كوناري، رئيس لجنة الاتحاد الافريقي ورئيس جمهورية مالي سابقاً.
- الأستاذ كارل ليندبرج، نائب وزير التعليم والعلوم في السويد
- الأستاذ ستيفن روكفلر، رئيس صندوق إخوان روكفلر، الولايات المتحدة الأمريكية

حظيت هذه الوثيقة بتأييد عدد كبير من الشركاء والأطراف المعنية، ومن المنتظر أن يقوم المجلس التنفيذي لليونسكو بإقرارها رسمياً إبان الدورة التي سيعقدها في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

المحتويات

	الصفحة
الملخص التنفيذي	٥
١ – المقدمة	٩
١,١ قلق متنام	١١
١,٢ الصلات مع المبادرات الدولية الأخرى	١٣
القسم الأول: التعليم من أجل التنمية المستدامة	١٥
٢ – الربط بين التعليم والتنمية المستدامة	١٦
٢,١ المجالات الرئيسية للتنمية المستدامة	١٧
٢,٢ التعليم من أجل التنمية المستدامة: ترويج القيم	١٩
٢,٣ الخصائص الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة	٢١
٣ – الأبعاد	٢٣
٣,١ الأبعاد الاجتماعية الثقافية	٢٣
٣,٢ الأبعاد البيئية	٢٥
٣,٣ الأبعاد الاقتصادية	٢٦
٣,٤ أماكن التعلّم	٢٧
٤ – أهداف العقد	٣٢
القسم الثاني: الأطراف المعنية والاستراتيجيات	٣٣
٥ – الأطراف المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة	٣٣
٦ – سبع استراتيجيات	٣٥
٦,١ حشد التأييد وبناء الرؤية	٣٦
٦,٢ التشاور وتبني الرؤية	٣٧
٦,٣ الشراكات والشبكات	٣٧
٦,٤ بناء القدرات والتدريب	٣٨
٦,٥ البحوث والتجديد	٣٩
٦,٦ استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال	٤٠
٦,٧ المتابعة والتقييم	٤١
القسم الثالث: التنفيذ والتقييم	٤١
٧ – دور الأطراف المعنية من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي	٤١
٧,١ المستوى المحلي (تحت الوطني)	٤٢
٧,٢ المستوى الوطني	٤٤
٧,٣ المستوى الإقليمي	٤٨
٧,٤ المستوى الدولي	٤٩
٨ – النتائـج	٥٤
٩ – المتابعة والتقييم	٥٥
القسم الرابع: برمجة العقد	٥٨
١٠– الموارد	٥٨
١١– الجدول الزمني	٥٩
المراجع	٦٣
الذيل: مبادئ تنفيذ عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة على المستوى الوطني	٦٤

الملخص التنفيذي

يعتبر عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة مهمة ضخمة ومعقدة. بل إن أساسه الفكري وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية وعلاقاته بالقضايا البيئية والثقافية تجعل منه مشروعاً يمكن أن يمس كل جوانب الحياة. **والهدف العام للعقد هو إشاعة القيم التي تنطوي عليها التنمية المستدامة في كل جوانب التعلّم للتشجيع على حدوث تغيرات سلوكية تسمح بنشوء مجتمع أكثر تمتعاً بمقومات الاستدامة وأكثر عدالة للجميع.**

والرؤية الأساسية التي يستند إليها العقد هي عالم يجد فيه كل إنسان فرصة الاستفادة من التعليم وتعلم القيم والسلوكيات وأنماط الحياة اللازمة لمستقبل مستدام ولتحقيق تحولات مجتمعية إيجابية. **ويمكن ترجمة ذلك إلى الأهداف الخمسة** التالية:

١ – إبراز مكانة الدور المحوري الذي يؤديه التعليم والتعلّم في السعي المشترك لتحقيق التنمية المستدامة؛

٢ – تيسير إقامة الروابط، وإنشاء الشبكات، والتبادل والتفاعل بين الأطراف المعنية في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

٣ – توفير مجال وفرصة لصقل وتعزيز رؤية التنمية المستدامة والتحول إليها عن طريق جميع أشكال التعلّم وتوعية الجمهور؛

٤ – التشجيع على تحسين نوعية التدريس والتعلّم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

٥ – إعداد استراتيجيات على جميع المستويات من أجل تعزيز القدرات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.

ومفهوم التنمية المستدامة مفهوم لا يفتأ يتطور. فإن أردنا أن نضع التعليم في خدمة التنمية المستدامة وجب أن يكون لدينا تصور واضح عن معنى التنمية المستدامة والغاية المنشودة منها. وتعرض هذه الخطة **ثلاثة مجالات رئيسية للتنمية المستدامة، هي المجتمع والبيئة والاقتصاد، مع اعتبار الثقافة بعداً أساسياً فيها جميعاً:**

- المجتمع: فهم المؤسسات الاجتماعية ودورها في التغيير والتنمية وكذلك النظم الديمقراطية ونظم المشاركة التي تمنح فرصة التعبير عن الرأي، واختيار الحكومات، والتوصل إلى توافق في الآراء وتسوية النزاعات.

- البيئة: الوعي بموارد البيئة الطبيعية وبمدى هشاشتها ومدى تأثرها بأنشطة الإنسان وقراراته، مع الالتزام بمراعاة الشواغل البيئية في سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- الاقتصاد: إدراك حدود وإمكانات النمو الاقتصادي وتأثيرهما على المجتمع والبيئة، مع الالتزام بتقييم مستويات الاستهلاك الفردي والجماعي من منظور الاهتمام بالبيئة والعدالة الاجتماعية.

هذا وإن القيم، والتنوع، والمعرفة، واللغات، ورؤى العالم المرتبطة بالثقافة عوامل تؤثر إلى حد كبير على أسلوب معالجة قضايا التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياقات الوطنية المحددة. وبهذا المعنى، فإن الثقافة ليست مجرد مجموعة من المظاهر المعينة (كالغناء، والرقص، والملبس، الخ.)، ولكنها طريقة وجود وتعامل وسلوك واعتقاد وتصرف يعيش بها الناس حياتهم وتخضع للتغيير باستمرار.

ويعنى التعليم من أجل التنمية المستدامة بالقيم وعلى نحو خاص بمفهوم الاحترام: احترام الآخرين بمن فيهم أبناء الجيل الحالي والأجيال القادمة، واحترام الاختلاف والتنوع، واحترام البيئة، واحترام موارد كوكب الأرض الذي نسكنه. إن التعليم يساعدنا على فهم أنفسنا وفهم الآخرين وعلاقاتنا مع البيئة الطبيعية والاجتماعية الأوسع نطاقاً؛ وهذا الفهم هو الركيزة الثابتة التي ينهض عليها الاحترام. ويهدف التعليم من أجل التنمية المستدامة، علاوة على إشاعته حس العدالة والمسؤولية والاستكشاف والحوار، إلى جعلنا نتبنى سلوكيات وممارسات تعيننا جميعاً على أن نحيا حياة مزدهرة ازدهاراً كاملاً دون أن نكابد حرماناً من الأساسيات الضرورية.

إن التعليم من أجل التنمية المستدامة يعكس الاهتمام بجودة التعليم وامتلاكه لخصائص مثل:

- الجمع بين التخصصات والطابع الشمولي: يجب أن يكون التعلم من أجل التنمية المستدامة مندرجاً في كل المقررات الدراسية وليس مادة دراسية مستقلة؛
- السعي إلى غرس القيم: إشاعة القيم والمبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة؛
- التشجيع على التفكير الناقد وحل المشكلات: مما يؤدي إلى الثقة بالذات في معالجة المعضلات والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة؛
- الاستعانة بأساليب متعددة: مثل الكلمة، والفن، والتمثيل، والنقاش، والخبرات وغيرها من الأساليب التربوية التي تنقل المضامين في قوالب متنوعة؛
- تشجيع المشاركة في اتخاذ القرارات: إشراك الدارسين في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية تعلمهم؛
- قابلية التطبيق: دمج خبرات التعلّم في الحياة اليومية الشخصية والمهنية؛
- الملاءمة المحلية: معالجة القضايا المحلية والعالمية واستخدام اللغة الأكثر شيوعاً بين الدارسين.

ستشكل ملامح التعليم من أجل التنمية المستدامة من خلال الاستعانة بمنظورات مستمدة من كل مجالات التنمية البشرية، ومع مراعاة التحديات الحادة التي يواجهها عالمنا. فالتعليم من أجل التنمية المستدامة لا يستطيع تجاهل ما لتلك المنظورات والتحديات من انعكاسات على عملية السعي إلى تحقيق

التغيير على أسس أكثر عدلاً واستدامة. وتأخذ الخطة في اعتبارها المنظورات المهمة لمجالات: حقوق الإنسان، والسلام والأمن البشري، والمساواة بين الجنسين، والتنوع الثقافي والتفاهم بين الثقافات، والصحة، ومكافحة فيروس ومرض الأيدز، والحكم الرشيد، والموارد الطبيعية، والتغير المناخي، والتنمية الريفية، والنمو العمراني المستدام، والوقاية من الكوارث وتخفيف آثارها، والحد من الفقر، ومسؤولية الشركات والمساءلة، واقتصاد السوق.

إن التعليم من أجل التنمية المستدامة يستهدف الجميع في أية مرحلة كانوا من مراحل حياتهم. **ولهذا فإنه يندرج في منظور التعلّم مدى الحياة ويشمل كل أطر التعلّم الممكنة، نظامية كانت أو غير نظامية، من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة الحياة الراشدة.** ويستوجب هذا التعليم إعادة توجيه النهوج التعليمية إزاء المقررات والمضامين الدراسية، وطرق التدريس، والامتحانات. وتتوافر فرص التعلّم ضمن أطر شتى منها: التعلّم غير النظامي، والمنظمات المجتمعية، والمجتمع المدني المحلي، وأماكن العمل، والتعليم النظامي، والتدريب التقني والمهني، وإعداد المعلمين، والتعليم العالي، وإدارات التوجيه التربوي، والجهات المسؤولة عن وضع السياسات التعليمية.

ومن الصواب القول إن كل إنسان معني بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. فنحن جميعاً سنشعر بآثار النجاح أو الفشل النسبي لهذا التعليم، ونحن جميعاً نؤثر على هذا التعليم من خلال سلوكنا الذي قد يكون داعماً أو مقوضاً له. هذا، وتناط في هذا الصدد أدوار ومسؤوليات متكاملة بعدد من الهيئات والمجموعات على كل من المستوى المحلي (دون الوطني) والوطني والإقليمي والدولي. وعلى كل مستوى، قد تنتمي الأطراف المعنية إلى إحدى الحكومات (أو إلى منظمة دولية حكومية تعمل على الصعيد الإقليمي أو الدولي)، أو إلى مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، أو إلى القطاع الخاص. وستساند وسائل الإعلام ووكالات الإعلانات الجهود المبذولة لتوعية الجمهور على نطاق واسع. كما أن للسكان الأصليون دوراً خاصاً يؤدونه في هذا الشأن بحكم درايتهم الواسعة بكيفية استخدام بيئاتهم على أسس مستدامة، وبحكم تأثرهم الشديد بأساليب التنمية غير المستدامة.

وتقترح الخطة سبع استراتيجيات مترابطة لعقد الأمم الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة: الترويج وتكوين رؤية مشتركة، والتشاور بشأن الأنشطة وتبنيها؛ وإقامة الشراكات والشبكات؛ وبناء القدرات والتدريب، والبحوث والتجديد؛ وتكنولوجيات المعلومات والاتصال؛ والرصد والتقييم. وتشكل هذه الاستراتيجيات إذا ما نُظر إليها مجتمعة نهجاً مترابطاً لتحقيق تقدم مطرد في ترويج التعليم من أجل التنمية المستدامة وتنفيذه على امتداد ذلك العقد. وستكفل تلك الاستراتيجيات أن يواكب تطور التحديات المطروحة في مجال التنمية المستدامة تغير في المواقف العامة والنهوج التعليمية.

وسيتوقف تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة على قوة التزام الأطراف المعنية وتعاونها على المستويات المحلية (دون الوطنية) والوطنية والإقليمية والدولية. وستكون الشبكات والتحالفات هي العنصر الحاسم الأهمية، حيث ستصوغ جدول أعمال مشترك في المنتديات المختصة. ومن شأن توافر وحدة صغيرة ولكنها دينامية ورفيعة المستوى على الصعيد الوطني، تتلقى إسهامات منتظمة من فريق استشاري يمثل الأطراف المتعددة المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، أن يعطي قوة دفع للنشاطات الترويجية والتنفيذية. ستسعى لجنة للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛ على المستوى الإقليمي،

ولجنة مشتركة بين الوكالات معنية بالعقد، على المستوى الدولي، إلى دفع جدول أعمال التعليم من أجل التنمية المستدامة قدماً من خلال اجتماعات وأنشطة محددة الهدف تستجيب لشواغل بعينها. وسيتصدر الحركة فريق دولي رفيع المستوى من أنصار التعليم من أجل التنمية المستدامة يضم شخصيات معروفة وملتزمة.

وستتجلى نتائج عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة في حياة آلاف المجتمعات وملايين الأفراد، إذ ستستند قراراتهم وأعمالهم شيئاً فشيئاً إلى مواقف وقيم جديدة تجعل من التنمية المستدامة مثالاً أيسر منالاً. أما عملية تنفيذ العقد ذاتها، **فتتوخى تحقيق إحدى عشرة نتيجة مشتقة من أهداف العقد، وتتعلق بالتغيرات في وعي الجمهور، وفي نظام التعليم، وفي إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في تخطيط التنمية. وهذه النتائج هي الأساس الذي تعتمد عليه المؤشرات المستخدمة في الرصد والتقييم.** غير أن مجموعات الأطراف المعنية ستحدد، كل منها على مستواه، مؤشرات محددة وأنواع البيانات اللازمة للتحقق منها. ويجب أن تستخدم مؤشرات نوعية إلى جانب المؤشرات الكمية للوقوف على ما للتعليم من أجل التنمية المستدامة من صلات متعددة ومن عمق مجتمعي ومن تأثير ملموس.

ويجب لدى تقدير الاحتياجات من الموارد مراعاة البرامج القائمة والموظفين المتاحين مراعاة كاملة. ويجب تحديد الاحتياجات من الموارد الإضافية وفقاً لمقتضيات تيسير العمل والتفاعل بشأن تحديات وقضايا محددة تتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

ويبين الجدول الزمني المقترح المنتديات والأحداث والنشاطات المتعلقة بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة التي ستنظم خلال السنوات الخمس الأولى، مع التركيز على الروابط التي يتعين إقامتها بين المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية من جهة، وبين عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة والمبادرات الأخرى المنفذة مثلاً في إطار لجنة التنمية المستدامة وبرنامج التعليم للجميع، من جهة أخرى. كما يتضمن الجدول الزمني إشارة إلى الأحداث الرئيسية المزمع تنظيمها في أواخر العقد.

خطة التنفيذ الدولية لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٥٧/٢٥٤ الذي أُعلنت بموجبه فترة السنوات العشر الممتدة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٤ عقد الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة (DESD). وأُنيطت باليونسكو مهمة قيادة العقد وإعداد مشروع خطة تنفيذ دولية له (IIS). وقد أعدت هذه الوثيقة استجابة لهذا الطلب بعد مشاورات واسعة النطاق مع وكالات الأمم المتحدة، وحكومات البلدان ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والخبراء، والأخصائيين.

وقد نظمت اليونسكو في هذا الخصوص مشاورة أولية مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ثم أجرت مشاورات على الصعيد العالمي بشأن إطار خطة التنفيذ وتلقت المنظمة في هذا الصدد أكثر من ٢٠٠٠ مساهمة يمثل الكثير منها توليفاً لآراء المئات من المعنيين. وروجع المشروع على يد جامعيين وخبراء مرموقين في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، قبل أن يُعرض في تموز/يوليو ٢٠٠٤ على

الفريق رفيع المستوى المعني بالعقد، الذي يسدي المشورة إلى المدير العام لليونسكو بشأن هذا الموضوع. ثم عُرض المشروع على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسين (نيويورك، ١٨–١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤).

وتضع خطة التنفيذ الدولية (الملحق) إطاراً عريضاً يفسح لجميع الشركاء المجال للمساهمة في العقد. وهي لا تفرض التزامات ولكنها توفر إشادات عامة وتبين لماذا وكيف ومتى وأين يستطيع الشركاء بتنوعهم الهائل تقديم مساهماتهم بما يتفق مع أوضاعهم الخاصة. وهي تصف بإيجاز التحدي المطروح في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، وترسم المعالم العامة لنوع التعليم الذي يعتبره الشركاء مجتمعين أساسياً لتيسير تحقيق التنمية المستدامة.

١ – المقدمة

ليس من هدف يفوق في إلحاحه وأهميته بالنسبة لمستقبل الجنس البشري العمل على التحسين المستمر لنوعية حياة الأجيال الحاضرة والمقبلة بطريقة تحترم تراثنا المشترك، أي كوكب الأرض الذي نعيش عليه. فنحن كبشر نسعى إلى تحسين أوضاعنا وأوضاع أولادنا وأحفادنا؛ ويجب علينا أن نحقق هذا التحسين بطرائق تحترم حق الجميع في أن يفعلوا الشيء ذاته. ولذا علينا أن نسعى باستمرار إلى التعمق في معرفة أنفسنا وطاقاتنا وحدودنا وعلاقتنا ومجتمعنا وبيئتنا، ومعرفة عالمنا. فالتعليم من أجل التنمية المستدامة هو جهد يستغرق الحياة كلها بجميع مناحيها ويفرض على الأفراد والمؤسسات والمجتمعات النظر إلى الغد على أنه مستقبل إما أن ننعم به كلنا معاً وإما لن ينعم به أحد فينا.

أولى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في عام ١٩٩٢ والمعروف باسم قمة الأرض، درجة عالية من الأولوية في *جدول أعمال القرن ٢١* لدور التعليم في تحقيق تنمية تحترم البيئة الطبيعية وترعاها. وركز على عملية توجيه التعليم وإعادة توجيهه بحيث يعزز القيم والمواقف التي تحترم البيئة، واقترح السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك. وبحلول قمة جوهانسبورغ في عام ٢٠٠٢ كانت هذه الرؤية قد اتسعت لتشمل إقرار العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر كمبدأين أساسيين لتحقيق تنمية تتصف بالاستدامة. وباتت الجوانب الإنسانية والاجتماعية للتنمية المستدامة، أي التضامن والإنصاف والشراكة والتعاون، تعتبر عوامل لا تقل أهمية عن النهوج العلمية لحماية البيئة. وأكدت القمة من جديد على أن الأهداف المتعلقة بالتعليم من الأهداف الإنمائية للألفية وعلى إطار عمل داكار الخاص بالتعليم للجميع، واقترحت إلى جانب ذلك إعلان عقد للتعليم من أجل التنمية المستدامة كوسيلة لإبراز المكانة المركزية التي يحتلها التعليم والتعلّم في النهوج الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

واعتمد المجتمع الدولي في عام ٢٠٠٠ الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها إطاراً شاملاً للتنمية والتعاون. وقد عرّف مفهوم التنمية المستدامة على أنه مفهوم دينامي متطور ينطوي على العديد من الأبعاد ويحتمل الكثير من التأويلات ويعبر عن تصورات للعالم ملائمة للواقع المحلي والثقافي تسعى فيها التنمية إلى تلبية "الاحتياجات الراهنة دون انتقاص من قدرة الأجيال المقبلة على تلبية الاحتياجات الخاصة بها"[(١)].

(١) اللجنة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة (١٩٨٧)، مستقبلنا المشترك، Oxford University Press، ص ٤٣ من النص الانجليزي.

ووضعت الأهداف الإنمائية للألفية الغايات المباشرة التي ينبغي أن تحققها الأنشطة الدولية لكي تحول هذه الرؤى إلى واقع ملموس عن طريق ما يلي: التغلب على الفقر؛ وتحسين صحة الطفل والأم والصحة الجنسية؛ والتوسع في نطاق توفير التعليم ومعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين في مجال التعليم؛ ووضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة.

وفي منتدى داكار العالمي للتربية الذي عقد في داكار بالسنغال في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أكد المجتمع الدولي من جديد على الرؤية المجسدة في الإعلان العالمي بشأن التعليم للجميع الذي اعتمد في عام ١٩٩٠ في جومتيين بتايلاند، وأعرب عن التزامه بتحقيق أهداف وغايات التعليم للجميع لكل مواطن وكل مجتمع. وانسجاماً مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان العالمي بشأن التعليم للجميع، أقر المنتدى العالمي للتربية بأن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان وعامل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والسلام والاستقرار والنمو الاجتماعي والاقتصادي وبناء الأمم.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إبان دورتها السابعة والخمسين، إعلان عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة للفترة ٢٠٠٥–٢٠١٤، مشددة "على أن التعليم يشكل عنصراً لا غنى عنه في تحقيق التنمية المستدامة"[٢]. كما عينت اليونسكو وكالة رائدة للترويج للعقد وتنفيذه.

وفي أعقاب دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، نظمت لجنة الأمم المتحدة لأوروبا مؤتمراً لوزراء البيئة، عقد في كييف بأوكرانيا في أيار/مايو ٢٠٠٣، شدد بدوره على ضرورة تحسين النظم التعليمية وتصميم برامج تعلّم مطوعة لأغراض التنمية المستدامة سعياً إلى زيادة الفهم العام لكيفية الترويج للتنمية المستدامة وتنفيذها.

وتمثل الخطة الموضوعة هنا استجابة لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي إلى إعداد خطة تنفيذية للعقد، وتشكل ثمرة مشاورات واسعة النطاق مع وكالات الأمم المتحدة، وحكومات البلدان، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والخبراء، والأخصائيين. وقد أعدت استناداً إلى "مشروع إطار خطة تنفيذ عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة"[٣] الذي قدم إسهاماً في عملية التشاور.

(٢) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٧/٢٥٤ المنشور في ٢١شباط/فبراير ٢٠٠٣.

(٣) قامت اليونسكو، بوصفها الوكالة الرائدة للترويج للعقد، بإعداد الإطار الذي يتضمن عناصر يمكن الاستناد إليها في إعداد مشروع خطة التنفيذ الدولية. ويقدم الإطار عرضاً عاماً لسياق عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة، ويناقش مواطن التركيز في التعليم من أجل التنمية المستدامة والعمليات اللازمة لإعداد مشروع خطة التنفيذ الدولية، كما يحدد أهم الأطراف الفاعلة والجهات المعنية، والنتائج المتوقعة، واستراتيجيات اليونسكو الخاصة بإعداد الخطة. وجرى التشاور بشأن الإطار مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي لإعلامهم بالعمل التحضيري الذي تقوم به اليونسكو ولاستقصاء ردود فعلهم وأفكارهم واقتراحاتهم. *(http://portal.unesco.org/education/en/file_download.php/9a1f87e671e925e0df28d8d5bc71b85fJF+DESD+Framework3.doc)*.

١,١ قلق متنام

نشأت حركة التنمية المستدامة وترعرعت انطلاقاً من مشاعر القلق التي انتشرت في السبعينات والثمانينات مع تبين أن أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة في المجتمعات الصناعية لا يمكن أن تستمر على حالها إذا ما أريد الحفاظ على موارد كوكب الأرض. كما تبين أنه لا يمكن دعوة الشعوب الأخرى إلى اتباع نموذج في التنمية ينطوي على نمط استهلاكي من النوع السائد في البلدان الصناعية. وبالرغم من أن ارتفاع مستوى الوعي قد أثر على نظم الإنتاج، فإن التغييرات التي طرأت على أساليب الحياة، لا سيما في البلدان الصناعية، قد أدت إلى ظهور المزيد من أنماط الاستهلاك غير المستدامة. ولئن كان مستوى التلوث الناجم عن الإنتاج الصناعي قد انخفض عموماً في العالم الصناعي، فقد ازدادت وطأة الاستهلاك على البيئة بلا رحمة. ويتضح بصورة متزايدة وجود ترابط بين العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مثل الفقر، وعدم التكافؤ في توزيع الموارد، والنمو السكاني، والهجرة، وسوء التغذية، والصحة، وانتشار فيروس/مرض الأيدز، والتغير المناخي، وتوفير الطاقة، والنظم الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي، والماء، والأمن الغذائي، والسموم البيئية.

فعمليات التنمية التي لا تراعي مقتضيات الاستدامة تفرض على الموارد الطبيعية ضغطاً مستمراً، كما أن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، لا سيما في البلدان المتقدمة، تهدد البيئة الطبيعية الهشة وتزيد من حدة الفقر في أماكن أخرى من العالم. بيد أن التركيز الزائد على الفقر يفترض ضمناً أن الفقر هو المشكلة وأن التنمية المستدامة ستتحقق بالانتقال من الفقر إلى الثراء. ويجب علينا هنا أن نتوخى الحذر الشديد وألا ننساق إلى اعتبار الفقر علة التنمية غير المستدامة، ذلك أن الأنماط غير المستدامة في الإنتاج والاستهلاك إنما نجدها بمستويات أعلى بكثير بين الأغنياء. فهؤلاء لديهم قدرة على الاختيار لا يملكها الفقراء المأخوذون في دوامة الحرمان والضعف. ففي حين أن الأغنياء يستطيعون إن رغبوا تبني أنماط التنمية المستدامة ولكنهم يحجمون عن ذلك في كثير من الأحيان، فإن الفقراء لا يملكون بدائل تذكر، أو لا يملكون أي بديل على الإطلاق، سوى استغلال بيئتهم المباشرة. وهنا يكمن السبب في ارتباط الفقر بتدهور البيئة حيث لا خيار أمام الفقراء سوى السعي إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية الضئيلة المتاحة مثل حطب الوقود والماء. فمشكلات الاستهلاك الجائر والتنمية الجائرة هي العوامل الرئيسية التي يتعين مراعاتها لدى معالجة قضايا صون وحماية البيئة، وقضايا الإنتاج المستدام والاستهلاك المستدام.

النمو الاقتصادي باعتباره عنصراً من عناصر التنمية

يعتبر النمو الاقتصادي عنصراً هاماً من عناصر التنمية، بل كان يعتبره البعض إلى وقت قريب وسيلة التنمية وغاياتها. ومع نمو الاقتصاد تشتد الضغوط الواقعة على النظم الطبيعية للأرض وعلى مواردها. فخلال الفترة الممتدة بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٩٧ تزايد على سبيل المثال:

- استخدام الخشب بمقدار ثلاثة أمثال؛
- استخدام الورق بمقدار ستة أمثال؛
- المصيد السمكي بمقدار خمسة أمثال؛
- استهلاك الحبوب بنحو ثلاثة أمثال؛
- استهلاك الوقود الأحفوري بنحو أربعة أمثال؛
- وجود الملوثات في الهواء والماء أضعافاً مضاعفة.

والواقع المؤسف هو أن الاقتصاد مستمر في النمو ولكن النظام الإيكولوجي الذي يعتمد عليه لا ينمو، مما يؤدي إلى خلل متزايد في العلاقة بين الاقتصاد والبيئة.

المصدر: Brown 1998:91.

وفيما يتعلق باستغلال الموارد، فإن التنمية المستدامة تتطلب استجابة مزدوجة من جانب البلدان الصناعية والنامية على حد سواء: اتباع أنماط رشيدة في الإنتاج والاستهلاك، واتباع نهج استباقي في إدارة الموارد بشتى أنواعها. فالتنمية المستدامة هي، حسبما جاء في تقرير لجنة برونتلاند، "تنمية تلبي الاحتياجات الراهنة دون انتقاص من قدرة الأجيال المقبلة على تلبية الاحتياجات الخاصة".

والتنمية المستدامة وثيقة الصلة بعمليات العولمة. ذلك أن المشاكل والتحديات التي تواجهها التنمية المستدامة ذات نطاق عالمي، بل هي تتعلق في الواقع ببقاء الكوكب الذي يعيش فيه الإنسان. ففي بعض مناطق العالم، تهدد تأثيرات العولمة بقاء المجتمعات المحلية، ولا سيما الأقليات والسكان الأصليين، كما تهدد الغابات وغيرها من الموائل التي تعتمد عليها هذه المجتمعات. ويطرح تغير أنماط التجارة والإنتاج العالميين تحديات جديدة على صعيد الهجرة، والتوطن، والبنى الأساسية، والتلوث، واستنفاد الموارد. ومن جانب آخر، يمكن الاستفادة من تزايد سرعة وكثافة أشكال الاتصال التي تميز العولمة – كالاتصال الإلكتروني، وضخامة حجم البيانات والقدرة على تخزينها ومعالجتها، والسفر الجوي، والشبكات الإعلامية وغيرها – في القيام بعمل أعظم فعالية وأوثق تضافراً من أجل التصدي لهذه التحديات.

وجهة نظر في الاستدامة

تتعلق الاستدامة بكيفية رؤية العالم وأشكال الممارسة الاجتماعية والشخصية التي تؤدي إلى ما يلي:

- أفراد ملتزمون أخلاقياً، ويتمتعون بقدرات عالية وشخصية مكتملة؛
- مجتمعات محلية تقوم على الالتزام التعاوني والتسامح والمساواة؛
- نظم ومؤسسات اجتماعية قائمة على المشاركة والشفافية والعدالة؛
- ممارسات بيئية تقدر وترعى التنوع البيولوجي والعمليات الإيكولوجية المساندة للحياة.

المصدر: هيل وآخرون ٢٠٠٣

١,٢ *الصلات مع المبادرات الدولية الأخرى*

يبدأ عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة في وقت توجد فيه عدة مبادرات دولية أخرى ذات صلة. وعلى ذلك، ينبغي تحديد موقع العقد من الجهود التي يشارك فيها المجتمع الدولي بالفعل في هذا الميدان. أما المبادرات الوثيقة ببعض جوانب عقد التعليم من أجل التنمية فهي: عملية الأهداف الإنمائية للألفية، وحركة التعليم للجميع، وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية. وجميعها تسعى لتحقيق نتائج مشابهة تتمثل في تحسين نوعية الحياة ولا سيما بالنسبة للفئات الأكثر حرماناً وتهميشاً، وإحقاق حقوق الإنسان بما في ذلك المساواة بين الجنسين وتخفيف وطأة الفقر، وتنمية الديمقراطية والمواطنة الفاعلة. وهناك إجماع عام حول الأهمية المركزية للتعليم الأساسي والحاجة إلى توسيعه وتحسين جودته.

- تشكل الأهداف العامة الثمانية والغايات الثماني عشرة من الأهداف الإنمائية للألفية إطاراً عاماً للتعاون الدولي في مجال التنمية أقر على مستوى الأمم المتحدة. وقد حظيت هذه الأهداف بتعهدات من جانب الدول النامية والدول الصناعية مع التركيز على مواجهة التحديات التي يطرحها الفقر في صوره العديدة وما يترتب عليه من عواقب وخيمة. وثمة مجالان تتداخل فيهما الأهداف الإنمائية للألفية مع جدول أعمال التعليم للجميع وهما توفير التعليم الابتدائي وتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، بينما تدخل جوانب أخرى مثل محو الأمية، ونوعية التعليم والتعليم غير النظامي، بصورة ضمنية كشروط لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

- تعنى الأهداف الستة لمبادرة التعليم للجميع بتوسيع نطاق التعليم الأساسي ليشمل كل طفل وكل راشد، كما تعنى بطبيعة توفير هذا التعليم، أي ينبغي إتاحة للدارسين ذكوراً وإناثاً من كل الأعمال وأن يشمل تعلّم المعارف والمهارات الحياتية الملائمة وأن يسعى باستمرار إلى الارتقاء بالجودة. وصحيح أن التعليم الأساسي يسعى إلى إحداث تأثير إيجابي على نوعية الحياة والحد من الحرمان، إلا أن طبيعة هذا التأثير، وما هي المضامين التعليمية الأقدر على تحقيقه، مسألة أوسع من ذلك بكثير. وبمعنى آخر فإن دور التعليم وطريقة توفيره يتسمان بأهمية جوهرية، الأمر الذي يساهم في تحقيق جدول أعمال التعليم للجميع. ويفترض أو يعتقد أن الغرض الأساسي من التعليم ينبغي أن يكون محل نقاش اجتماعي/سياسي واسع.

- يحتل عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية مكان داخل حركة التعليم للجميع حيث يشكل محو الأمية نشاطاً يتخلل الأهداف الستة جميعها ويعد شرطاً لتحقيقها. فمحو الأمية أداة رئيسية للتعلم ولا بد من أن يكون عنصراً أساسياً في التعليم بشتى أشكاله ومختلف مراحله. ولا جدوى من إتاحة فرص الالتحاق بتعليم دون الحرص الشديد على الحصول على مستوى كاف من القرائية. وفي بعض الحالات يذهب عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية إلى ما هو أبعد من العملية التعليمية ذاتها، مبيناً العلاقات الاستراتيجية التي تربط محو الأمية بجوانب أخري من الحياة، ذلك أن اكتساب القرائية واستخدامها يؤثران على صحة الأم والطفل وعلى معدلات الخصوبة وعلى مستويات الدخل، بالإضافة إلى آثارهما المعنوية مثل زيادة الثقة بالذات والقدرة على القيام بالمبادرة والمواطنة الفعالة، واعتزاز الفرد بثقافته.

فما هو موقع عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة من هذه المبادرات الدولية الهامة؟ من الواضح أن مفهوم التنمية المستدامة يذهب إلى ما هو أبعد من التعليم ويمس كل جوانب النسيج الاجتماعي والمؤسسي. وبهذا المعنى فإن التنمية المستدامة تسمح بصياغة المشروع الاجتماعي العام وأهداف التنمية، بما يتفق مع مفاهيم شاملة أخرى مثل السلام وحقوق الإنسان. ولذا فإن التعليم من أجل التنمية المستدامة يركز على المبادئ والقيم الأساسية التي تنتقل عبر التعليم، وهو أكثر اهتماماً من المبادرات الثلاث الأخرى بمحتوى وأغراض التعليم، بل وبشكل أوسع بمضامين وأغراض، التعلم بكل أنواعه. فاعتماد مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة وتصميم هذا التعليم يطرحان تحدياً أمام جميع أشكال توفير التعليم ويقتضيان منها تبني ممارسات وأساليب تكفل تعزيز قيم التنمية المستدامة. ومن ثم فإن هذا النوع من التعليم يجب أن يتناول عمليات التدريس والاعتراف بالمستوى العلمي، ويسر العمل في المؤسسات التعليمية.

وصفوة القول أنه:

- إذا كانت الأهداف الإنمائية للألفية توفر من الأهداف الملموسة والقابلة للقياس يعد التعليم من عناصرها ومؤشراتها الهامة.

- وإذا كانت مبادرة التعليم للجميع تركز على وسائل إتاحة الفرص التعليمية للجميع.

- وإذا كان عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية يركز على نشر أداة التعلم الرئيسية اللازمة لكل أشكال التعلم المنظم.

- فإن عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة يروج لمجموعة من القيم الأساسية وعمليات التواصل والنتائج السلوكية التي ينبغي أن يتصف بها التعليم في كل الظروف.

وسوف يتعين بلا شك متابعة العلاقات بين هذه المبادرات بصورة مستمرة لضمان أقصى قدر من التآزر والتعاون فيما بينها ومن ثم تحقيق الآثار المرجوة منها. ويعد المستوى الوطني السياق الأول لتنفيذ هذه المبادرات. وبديهي أن التنسيق بين كل العمليات ذات الصلة بالموضوع يعزز فعالية التأثير المطلوب: مثل عقد منتديات التعليم للجميع، والتخطيط للحد من الفقر (الدراسات الاستراتيجية للحد من الفقر)، وشبكات محو الأمية، ومجموعات التعليم من أجل التنمية المستدامة. أما التعاون على المستويين الإقليمي

والدولي فينبغي أن يتضمن إدراج قضايا التعليم من أجل التنمية المستدامة على جدول أعمال الاجتماعات والأنشطة التي تنظم في إطار لجنة التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية، ومبادرة التعليم للجميع، وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية[٤].

القسم الأول: التعليم من أجل التنمية المستدامة

ساعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، الذي عقد في ستكهولم في عام ١٩٧٢، على إيلاء العناية لقضايا البيئة في السنوات التالية له، وتجلى ذلك في اعتراف المجتمع العالمي بالحاجة إلى التعمّق في فهم العلاقات المتشابكة بين البيئة والقضايا الاقتصادية الاجتماعية المرتبطة بالفقر والتخلّف. وهكذا ظهر مفهوم *التنمية المستدامة* في الثمانينيات استجابة لإدراك متزايد لضرورة تحقيق التوازن بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي من جهة، وبين الاهتمام بالبيئة وصون الموارد الطبيعية من جهة أخرى.

واكتسب مفهوم التنمية المستدامة زخماً عالمياً مع صدور التقرير المعنون *مستقبلنا المشترك* الذي أعدته اللجنة العالمية المعنيّة بالبيئة والتنمية في عام ١٩٨٧. وقد عرّفت اللجنة التنمية المستدامة في هذا المطبوع بأنها "تنمية تلبي الاحتياجات الراهنة دون انتقاص من قدرة الأجيال المقبلة على تلبية الاحتياجات الخاصة بها"[٥]. قد تكون التنمية إذن، وفقاً لهذا التعريف، جوهرية للوفاء بالاحتياجات البشرية وتحسين نوعية الحياة إلا أنها يجب أن تتم بطريقة لا تنطوي على الإضرار بقدرة البيئة الطبيعية على الوفاء بالاحتياجات الحالية والمستقبلية.

ويحتوي المطبوع المعنون"العناية بكوكب الأرض: استراتيجية للعيش المستدام"، الذي أصدره الاتحاد العالمي لصون الطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للطبيعة في عام ١٩٩١، على تعريف للتنمية المستدامة يعدّ مكمّلاً لتعريفها الوارد في المطبوع المعنون *"مستقبلنا المشترك"*، وهو "تحسين نوعية الحياة البشرية دون تجاوز طاقة حمل النظم البيئية الداعمة للحياة"[٦].

فتعريف لجنة بروندتلاند يؤكد على تلبية الاحتياجات البشرية بطريقة تحترم المسؤولية إزاء الأجيال المقبلة، أما تعريف الاتحاد العالمي لصون الطبيعة فيؤكد على تحسين نوعية الحياة مع احترام قدرة كوكب الأرض على التجدد. ويوفر التعريفان معاً فهماً طيّباً لمعنى التنمية المستدامة بوصفها تعود بالنفع على كل من البشر والنظم الإيكولوجية.

وقد أكد الفصل السادس والثلاثين من جدول أعمال القرن ٢١ على ما للتعليم من أهمية حاسمة لتعزيز التنمية المستدامة وزيادة قدرة الإنسان على معالجة قضايا البيئة والتنمية. ومنذ ذلك الوقت صارت التنمية المستدامة شاغلاً مشتركاً في كل مؤتمرات الأمم المتحدة، وساد توافق في الرأي على أن التعليم يشكل قوة دافعة لإحداث التغيير اللازم. وأشير كذلك إلى أن تحقيق التنمية المستدامة يرتهن بتوافر شروط أساسية يعزز بعضها بعضاً وهي السلام والصحة والديمقراطية.

---

(٤) يمكن الحصول من اليونسكو على كتيب مستقل يتضمن معلومات تفصيلية عن العلاقات بين هذه المبادرات المختلفة.

(٥) اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية – مستقبلنا المشترك ، ١٩٨٧، ص ٤٣.

(٦) الاتحاد العالمي لصون الطبيعة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الصندوق العالمي للطبيعة، العناية بالأرض: استراتيجية للعيش المستدام، ١٩٩١، ص ١٠ من النص الانجليزي.

وقد وسّعت قمة جوهانسبورغ ٢٠٠٢ من هذه الرؤية للتنمية المستدامة وأكدت من جديد على المقاصد التعليمية ضمن الأهداف الإنمائية في الألفية وإطار عمل داكار لمبادرة التعليم للجميع، واقترحت القمة إعلان عقد للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والخمسين، اعتبار الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٤ عقداً للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

٢ – الربط بين التعليم والتنمية المستدامة

"عن طريق التعلم طوال حياتنا فإننا نسلح أنفسنا بالأدوات التي تمكننا من تحقيق أفضل الخيارات من بين البدائل التي يتكشف عنها المستقبل". سكوت، وغوغ – ٢٠٠٣ : ١٤٧

اعتمدت دول العالم بالإجماع، من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار القاضي بإعلان الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٤ عقداً للتعليم من أجل التنمية المستدامة وذلك لإبراز أهمية تنسيق الجهود على نحو يكفل تحسين نوعية الحياة للجميع من خلال أنماط التنمية المستدامة لكل من الأجيال الحالية والقادمة جميعاً. ولقد فعلت الدول ذلك لأنها رأت في التعليم شرطاً أساسياً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. فعلى أي أساس يرتكز ذلك الاقتناع؟ ولماذا ترتبط التنمية المستدامة هذا الارتباط الوثيق بالعمليات التعليمية؟ هذان السؤالان جديران بالطرح لتوضيح الخلفية التي يستند إليها مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة ولزيادة حماس الجميع والتزامهم بأهداف عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة.

تضع الدوائر المختلفة تفسيرات متباينة لتعريف بروندتلاند الذي يعتبر التنمية المستدامة "تنمية تلبي احتياجات الأجيال الراهنة دون انتقاص قدرة الأجيال المقبلة على تلبية الاحتياجات الخاصة بها". ومع ذلك فإن كل هذه التفسيرات تدور حول أدوار ومسؤوليات المشاركين وما يتم اتخاذه من تدابير لتحقيق الاستدامة. ويركز البعض على إطار من نوع "اقتصاد السوق" يسمح بمبادلة ائتمانات بيئية، ويعد هذا النظام جزءاً من ترتيبات كيوتو ولكنه لم يوضع بعد موضع التنفيذ. ويركّز البعض الآخر على الحاجة إلى اتّباع نهج مجتمعي يشكّل فيه بقاء واستدامة المجتمعات المعيار الأساسي الذي يستخدم في قياس ما يتحقق من تقدم. ثم هناك آخرون يؤكدون على رصد المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومواصلة تطويرها من منظور كوني.

غير أن القاسم المشترك الأعظم بين هذه التفسيرات جميعاً هو أن مفاهيم التنمية المستدامة وثيقة الصلة بمختلف نماذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتدور القضايا الحاسمة حول مسألة من هو صاحب الحق المشروع في الوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها واستخدامها. وهذا معناه أن العامل البشري له أهمية جوهرية فحقوق وواجبات وأدوار وعلاقات الأفراد والمؤسسات والدول والمناطق والتكتلات السياسية الاجتماعية تؤدي دوراً جوهرياً في رسم معالم الطريق المفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وبعبارة أخرى، فإن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الناس والمؤسسات شأنها شأن العلاقات بين المجتمع والموارد الطبيعية هي التي سوف تسهل أو تعوق التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٢,١ *المجالات الرئيسية للتنمية المستدامة*

قبل الخوض في الدور الخاص الذي يؤديه التعليم في تحقيق التنمية المستدامة من المهم أن نفهم المجالات الرئيسية لهذا المفهوم كما وردت في الخطاب الدولي. وقد حدّد هذا الخطاب في معظم الأحوال ثلاثة مجالات متداخلة من منظور التنمية المستدامة، ألا وهي المجتمع والبيئة والاقتصاد، حيث يشمل مجال المجتمع الجوانب السياسية. وقد أكدت قمة جوهانسبرغ مجدّداً على أن هذه العناصر الثلاثة تشكل الركائز الثلاث للتنمية المستدامة التي تحدد شكل ومضمون التعلم المستدام:

- المجتمع: فهم المؤسسات الاجتماعية ودورها في تحقيق التغيير والتنمية وكذلك النظم الديمقراطية ونظم المشاركة التي تتيح فرصة التعبير عن الرأي، واختيار الحكومات، والتوصل إلى توافق في الآراء، وحل الخلافات.

- البيئة: الوعي بالموارد، وبمدى هشاشة البيئة الطبيعية، ومدى تأثرها بالأنشطة والقرارات البشرية، مع الالتزام بمراعاة الشواغل البيئية لدى إعداد السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

- الاقتصاد: الوعي بحدود وإمكانات النمو الاقتصادي وتأثيرها على المجتمع والبيئة – مع الالتزام بتقدير مستويات الاستهلاك الفردي والمجتمعي من منظور الحرص على البيئة والعدالة الاجتماعية.

وتخضع هذه العناصر الثلاثة لعملية تغير مستمر وطويل الأجل، فالتنمية المستدامة هي مفهوم دينامي يعترف بأن المجتمع الإنساني في حركة مستمرة. ولا تسعى التنمية المستدامة إلى إبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه، وإنما تُعنى بالأحرى باتجاه التغير وانعكاساته. وما التأكيد على ربط الفقر بقضايا التنمية المستدامة إلا مؤشر على حرص المجتمع الدولي على اعتبار أن القضاء على الحرمان والعجز جوهري لمستقبل العالم، شأنه في ذلك شأن حماية البيئة. وتحقيق التوازن بين جانبي هذه المعادلة هو التحدي الرئيسي للتنمية المستدامة.

ويوفر البعد الثقافي الأساس الذي يقوم عليه الترابط بين هذه المجالات الثلاث؛ وتعني الثقافة طرق الوجود والتعامل والسلوك والاعتقاد والتصرف، وهي طرق تختلف تبعاً لاختلاف البيئات والخلفيات التاريخية والتقاليد التي في إطارها يعيش الناس حياتهم. وهذا معناه الاعتراف بأن الممارسات والذاتيات الثقافية والقيم، التي هي بمثابة برامجيات التنمية البشرية، تلعب دوراً كبيراً في تحديد الاتجاهات وبناء الالتزام المشترك. ومن شأن التأكيد على الجوانب الثقافية، في عملية وأهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة، أن يُبرز أهمية ما يلي:

- الاعتراف بالتنوع: ثراء الخبرات الإنسانية في مختلف السياقات المادية والثقافية الاجتماعية في العالم؛

- زيادة الاحترام والتسامح إزاء الاختلاف: حيث يكون الاتصال مع الآخر مصدر إثراء وحيوية وشحذ للفكر؛

- الاعتراف بالقيم في نقاش مفتوح مع الالتزام بالمحافظة على استمرار الحوار؛

- إشاعة قيم الاحترام والكرامة، التي ترتكز عليها التنمية المستدامة، في حياة الأفراد والمؤسسات؛
- بناء القدرات البشرية في كل مناحي التنمية المستدامة؛
- استخدام المعرفة المحلية بالنباتات والحيوانات والممارسات المستدامة في مجال الزراعة، واستخدام المياه، ... الخ؛
- التشجيع على مساندة الممارسات والتقاليد التي ترسخ الاستدامة بما في ذلك جوانب مثل الحد من الهجرة الزائدة من المناطق الريفية؛
- تقدير ومراعاة الرؤى الثقافية المحددة للطبيعة والمجتمع والعالم بدلاً من تجاهلها أو هدمها، عن قصد أو دون قصد، باسم التنمية؛
- استخدام الأنماط المحلية للاتصال، بما في ذلك استخدام وتطوير اللغات المحلية باعتبارها أدوات للتفاعل ولتحقيق الذاتية الثقافية؛

وترتبط القضايا الثقافية أيضاً بالتنمية الاقتصادية من خلال الدخل الذي تستطيع الأنشطة الثقافية توليده عن طريق الفن والموسيقى والرقص، ومن خلال الدخل الذي تدرّه السياحة. ويجب أن يسود في الأماكن التي تنتعش فيها هذه الفنون والصناعات الثقافية وعي كامل بمخاطر تحويل الثقافة إلى سلعة واتخاذها مجرد وسيلة لاجتذاب الأجانب. ويجب احترام الثقافات بوصفها السياقات الحية والدينامية والتي يجد البشر فيها – حيثما وجدوا – قيمهم وذواتهم الثقافية.

وترتبط المجالات الثلاثة، وهي المجتمع والبيئة والاقتصاد، عبر البُعد الثقافي، بعلاقات متداخلة، وتلك سمة من سمات التنمية المستدامة يجب أخذها دائماً في الحسبان. والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة لا يهمل أي جانب من جوانب الحياة، وبالمثل فإن التنمية التي تكتسي بصورة متزايدة طابع الاستدامة تؤثر بدورها على كل جانب من جوانب الحياة. والواقع إن هذا التشابك والتداخل يعنيان أن التعليم من أجل التنمية المستدامة يجب أن ينقل رسائل محددة ولكنها واضحة، شاملة ولكنها ملموسة، متعددة الأبعاد ولكنها مباشرة.

ويتمثل الهدف النهائي في تحقيق تعايش سلمي بين الشعوب وتقليل المعاناة والجوع والفقر في عالم يستطيع فيه الناس ممارسة حقوقهم، كبشر ومواطنين، بطريقة كريمة. وفي نفس الوقت سوف تلعب البيئة الطبيعية دورها التجديدي بتحاشي فقدان التنوع البيولوجي وتراكم النفايات في المجال الحيوي والمجال الأرضي. ويعتبر ثراء التنوع في كل قطاعات البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية مكوناً أساسياً لاستقرار النظام الإيكولوجي ولأمان كل المجتمعات وصلابتها. وتبرز هذه العلاقات المتداخلة أوجه التعقد المتأصلة في البيئة الطبيعية ونظم التعلم الإنساني وتستوجب التمسك بالنهج الكلي. ويقدم ميثاق الأرض رؤية عالمية تستوعب هذه الشواغل وتؤكد على أهمية الشروع منذ اللحظة التاريخية الراهنة في تحقيق هذه الرؤية(٧).

(٧) WWW.Earthcharter.org.

ميثاق الأرض

إن ميثاق الأرض هو حصيلة حوار عالمي مشترك بين الثقافات والمجتمعات المدنية جرى على امتداد عقد كامل بشأن الأهداف والقيم المشتركة، وهو يتيح فهماً شاملاً للتنمية المستدامة:

- وهو يقدم مثالاً ممتازاً لرؤية شاملة للمبادئ الأساسية اللازمة لبناء عالم يتّسم بالعدالة والاستدامة والسلام؛
- وترتكز مبادئه على مبادئ القانون الدولي المتصلة بصون البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وعلى نتائج مختلف الاجتماعات التي عقدتها الأمم المتحدة خلال التسعينات. وهو يسعى إلى تجميع وتوسيع صفوف عدد من مبادئ القانون الدولي التي تعكس توافق الآراء الذي أخذ يظهر في نطاق المجتمع المدني العالمي؛
- وقد تم إقراره من قبل المؤتمر العام لليونسكو في عام ٢٠٠٣ بوصفه إطاراً أخلاقياً مهماً للتنمية المستدامة وأداة تعليمية عظيمة القيمة؛
- وهو يتضمن صياغة موجزة لمعنى العيش المستدام والتنمية المستدامة.

٢,٢ *التعليم من أجل التنمية المستدامة: ترويج القيم*

هل يمكن اعتبار التعليم جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية للتنمية المستدامة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو المبرر؟ تستهدف التنمية المستدامة في جوهرها العلاقات بين الناس من جهة، وبين الناس وبيئتهم من جهة ثانية. وبعبارة أخرى، تعد التنمية المستدامة شاغلاً اجتماعياً ثقافياً واقتصادياً. ويُعترف الآن على نطاق واسع بأن العنصر البشري هو المتغير الرئيسي في التنمية المستدامة من منظور الأسباب التي تجعل التنمية غير مستدامة والتطلع إلى تحقيق استدامة التنمية. وإن العلاقات الإنسانية القائمة على المصلحة الشخصية المجردة (الطمع والحسد وشهوة السلطة على سبيل المثال) تفضي إلى عدم الإنصاف في توزيع الثروات، وتولّد الصراعات وتؤدي إلى الاستخفاف بمسألة توافر الموارد الطبيعية في المستقبل. وبالمقابل فإن العلاقات التي تتسم بالعدالة والسلام والمصالح المشتركة المتفاوض عليها تؤدي إلى مزيد من الإنصاف والاحترام والتفاهم. وتلك هي الخصائص التي ستقوم عليها استراتيجيات التنمية المستدامة.

وتتضمن القيم التي يجب أن يروج لها التعليم من أجل التنمية المستدامة على الأقل ما يلي:

- احترام الكرامة وحقوق الإنسان لكل البشر في شتى أنحاء العالم والالتزام بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية للجميع؛
- احترام الحقوق الإنسانية للأجيال القادمة والالتزام بالمسؤولية المشتركة بين الأجيال؛
- احترام ورعاية كل أشكال الحياة على تنوعها، وما يتضمنه ذلك من حماية وإصلاح للنظم الإيكولوجية لكوكب الأرض؛
- احترام التنوع الثقافي، والالتزام، محلياً وعالمياً، ببناء ثقافة التسامح واللاعنف والسلام.

ومن غير المحتمل أن يضطلع التعليم وحده بغرس هذا النوع من القيم في النفوس. ولو كان الحال كذلك لكان العالم قد قطع شوطاً أطول على الطريق نحو ممارسات التنمية المستدامة. بيد أن التعليم يشكل الدعامة الرئيسية في استراتيجيات ترويج تلك القيم. فبالإضافة إلى الدوافع الروحية الإيجابية، يوفر التعليم أفضل الفرص لترويج وترسيخ القيم والسلوكيات التي تنطوي عليها التنمية المستدامة. وكما أشار آخرون، "فإن التعليم التحويلي مطلب ضروري، لأنه تعليم يساعد على تحقيق التغييرات الأساسية اللازمة لمواجهة تحديات الاستدامة. ويعتمد الإسراع بالتقدم نحو تحقيق الاستدامة على إعادة إذكاء جذوة علاقات الرعاية بين البشر والعالم الطبيعي، وتيسير الاستكشاف الإبداعي لأشكال من التنمية تتسم بالمزيد من الشعور بالمسؤولية تجاه البيئة والمجتمع". والتعليم يمكننا، كأفراد ومجتمعات، من فهم أنفسنا والآخرين وفهم علاقاتنا مع البيئة الطبيعية والاجتماعية الواسعة. ويمثل هذا الفهم أساساً دائماً لاحترام العالم من حولنا واحترام البشر الذين يعيشون فيه.

أدوار رئيسية للتعليم

- يجب على التعليم أن يرسخ الاعتقاد بأن كل فرد منا يملك القدرة، ويتحمل المسؤولية، لتحقيق تغيير إيجابي على الصعيد العالمي؛
- التعليم هو العامل الرئيسي في التحول نحو التنمية المستدامة عن طريق تعزيز قدرات الأفراد على تحويل رؤاهم للمجتمع إلى حقيقة واقعة؛
- التعليم يعزز القيم والسلوكيات وأنماط الحياة اللازمة لتأمين مستقبل مستدام؛
- التعليم من أجل التنمية المستدامة هو عملية تعلم كيفية اتخاذ القرارات التي تراعي متطلبات الإنصاف والمتطلبات الاقتصادية والإيكولوجية لكافة المجتمعات على المدى البعيد؛
- التعليم يبني القدرة على التفكير الموجه نحو المستقبل.

وتعتبر التنمية المستدامة مسعى متعدد الأوجه، ومن ثم فهي لا يمكن أن تعتمد على التعليم فقط. فهناك عوامل اجتماعية كثيرة أخرى تؤثر في هذه التنمية، مثل أسلوب الحكم، والعلاقات بين الجنسين، وأشكال التنظيم الاقتصادي وأشكال مشاركة المواطنين. والحقيقة أنه ربما يكون من الأفضل أن نتحدث عن "*التعلم* من أجل التنمية المستدامة" لأن التعلم لا يقتصر على التعليم بمعناه المجرد. فالتعلم يشمل ما يحدث في النظم التعليمية ولكنه يتسع ليشمل الحياة اليومية، فقسم كبير من عملية التعلم يجري في المنزل وفي البيئات الاجتماعية وفي مؤسسات المجتمع المحلي وأماكن العمل. وعلى الرغم من أن هذا العقد قد أطلق عليه اسم "*عقد التعليم* من أجل التنمية المستدامة"، فإنه يجب أن يشمل كل أشكال التعلم وأن يعمل على تعزيزها.

إن حالة الرضا برؤية الناس وهم يتعلمون هي التي تزيد حماسة العديد من المربين. ولقد أثبتت البحوث أن معظم المربين يعملون على مساعدة الأفراد على أن ينموا ويتطوروا ذهنياً وعاطفياً وروحياً وعملياً، ومن ثم يساعدونهم، في الحالات المثلى، على الازدهار في أي ظروف اجتماعية بيئية أو اجتماعية ثقافية تحيط

بهم. وللكثيرين من هؤلاء المربين آراء متحمسة بشأن دواعي وكيفية أداء الدور الحيوي الذي يمكن، بل ويجب، أن تضطلع به مختلف جوانب التعليم في هذه العملية. إن إكساب الدارسين قيماً إيجابية – عن أنفسهم وعن عملية التعلم وعن العالم من حولهم وعن موقعهم فيه – هو جزء رئيسي مما يسعى المربون إلى تعزيزه لدى الدارسين. ويتمثل ذلك في جعل الدارسين ينمون كأشخاص مكتملين ليصبحوا مواطنين فاعلين ومسؤولين، يكتشفون حب التعلم مدى الحياة، ويدركون أوجه قوتهم وإمكاناتهم. ومن المرجح أن يؤدي هذا التعلم الشخصي إلى تعزيز القيم التي تقوم عليها التنمية المستدامة، نظراً لأنه يمثل تبنياً راسخاً لرؤية أكثر منه مجرد استيعاب لقدر معين من المعرفة. بيد أن التعلم، في نطاق التعليم من أجل التنمية المستدامة، لا يمكن أن يظل شخصياً بل يجب أن يؤدي إلى المشاركة الفاعلة في السعي إلى وضع وتنفيذ أنماط جديدة من التنظيم والتغيير الاجتماعيين، والعمل على إيجاد بنى وآليات أقدر على تجسيد رؤية التنمية المستدامة.

ومنذ عام ١٩٤٥، وبتشجيع شديد من الأمم المتحدة، تزايد انخراط المجتمع البشري على نحو مطّرد في حوارٍ عالمي بين الثقافات بشأن الأهداف والقيم المشتركة. ولعل صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تقدم مثالاً رئيسياً على ذلك تضاف إليه أمثلة أخرى تتمثل في الإعلانات والمعاهدات الدولية بشأن الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. وينبثق من هذا الحوار العالمي توافق في الآراء بشأن بعض القيم المشتركة الأساسية. وهذه المجموعة من القيم المشتركة هي في الحقيقة ما يسعى إلى ترويجه التعليم من أجل التنمية المستدامة، بغية بناء عالمٍ مستدام يسوده العدل والسلام. كما تعد مواصلة الحوار فيما بين الثقافات بشأن هذه القيم المشتركة شاغلاً أساسياً من شواغل التعليم من أجل التنمية المستدامة.

ويعكس التعليم من أجل التنمية المستدامة شاغل التعليم الجيد، الذي يعرّف جزئياً على أساس نتائج التعلم، أي بناء على ما يمكن أن يقدمه التعليم للدارسين من صفات وقدرات عملية، بما في ذلك التركيز على المهارات الحياتية القابلة للاستخدام. ولعل تلك النتائج ذاتها هي ما يسعى التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى تحقيقه، ومنها مهارات الاستمرار في التعلم، والتفكير الناقد، والعمل الجماعي، ومهارة البحث عن المعرفة وتطبيقها. وعندئذ يصبح الدارسون أفضل استعداداً لاتخاذ القرارات التي تؤدي إلى التنمية المستدامة. ولهذا فإنه يتعين أن تصبح رؤية وقيم التنمية المستدامة مكوناً من مكونات التعليم الجيد.

٢,٣ *الخصائص الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة*

يجب أن يتسم التعليم من أجل التنمية المستدامة بنفس الخصائص التي تتسم بها أي تجربة تعلم عالية الجودة، بالإضافة إلى معيار تجسيد عملية التعلم/التعليم لقيم التنمية المستدامة ذاتها. وتكشف هذه الخصائص عن المجالات التي يركز عليها تنفيذ الهدف السادس من مبادرة التعليم للجميع الرامي إلى توفير تعليم جيد للجميع يؤدي إلى الامتياز وإلى نتائج تعلم قابلة للقياس.

ولا ينبغي اعتبار التعليم من أجل التنمية المستدامة مساوياً للتعليم البيئي. فالتعليم البيئي اختصاص محدد يركز على علاقة البشر بالبيئة الطبيعية وعلى طرق صونها والحفاظ عليها وإدارة مواردها على نحو سليم. ولهذا فإن التنمية المستدامة تشتمل على التعليم البيئي، وتضعه في السياق الأوسع للعوامل الاجتماعية الثقافية والقضايا الاجتماعية السياسية مثل الإنصاف والفقر والديمقراطية ونوعية الحياة. ويعتبر المنظور الإنمائي – الخاص بالتغير الاجتماعي والظروف المتبدلة – ضرورياً أيضاً لأية معالجة للتنمية المستدامة.

ولذلك فإن مجموعة أهداف التنمية المستدامة تعد واسعة النطاق. ويجب أن تُدمج التنمية المستدامة في المقررات التعليمية الأخرى، وهي لا يمكن، بسبب اتساع نطاقها، أن تدرّس كمادة دراسية مستقلة.

ويهدف التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى التحلي بالسمات التالية:

- **الجمع بين التخصصات والشمولية:** أن يكون التعليم من أجل التنمية المستدامة مدرجاً في كل المقررات الدراسية وألا يتم تدريسه كمادة مستقلة؛
- **الاسترشاد بالقيم:** من المهم جداً أن تكون المعايير المفترضة – وهي القيم والمبادئ المشتركة التي تقوم عليها التنمية المستدامة – واضحة بحيث يتسنى فحصها ومناقشتها واختبارها وتطبيقها؛
- **التفكير الناقد وحل المشكلات:** مما يؤدي إلى الثقة في التعامل مع معضلات وتحديات التنمية المستدامة؛
- **تعدد الوسائل التعليمية:** فالكلمة والفن والمسرح والنقاش والتجربة وغيرها، تعد كلها من وسائل التدريس التي تكيف العمليات التعليمية. أما التعليم الذي يعتمد على مجرد تلقين المعارف فيجب تحويله إلى نهج يعمل فيه المعلمون والدارسون سوياً لاكتساب المعرفة والقيام بدور في تشكيل بيئة مؤسساتهم التعليمية؛
- **اتخاذ القرارات على أساس تشاركي:** أي أن يشارك الدارسون في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بكيفية تعلمهم؛
- **القابلية للتطبيق:** والمقصود بذلك هو دمج تجارب التعلم المتاحة في الحياة اليومية الشخصية والمهنية؛
- **الملاءمة المحلية:** وهي تقوم على معالجة القضايا المحلية والعالمية، واستخدام اللغة/اللغات الشائعة لدى الدارسين. وينبغي الحرص على التعبير عن مفاهيم التنمية المستدامة بلغات أخرى، فاللغات والثقافات تعبر عن الأشياء بطريق مختلفة، ولكل لغة أساليبها الإبداعية في التعبير عن المفاهيم الجديدة.

ويجدر تسليط الضوء على دور العلم والتكنولوجيا، فالعلم يقدم للدارسين طرائق لفهم العالم ولإدراك دورهم فيه. ومن الضروري أن يقدم التعليم من أجل التنمية المستدامة فهماً علمياً للاستدامة، مع فهم القيم والمبادئ وأنماط الحياة التي تتيح الانتقال إلى التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون مفهوم العلم واسعاً بحيث يشمل العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، والنهوج التقليدية في التعلم والفهم، بالإضافة إلى العلوم البحتة. وأما التكنولوجيا فإنها توفر للبشر أدوات لتغيير أوضاعهم نتيجة للتعلم والتعبير. وينبغي أيضاً أن يكون مفهوم التكنولوجيا واسعاً بحيث يشمل الاستخدام التقليدي للمواد وتطبيقات المعرفة بالإضافة إلى المنتجات المصنوعة. ويجب تطبيق التكنولوجيا على نحو يتسق مع أهداف الاستدامة؛ ذلك أن سوء تطبيق العلم والتكنولوجيا يمكن أن يؤدي إلى تقويض الجهود المبذولة لحماية البيئة وفي نفس الوقت توفير احتياجات الأفراد الاقتصادية والشخصية. وينبغي أن يكون التعليم الذي يتيح الحصول على العلم والتكنولوجيا قضية عامة قوامها الدفاع القوي عن المدخلات المحلية التي تسهم في تحديد كيفية استخدام العلم والتكنولوجيا.

٣ – الأبعاد

إن التنمية المستدامة عملية مركبة لها صلات عديدة بجميع جوانب الحياة. ولهذا فإنه عند تخطيط وتنفيذ عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة يجب الإبقاء على هذه الصلات حتى تتيح عملية التعلّم للدارسين تطبيق مبادئ التنمية المستدامة طوال حياتهم وإدراك الآثار المتعددة الناجمة عن أفعالهم وسلوكهم. وينبغي أن يستند التعليم والتعلّم من أجل التنمية المستدامة إلى الأبعاد الخمسة عشر التالية وما يقوم بينها من صلات. وينص جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبورغ على الكثير من هذه الأبعاد باعتبارها من الشواغل والتحديات الهامة التي يتعين التصدي لها في إطار ما يبذل من جهود لتحقيق الاستدامة. وسوف تستخدم هذه الأبعاد أيضاً في تحديد أصحاب المصلحة والشركاء فيما يتعلق بتنفيذ العقد.

٣,١ الأبعاد الاجتماعية الثقافية

حقوق الإنسان: يعد احترام حقوق الإنسان شرطاً لازماً من شروط التنمية المستدامة، ويجب مراعاة ذلك في صياغة السياسات على كافة المستويات على نحو يؤدي إلى اعتماد نهج للتنمية يقوم على هذه الحقوق. ويجب أن يؤدي التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى تزويد الناس بما يمكنهم من تأكيد حقهم في العيش في بيئة مستدامة. ولربما يتطلب ذلك حشد الضغط والتأييد للحد، على سبيل المثال، من عمليات تدمير الموائل الحراجية من جانب شركات بناء الطرق أو الصناعات التعدينية، أو منع هذه العمليات.

السلام والأمن البشري: يعد تمكين البشر من العيش في بيئة سلمية آمنة ضرورة من ضرورات الكرامة الإنسانية والتنمية. وكثيراً ما تتعرض عمليات هشة للتنمية المستدامة للتقويض نتيجة لانعدام الأمن وللنزاعات التي تؤدي إلى مآس إنسانية كبيرة من جراء تدمير النظم الصحية والبيوت والمدارس، وبل مجتمعات بكاملها، مما يفضي إلى تزايد أعداد النازحين واللاجئين. ولهذا فإن التعليم من أجل التنمية المستدامة يسعى إلى بناء المهارات وغرس القيم من أجل السلام في عقول البشر، وفقاً لما ينص عليه الميثاق التأسيسي لليونسكو.

المساواة بين الجنسين: يقع السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في صلب التنمية المستدامة حيث يحترم كل عضو في المجتمع الأعضاء الآخرين، ويضطلع كل منهم بالدور الذي يحقق به إمكاناته. ويعتبر التكافؤ بين الجنسين جزءاً من هذا المسعى، بل إنه يمثل الهدف الأول من أهداف داكار للتعليم للجميع التي يفترض أن تتحقق بحلول عام ٢٠٠٥ (انظر اليونسكو ٢٠٠٣). ويعد الهدف الأعم للمساواة بين الجنسين هدفاً مجتمعياً يجب أن يسهم فيه التعليم جنباً إلى جنب مع جميع المؤسسات الاجتماعية الأخرى. هذا، وتعاني النساء والفتيات من التمييز في الكثير من المجتمعات سواء منها النامية أو الصناعية. وغالباً ما يكون هذا التمييز بنيوياً حيث تخضع العلاقات الفردية بين الرجال والنساء لأنماط التقاليد أو المعايير الاجتماعية السائدة. وفي كثير من المجتمعات تتحمل النساء العبء الرئيسي لمسؤولية إنتاج الغذاء وتربية الأطفال، في حين يتم استبعادهن من قرارات الأسرة والمجتمع المحلي، وهي القرارات التي تؤثر عليهن، ولا يتوفر لهن إلا النزر اليسير من سبل الحصول على وسائل إدرار الدخل. وحتى في أنحاء العالم التي يتوافر فيها للنساء سبل مماثلة، إن لم تكن متكافئة، للحصول على العمل والدخل فإنهن يتحملن معظم أعباء المسؤوليات المتعلقة بالأسرة. وترتبط وضعية المرأة تلك بعوامل أخرى – مثل الفقر والإقامة في منطقة نائية والانتماء إلى أقلية عرقية — لتزيد من التهميش وتقلل من فرص التنمية المستدامة.

وقد تكون هذه الأوضاع متأصلة إلى درجة تجعل تنفيذ التدابير المتخذة لإتاحة مزيد من الفرص للنساء لا يتم إلا ببطء شديد. وفي كثير من المناطق تنأى أدوار الجنسين بالفتيات عن التعليم وتمنع النساء من السعي للوصول إلى فرص التعلّم. ولهذا فإن قضايا المساواة بين الجنسين يجب أن تعمم في مختلف مراحل عملية التخطيط التربوي، بدءاً من تخطيط البنية الأساسية ومروراً بإعداد المواد التعليمية وانتهاءاً بالعمليات التعليمية ذاتها. وفيما يتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة على وجه التحديد، تعتبر المشاركة الكاملة والمتكافئة للنساء مسألة جوهرية لسببين، أولهما ضمان صياغة رسائل متوازنة وملائمة، وثانيهما إتاحة أفضل الفرص لتغيير السلوكيات من أجل التنمية المستدامة في الجيل القادم.

التنوع الثقافي والتفاهم بين الثقافات: تتعرض فرص كثيرة للتعليم والتنمية البشرية المستدامة للضياع نتيجة لانعدام التسامح والتفاهم بين الثقافات، وهما الدعامتان اللتان يرتكز عليهما السلام. ويجب أن ينعكس هذا المفهوم ليس فقط على محتوى المناهج التعليمية بل كذلك على علاقة المعلم بالدارس والعلاقات فيما بين الدارسين أنفسهم. وتمثل مواقف التعلم بكافة أنواعها فرصاً مثالية لممارسة وتعميق احترام التنوع وفهمه. وتوفر المعارف المحلية مستودعاً للتنوع ومصدراً رئيسياً لفهم البيئة واستخدامها فيما يحقق أقصى نفع للأجيال الحالية والقادمة على السواء. ومن ثم فإن إدخال هذه المعارف في سياق التعلم يعين الدارسين على استقاء المبادئ العلمية والرؤى الاجتماعية من البيئات التي يعيشون فيها، مما يرتقي بالعلاقة بين المدرسة والمجتمع، وبين المعارف الخارجية والمعارف الداخلية. وترتبط المعارف المحلية ارتباطاً وثيقاً بطرق التعبير عنها باللغة المحلية، ومن ثم فإن استخدام اللغة المحلية في التعليم – بالإضافة إلى اللغات الأخرى – يعتبر عاملاً ليس فقط في النمو الإدراكي السليم للأطفال، بل كذلك في تقدير وتوكيد واستخدام كل ما يمكن تعلمه مباشرة من الحياة اليومية ومن المجتمع المحلي.

وعلى سبيل المثال، تعتبر الدول الجزرية الصغيرة النامية منذ القدم معابر للتفاعل الثقافي الإنساني. ويشهد تاريخها على ثراء وأهمية المبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي وفرتها تلك الجزر الصغيرة للعالم. وإن الكثير من الشعوب والمجتمعات الجزرية تكن تقديراً عميقاً للأبعاد الثقافية والبيولوجية الفيزيائية للتنمية.

الصحة: ترتبط قضايا التنمية والبيئة والصحة ارتباطاً وثيقاً فيما بينها، فاعتلال الصحة يعوق النمو الاقتصادي والاجتماعي، مما يفضي إلى دائرة مفرغة تسهم في الاستخدام غير المستدام للموارد وتتسبب في التدهور البيئي. وفي المقابل فإن صحة السكان وسلامة البيئة تعتبران شرطين لازمين للتنمية المستدامة. ومن المشكلات ذات التأثير الخطير على الصحة: الجوع وسوء التغذية والملاريا والأمراض المنقولة بالمياه وإساءة استعمال المخدرات والخمور والعنف والإصابات الجسدية والحمل غير المنظم وفيروس/مرض الأيدز وغيرها من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. وينبغي أن تكون البيئة المدرسية ذاتها سليمة وصحية. وينبغي ألا تكون المدارس مراكز للتعلّم الأكاديمي فحسب، بل يجب أن تكون أيضاً مواقع داعمة لتوفير التعليم والخدمات في المجالات الصحية الأساسية وذلك بالتعاون مع الأباء والمجتمع المحلي.

فيروس/مرض الأيدز: يؤدي تفشي فيروس ووباء الأيدز في افريقيا وتزايد عدد الإصابات به في آسيا وأوروبا إلى تقويض أركان التنمية المستدامة والعمليات التعليمية. ويتعين الآن – دونما إبطاء – النظر في أساليب بديلة للتعليم في الأوضاع التي يؤدي فيها وجود الأيتام والنقص في أعداد المعلمين وعبء الرعاية وقصور الخدمات الاجتماعية إلى جعل الأساليب التعليمية التقليدية غير ملائمة وعاجزة عن تأدية وظائفها. وتأخذ التنمية المستدامة ذاتها وجهاً مختلفاً في مثل هذه الظروف، وذلك مما يقتضي توفير الدعم والتدابير الخاصة. ومع ذلك يظل الأمل معقوداً على التعليم كأفضل وسيلة لحفز التغير السلوكي والتعاون اللازم لإيقاف تفشي الوباء.

أسلوب الحكم: إن التنمية المستدامة يتم تعزيزها على أفضل نحو، على كل من المستوى المحلي والوطني والدولي، حيثما توجد بنى للحكم تكفل الشفافية والتعبير الكامل عن الرأي والنقاش الحر والمساهمة الواسعة في صياغة السياسات. وإن هذا الإطار سوف يعطي التعليم من أجل التنمية المستدامة أفضل فرصة للإثمار من حيث المشاركة الكاملة للمواطنين في صياغة معايير التنمية المستدامة والحكم الجيد. وبذلك فإن التعليم من أجل التنمية المستدامة سيقوم، عن وعي، بتشكيل ذلك الإطار وتفسيره.

٣,٢ الأبعاد البيئية

الموارد الطبيعية (المياه والطاقة والزراعة والتنوع البيولوجي): استناداً إلى أكثر من ٣٠ عاماً من الخبرة في ميدان التعليم البيئي، ينبغي للتعليم من أجل التنمية المستدامة أن يواصل إبراز أهمية معالجة هذه القضايا باعتبارها جزءا من مجمل اهتمامات التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، إن الروابط بين الاعتبارات المجتمعية والاقتصادية سوف تمكن الدارسين من تبني سلوكيات جديدة في ما يتعلق بصون الموارد الطبيعية في العالم التي تعتبر ضرورية للتنمية البشرية، بل لبقاء الإنسان. فالبشرية تعتمد على السلع والخدمات التي توفرها النظم الإيكولوجية. ومن ثم فإن حماية وإصلاح النظم الإيكولوجية لكوكب الأرض يمثلان أحد التحديات المهمة في هذا الصدد.

ويصدق ذلك بوجه خاص على الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تختلف فيما بينها من حيث الحجم والشكل والثروة والموارد الطبيعية والاقتصادية، ولكنها تتشابه من حيث القيود التي تواجه التنمية المستدامة فيها والناجمة عن صغر مساحة الأراضي، والتشتت الجغرافي، والتعرض للمخاطر والكوارث الطبيعية، وقلة الموارد الطبيعية في الأرض، والاعتماد الكبير على الواردات وقلة توافر السلع، والعزلة عن الأسواق، وغير ذلك من الخصائص والعمليات[٨].

تغير المناخ: إن الاحترار العالمي مشكلة "حديثة" – فهو مشكلة معقدة تشمل العالم كله وتتشابك مع قضايا عسيرة مثل الفقر والتنمية الاقتصادية والنمو السكاني. ويجب أن يؤدي التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى زيادة وعي الدارسين بالحاجة الماسة إلى عقد الاتفاقات الدولية ووضع الأهداف القابلة للتطبيق والقياس الكمي من أجل الحد من الإضرار بالغلاف الجوي وكبح التغير المناخي المؤذي. وفي عام ١٩٩٢ انضمت معظم الدول إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ للبدء في دراسة ما يمكن

(٨) وثيقة الجمعية العامة A/CONF.، ٩/١٦٧ (نيويورك: الأمم المتحدة) متاحة على الشبكة على الموقع http://www.un.org/documents/ga/conf167/aconf167-9-htm.

عمله للحد من الاحترار العالمي والتصدي لأي ارتفاع حتمي في درجات الحرارة. وفي عام ١٩٩٧ وافقت الحكومات على إضافة إلى هذه الاتفاقية، وهي بروتوكول كيوتو، الذي ينص على إجراءات أكثر صرامة، وملزمة قانوناً، ومن المتوقع أن يصبح نافذاً عما قريب[٩]. ويعد التعليم من أجل التنمية المستدامة وسيلة رئيسية لحشد التأييد العالمي من أجل الاضطلاع بعمل فعال.

التنمية الريفية: على الرغم من سرعة التحول الحضري، فإن ثلاثة مليارات من البشر، أو ٦٠٪ من سكان البلدان النامية ونصف سكان العالم، ما زالوا يعيشون في المناطق الريفية. وإن ثلاثة أرباع فقراء العالم، هؤلاء الذين يبلغ دخلهم اليومي أقل من دولار واحد ومعظمهم من النساء، يعيشون أيضاً في المناطق الريفية. وإن معدلات عدم الالتحاق بالمدارس، والتسرب المبكر للتلاميذ، وأمية الكبار، وعدم المساواة بين الجنسين في التعليم، هي معدلات مرتفعة في المناطق الريفية شأنها شأن ارتفاع معدلات الفقر. ويشيع أيضاً تفاوت ملحوظ بين الريف والحضر في مخصصات الاستثمار التعليمي ونوعية التعليم والتعلّم، وهو تفاوت يتطلب المعالجة. ومن الضروري ربط الأنشطة التعليمية بالاحتياجات النوعية في المناطق الريفية إلى المهارات والقدرات اللازمة للاستفادة من الفرص الاقتصادية وتحسين الأحوال المعيشية والارتقاء بنوعية الحياة. ومن ثم بات من الضروري اعتماد نهج تعليمي متعدد القطاعات يشمل كل الفئات العمرية وجميع أشكال التعليم النظامي وغير النظامي.

التحول الحضري المستدام: في الوقت ذاته أصبحت المدن تحتل مكان الصدارة في التغير الاجتماعي الاقتصادي العالمي حيث أن نصف سكان العالم يعيشون الآن في مراكز حضرية والنصف الآخر منهم يتزايد اعتمادهم على المدن في تقدمهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وقد ازدادت أهمية المدن بالنسبة للتنمية المستدامة بتأثير عوامل مثل العولمة والتحول الديمقراطي. وعليه فقد بات من المسلّم به بوجه عام أن المدن لا تمثل فقط تهديداً محتملاً للتنمية المستدامة ولكنها تنطوي أيضاً على فرص واعدة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتحسين البيئي على كل من المستوى المحلي والوطني والعالمي.

الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها: تتعرض جهود التنمية المستدامة للتقويض في المجتمعات التي تعاني من الكوارث أو المهددة بوقوعها. ولقد كشفت خبرات ومشروعات سابقة عن الآثار الإيجابية الكبيرة للتعليم بالنسبة للحد من مخاطر الكوارث؛ فالأطفال الذين يعرفون كيف يتصرفون في حالة وقوع زلزال، والقيادات المجتمعية التي تدربت على كيفية تحذير جماهيرها في الوقت المناسب، والفئات الاجتماعية التي دربت على كيفية الاستعداد لاحتمالات الأخطار الطبيعية، أسهموا جميعاً في إعداد استراتيجيات أفضل للتخفيف من آثار الكوارث. ولقد أتاح التعليم والمعرفة للمجتمع استراتيجيات جهود ذاتية للحد من التعرض لهذه الأخطار وتحسين نوعية الحياة.

٣,٣ الأبعاد الاقتصادية

الحد من الفقر: هذا هو المفهوم الشامل الذي يوجه الالتزامات الدولية إزاء التنمية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وتعتبر "دراسات استراتيجية الحد من الفقر" التي يعدها عدد متزايد من البلدان النامية الأداة الرئيسية للتخطيط والتنفيذ في هذا الصدد. ومن وجهة نظر التنمية المستدامة يعتبر الحد من الفقر

(٩) سيدخل البروتوكول حيّز النفاذ في بداية ٢٠٠٥ مع تصديق الاتحاد الروسي عليه قريباً.

الشاغل الأساسي في إطار العنصر الاقتصادي، ومع ذلك ينبغي إدراجه في إطار العلاقة التي تربطه بالعناصر الثلاثة الأخرى: الاجتماعي والبيئي والثقافي. وبعبارةٍ أخرى فإن الاعتبارات الاقتصادية، على أهميتها للتنمية المستدامة، هي عامل مساعد وليست هدفاً شاملاً.

المسؤولية المشتركة والمساءلة: يكشف نمو القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي للشركات الكبرى عن إمكانيات مساهمتها في التنمية المستدامة وتأثيرها عليها. وإن قضايا التجارة متعددة الأطراف لها تأثير عظيم على التنمية المستدامة، ويجب أن يبني التعليم من أجل التنمية المستدامة وعياً متوازناً بهذه القوى الاقتصادية والمالية، وأن يمكّن الدارسين من العمل على زيادة المساءلة العامة والممارسات التجارية المسؤولة. ويوفر "الاتفاق العالمي"، وهو مبادرة دولية للأمين العام للأمم المتحدة، إطاراً قائماً لتفعيل المواطنة المشتركة المسؤولة، حيث أنه يقرب بين الشركات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والعمالي لدعم المبادئ في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة(١٠).

اقتصاد السوق: إن اقتصاد السوق بوضعه الحالي لا يحمي البيئة ولا يحقق الفائدة لحوالي نصف سكان العالم. ومن التحديات الأساسية إيجاد نظم للحكم العالمي تعمل على تحقيق انسجام أكثر فعالية بين السوق وحماية البيئة وهدف الإنصاف. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى إحداث ثورة في التكنولوجيا لرفع كفاءة استخدام الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المخلفات وتقليص كمياتها. والتعليم ذاته هو جزء من نظام اقتصادي أكبر وهو يتأثر بأنماط العرض والطلب ومستويات الأعباء الضريبية وقوى اقتصادية أخرى. وهو يعمل أيضاً في بيئة تنظيمية معينة. ولكي يجد التعليم من أجل التنمية المستدامة مكانه بين العروض التعليمية التي تستجيب لقوى السوق فإن من الضروري التأثير على النظم واللوائح وطريقة تشغيل السوق.

٣,٤ *أماكن التعلّم*

التعليم من أجل التنمية المستدامة يستهدف الجميع في أية مرحلة من مراحل حياتهم. ولهذا فهو يحدث ضمن منظور التعلّم مدى الحياة، وفي كل أماكن التعلّم المحتملة، النظامية وغير النظامية، ومنذ مرحلة الطفولة المبكرة وحتى سن الرشد. وتؤدي المكونات العديدة للنظم التعليمية، بما في ذلك المؤسسات التعليمية الدينية والفرص التعليمية خارج هذه النظم، وظائف متنوعة فيما يتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. ولكن الهدف يظل واحداً لا يتغير، وهو تمكين الدارسين من تبني ممارسات وأنماط من السلوك تعزز التنمية المستدامة على الصعيدين الفردي والجماعي.

ويتطلب التعليم من أجل التنمية المستدامة مراجعة السياسات التعليمية بهدف إعادة توجيه التعليم ابتداء من مدارس الحضانة وحتى التعليم الجامعي والتعليم المستمر للكبار، من أجل التركيز بصورة واضحة على تنمية المعارف والمهارات والرؤى والقيم المتعلقة بالاستدامة. ويتضمن ذلك مراجعة المناهج الدراسية الحالية من حيث أهدافها ومضامينها بغرض تطوير مفاهيم مشتركة بين الفروع العلمية بشأن الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية. وهو يتطلب أيضاً مراجعة النهوج الموصى بها والمتبعة حالياً في عمليات التعليم والتعلّم والتقييم، على نحو يؤدي إلى تعزيز مهارات التعلّم على مدى الحياة. وتشمل هذه المهارات مهارات التفكير الإبداعي والناقد، والاتصال الشفوي والتحريري، والتعاون، وإدارة شؤون النزاعات،

(١٠) www.unglobalcompact.org.

واتخاذ القرارات، وحل المشكلات والتخطيط، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال الملائمة، والمواطنة العملية. وستكون هناك حاجة لإعادة صياغة النظم التعليمية بحيث يكون هناك اعتراف بالمكتسبات من هذا النوع من التعليم من خلال نظام الامتحانات، وبحيث يكفل إعداد المعلمين تهيئتهم لتطبيق عمليات التعلّم النشط/التفاعلي بدلاً من أسلوب التلقين ونقل المعرفة بأسلوب أحادي الاتجاه.

ولكن هذا النوع من التعلم قد يتعرض للفشل إذا لم يتم توفيره بصورة متكافئة لكل فئات السكان. ومن غير المرجح أن تعمل النظم التعليمية التي تتضمن نظاماً موازياً من التعليم الخاص لأبناء الأثرياء من السكان على نشر قيم العدالة والكرامة والاحترام التي تندرج ضمن أسس التنمية المستدامة. ويصدق ذلك بوجه خاص حينما يكون نظام التعليم الحكومي هو السبب في الاضطرار إلى الحصول على دروس إضافية من المعلمين أنفسهم في أوقات ما بعد الظهر أو في المساء، وذلك مما يخلق أنواعاً من الجور ويوحي بأن النجاح التعليمي قابل للشراء. وبذلك فإن مفاهيم التعلّم النشط والتفكير التحليلي والنظرة الناقدة للمعرفة تنحى جانباً.

وسوف تُستمد المضامين المحددة للمناهج الدراسية إلى حد كبير من السياق المحلي بحيث تتناول قضايا ملحة وذات ملاءمة لهذا السياق. وفيما يتعلق بالأساس العلمي المشترك لفهم مجالات محددة من التنمية المستدامة فإن *"موسوعة النظم الداعمة للحياة"* التي صدرت مؤخراً توفر مجموعة واسعة وموثوقة من المعارف يمكن الاستفادة منها في مختلف السياقات المجتمعية(١١).

من الشائع التركيز على النظم التعليمية الرسمية باعتبارها أماكن التعلّم. ومع ذلك فإن قدراً مساوياً من التعلّم يحدث خارج النظام المدرسي، على الأقل في الحياة والتفاعلات اليومية، في نطاق الأسرة ومكان العمل وأمام الحاسوب أو التلفاز، ومن خلال المشاهدة والمحاكاة والتجريب والتفكير والتحدث والاستماع والتعلّم من الأخطاء. ولسوف يتم ترسيخ ممارسات التنمية المستدامة وسلوكياتها، بعد اكتسابها أساساً، في السلوك الفردي والجماعي من خلال آلاف من القرارات والأعمال اليومية. ويجب أن يأخذ التخطيط للتعليم من أجل التنمية المستدامة كل هذا في الحسبان اعترافاً بحقيقة أن التنمية المستدامة تحتاج أيضاً إلى تجسيد النموذج قدر احتياجها إلى تعليم المفهوم. ويجب أن تؤدي إعادة توجيه النظام التعليمي نحو مبادئ وقيم التنمية المستدامة إلى صياغة النماذج ليس فقط لما يحدث داخل قاعة الدراسة ولكن أيضاً، وعلى نحو يتسم بالديمومة، صياغة النماذج عن طريق الوعي بغير الذات والأنماط العديدة للحياة وإقامة الروابط.

ويعتبر التعلّم النظامي وغير النظامي، من منظور التعلّم مدى الحياة، عملية مستمرة وتفاعلية، متخلين بذلك عن فكرة أن المدرسة وحدها هي مكان التعلّم بالنسبة للأطفال وأن التعلّم يتوقف بعد ذلك. وإن التغير الاجتماعي السريع يستدعي التدريب وتجديد التدريب النظامي في أي وقت من الحياة. وعلى ذلك فإن عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD) يجب أن يكون مرتبطاً تماماً مع المبادرات التعليمية الأخرى مثل "التعليم للجميع" (EFA) وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (UNLD). وهذا الارتباط وثيق ومتعدد الأوجه وهو ارتباط مهم بحيث أنه يستحق أن يكون موضع معالجة خاصة(١٢). ومع ذلك يجب أخذ هذه المبادرات في الاعتبار على أنها السياق التعليمي الدولي الأوسع الذي يجري فيه تنفيذ عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة.

---

(١١) www.eolss.net/eolss_category.aspx.

(١٢) العلاقات بين المبادرات العالمية في التعليم والمبادئ التوجيهية لدمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في النظم التعليمية الوطنية.

ويشمل **التعلّم غير النظامي** تعلّم الكبار والتعلّم المجتمعي والتعلّم عن بعد وكذلك المبادرات الخاصة مثل جامعة التعلّم الافتراضية في مجال التنمية المستدامة ومبادرات التعليم المتبادل بين الشباب. ويوفر التعليم غير النظامي طرقاً لإتاحة فرص تعليمية منظمة لشرائح متنوعة من الدارسين تشمل النساء الريفيات والمراهقين غير الملتحقين بالمدارس والعمال الزائدين عن الحاجة والمتقاعدين. ونظراً للعلاقات العديدة بين التنمية المستدامة والجوانب الأخرى للتعلّم فإن التعليم من أجل التنمية المستدامة يمكن أن يجد مكانه كجزء من التعليم المستمر ابتداء من علم الاجتماع وحتى فنون النجارة .

وسواء قامت الدولة أو المنظمات غير الحكومية أو المجتمعات المحلية أو الدارسون أنفسهم بتنظيم برامج التعليم غير النظامي فإن هذه البرامج تكون الأكثر ارتباطاً بالتطبيق المباشر والنتائج الوظيفية. ونظراً لأن التعلّم كثيراً ما يكون مركزاً على تعليم الكبار فإنه يعالج قضايا ذات صلة بالواقع المحلي، مما يتيح التوجه نحو الاهتمامات التي تعنى بها التنمية المستدامة. وفي الواقع فإن معظم ما يطلق عليه تعليم الكبار يتناول هذه الاهتمامات، فهناك حاجة إلى جعل التنمية المستدامة إطاراً مقصوداً لهذه الجهود وخيطاً أكثر اتساقاً في تعليم الكبار. ولسوف يؤدي التعاون مع مبادرات عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية فيما يخص تقوية وتوسيع أنشطة محو الأمية إلى تعزيز فعالية عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في أوضاع التعلّم غير النظامي.

إن الوصول إلى الملايين من مزارعي الكفاف يتطلب استراتيجيات إبداعية مطوعة للسياقات المحلية وأنماطاً من العمل تتسم بالطابع الاجتماعي الثقافي. فعلى سبيل المثال توجد في افريقيا، حيث تضطلع المرأة بدور رئيسي في زراعة المحاصيل الغذائية، جمعيات نسائية للعمل التعاوني تؤدي وظائف اقتصادية ومالية واجتماعية. وتعد هذه التجمعات الأماكن الرئيسية لتحديد ومناقشة قضايا التنمية المستدامة واتخاذ قرارات بشأن كيفية تنفيذ أنماط أكثر استدامة في الإنتاج الزراعي واستخدام الموارد الطبيعية في البيئة الريفية الافريقية.

المنظمات المجتمعية والمجتمع المدني المحلي: لا توجد المدارس في جزر منعزلة عن المجتمع، بل هي في الغالب أماكن مهمة للحوار والتفاعل الأوسع نطاقاً، إذ ترتبط، عبر العلاقات الوالدية، مع سائر منظمات المجتمع المحلي وتجمعات المجتمع المدني. وقد تكون هذه المنظمات والتجمعات منخرطة في مجموعة واسعة من الأنشطة ذات العلاقة بالتنمية، ولكن دون وجود عنصر مقصود للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وتعد هذه المجموعات أماكن مهمة لاكتشاف ماهية القضايا الملائمة محلياً للتنمية المستدامة، ولهذا يجب توعيتها بضرورة استخدام معارفها في بناء الوعي العام وإدخال المعارف المحلية في بيئة المدرسة وتوجيه أعضائها نحو اعتماد ممارسات أكثر استدامة.

وتعتبر **أماكن العمل** مجالاً آخر للتعلّم فيما يخص التنمية المستدامة. وينبغي لكل مؤسسة مسؤولة عن مكان عمل معين أن تدرس كيفية ربط الممارسات والعلاقات اليومية بالتنمية المستدامة وضرورة إدراج الالتزام الصريح بالممارسات الإيجابية ضمن إجراءات وأدلة عمل المؤسسة. ولن تكون هذه كافية بمفردها ما لم تكن مصحوبة بعملية تشاورية، وهي أيضاً عملية للتعلّم، يمكن للعاملين أن يسهموا من خلالها في إعداد تلك السياسات. وفي حالة صناعات التعدين والطاقة وغيرها من الصناعات ذات العلاقة بالموارد الطبيعية (المياه، الزراعة، التنوع البيولوجي) يجب تشجيع التوليد المستمر للأفكار وللإبداع من جانب كافة العاملين، بحيث يكون كل عامل ملتزماً بمبادئ التنمية المستدامة مثل المساواة بين الجنسين وحماية البيئة داخل مكان العمل وخارجه.

وفي قطاع **التعليم النظامي** يتحدد استيعاب مبادرات التعليم من أجل التنمية المستدامة بعوامل الوقت والأهداف والمبادرات الأخرى، حيث ينظر إلى تلك المبادرات باعتبارها مبادرات مستقلة تضاف إلى المنهج الدراسي العادي. ولا ينبغي النظر إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة على أنه "مقرر إضافي" يدرج في المنهج الدراسي المزدحم أصلاً، بل يجب اعتباره "نهجاً شمولياً للمدرسة بكاملها" وسياقاً لتحقيق أهداف التعليم القائمة، وليس كأولوية منافسة. ولاشك في أن إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة كعنصر في مسار الدارسين عبر النظام التعليمي، من مرحلة التعليم قبل المدرسي إلى التعليم العالي، سوف يعظم من آثاره.

إن المدارس والكليات ليست فقط مجرد أماكن لتلقي المعرفة حول التنمية المستدامة ولكنها أماكن يستطيع التلاميذ والطلاب فيها تطبيق الممارسات الجيدة للتنمية المستدامة، ومنها على سبيل المثال صون الطاقة، وإعادة تدوير المنتجات، والاستخدام المنتج لأرض المدرسة ومبانيها، واستخدام المواد والموارد الطبيعية.

معاهد التدريب التقني والمهني: يتعلق القسم الأكبر من التدريب المهني باستخدام المواد الطبيعية وتحويلها: تحويل الصخر إلى طوب ومبان، والمعادن إلى بوابات وأسيجة، والألياف إلى ملابس، والعمليات التصنيعية الأخرى. وينبغي أن يعمل عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة مع شبكات معاهد التدريب المهني هذه لوضع إطار مشترك يجعل التنمية المستدامة موضوعاً أساسياً في هذا التدريب.

مؤسسات إعداد المعلمين: غالباً ما يكون المعلمون مثقلين بمتطلبات مناهج دراسية متغيرة وآخذة في الاتساع. ولا يجب أن تضاف التنمية المستدامة كمقرر آخر أو بنداً جديداً على جدول الحصص بل يجب أن تكون مبدأ منظماً وموضوعاً مستعرضاً. وإذا أريد أن يكون للتعليم من أجل التنمية المستدامة أي مستقبل مستدام فإن من الضروري ليس فقط أن يكون المعلمون مقتنعين بالحاجة إلى هذا التعليم، بل أن يتم أيضاً تزيدهم باستراتيجيات لدمجه في أنشطة قاعة الدراسة. وينبغي لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة أن يعمل مع وزارات التربية على إدراج التنمية المستدامة كموضوع مستعرض في المناهج الدراسية لمعاهد إعداد المعلمين.

إن **للتعليم العالي** دوراً خاصاً، فالجامعات يجب أن تعمل كأماكن للبحث والتعلّم في مجال التنمية المستدامة وأن تكون بمثابة جهات لطرح المبادرات ومراكز إشعاع للنشاط في مجتمعاتها المحلية وعلى المستوى القومي. وكثيراً ما تنبثق النظرية التعليمية والممارسات التجديدية من البرامج البحثية والدراسات الأكاديمية. ومن الضروري أن تصبح التنمية المستدامة أحد العناصر الرئيسية في تحديد مجالات البحث والتطوير في الميدان التربوي. وتعتبر هذه التوعية ضرورة ملحة بالنظر إلى طول المهلة الزمنية الفاصلة بين بدء البرامج البحثية ووضع نتائجها القابلة للتطبيق موضع التنفيذ.

بدأت "الشراكة العالمية للتعليم العالي من أجل الاستدامة" (GHESP) في إعداد مشروع لمجموعة أدوات/ مركز موارد للتعليم العالي من أجل التنمية المستدامة بمساندة من جامعة الأمم المتحدة بهدف تغيير الاستراتيجيات لتوجيه التعليم العالي نحو التنمية المستدامة. وسوف يتيح هذا المركز موارد وأدوات عالية الجودة وذات ملاءمة إقليمية لكل من يسعى في العالم إلى جعل التعليم من أجل الاستدامة محوراً من المحاور الرئيسية لمناهج التعليم العالي وبحوثه وعملياته المادية وحياة طلابه وامتداداته إلى المجتمعات المحلية والإقليمية والعالمية(١٣). ولسوف يساعد التعاون وتوأمة الجامعات في مختلف مناطق العالم على

(١٣) www.ias.unu.edu/research/details.cfm/ArticleiD/465/search/yes &www.ulsf.org/toolkit/designframework.html .

تبادل الطلاب في المشروعات الإبداعية مثل الهندسة البيئية حتى يبدأ الطلاب في تطبيق المعارف والمهارات الجديدة على مشكلات التنمية المستدامة. وإن هذه الشراكة تعد ملتقى للتعاون وتبادل الخبرات[١٤].

ينبغي أن يوفر التعليم العالي المثال والقدوة بممارسة ما يقوم بتدريسه من خلال عمليات الشراء والاستثمار والتسهيلات المستدامة المتكاملة مع مهام التدريس والتعلم. ويجب أن يدرك جميع طلاب الكليات والجامعات أهمية التنوع والاستيعاب، وأن يكونوا قادرين على تحديد القيم والفرضيات والنظم الأخلاقية، وذلك لكي يستطيعوا اتخاذ قراراتهم وفهم الأطر المرجعية المكانية والزمانية وسياق المعلومات. ويجب أن يؤكد التعليم العالي على نهوج النظم الجامعة للفروع العلمية والقائمة على التجريب والبحث وحل المشكلات، وعلى التفكير الناقد. ويتطلب ذلك إعداد المناهج، بما في ذلك المضامين والمواد والأدوات مثل دراسات الحالات وتحديد أفضل الممارسات.

المرشدون التربويون ودوائر التفتيش التربوي

إن دوائر التفتيش التربوي، باعتبارها جهات مسؤولة عن إقرار واعتماد وتقييم الأداء والمعايير التعليمية، تؤثر على أولويات مؤسسات التعلّم والدارسين والآباء على حد سواء. فكلما زاد النظر إلى التعليم من منطلق التنمية المستدامة زادت المساندة والمدخلات التي يمكن لهؤلاء جميعاً تقديمها لتضمين تلك الموضوعات باعتبارها نتائج قيمة للنظام. ويتطلب تعزيز هذا المفهوم إشعار الحكومات بالحاجة إلى إيلاء العناية الواجبة لدوائر التفتيش التربوي.

الهيئات المسؤولة عن سن التشريعات ورسم السياسات

يجب مساندة كل ما سبق بسياسات تعليمية داعمة وموجهة نحو العمل. وتعد التنمية المستدامة أولوية وطنية في العديد من البلدان، وهي في الحقيقة أولوية دولية باعتبارها تندرج ضمن الأهداف الإنمائية. وهى الآن تحتاج لأن تكون مبدأ تنظيمياً من حيث التشريعات والسياسات التعليمية أيضاً. وسوف يتطلب ذلك مشاورات وتعاوناً بين الوزارات، وهي أنشطة تعتبر اليونسكو مؤهلة لحفزها وتيسيرها. وتوفر المشاورات الجارية للسياسات العامة في إطار مبادرة التعليم للجميع ملتقيات قائمة يمكن إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة على جداول أعمالها.

للصحفيين والمؤسسات الإعلامية دور مهم يجب أن يؤدوه في تغطية القضايا وزيادة الوعي العام بالأبعاد العديدة للتنمية المستدامة ومتطلباتها. ومن الممكن أن تساعد مشاركتهم على تعزيز الوصول إلى المعلومات والاتصال والمعارف وكذلك الوصول إلى الخبرات والقدرات اللازمة للاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعومات والاتصال في إطار برامج التنمية. ومن الممكن أن يتضمن ذلك على سبيل المثال إنتاج برامج إذاعية وتليفزيونية ذات محتوى محلي وعن موضوعات مثل المساواة بين الجنسين وتعميم التعليم الأساسي.

ما وراء التعليم: يجب تعزيز قيم وعلاقات وممارسات التنمية المستدامة على نطاق يتجاوز النظام التعليمي، وذلك في المنظمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، سواء منها الساعية إلى الربح أو غير الرامية إليه، وذلك حتى تصبح التنمية المستدامة أحد الأسس التي تقوم عليها أنماط العمل اليومي والسلوك المؤسسي.

(١٤) www.ulsf.org/toolkit/ghespmou.htm.

وإذا لم يحدث ذلك فإن معظم فوائد التعليم من أجل التنمية المستدامة، والتي تحققت عبر النظام التعليمي، تتعرض للضياع لدى دخول الأفراد عالم العمل.

٤ – أهداف العقد

يهدف عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى تحقيق رؤية عامة تتمثل في ما يلي:

"الهدف من التعليم من أجل التنمية المستدامة هو التوصل إلى عالم تتوافر فيه الفرصة لكل إنسان لأن يستفيد من تعليم عالي الجودة ويتعلم القيم وقواعد السلوك وأنماط الحياة اللازمة لمستقبل مستدام ولتحول مجتمعي إيجابي".

وهذه الرؤية تضع المستقبل المستدام في صميم المسعى الإنساني المشترك ولكن التعبير عن هذه الرؤية سوف يتم في سياقات اجتماعية ثقافية متنوعة حيث يتم التعبير عن "التحول المجتمعي الإيجابي" بطرق مختلفة. وإن عقداً دولياً كهذا العقد ليوفر إطاراً يسعى داخله العديد من المشاركين إلى تحقيق غايات مشتركة انطلاقاً من التزامهم بالرؤية الأساسية. ويصبح المشاركون أصحاب مصلحة حينما يقبلون أو يتبنون رؤية العقد في جزء منه أو فيه كله أو إذا تأثروا بها. ونظراً لأن اليونسكو هي الوكالة الدولية المكلفة بتولي القيادة في تنفيذ هذا العقد فإن دورها هو تقديم عرض واضح للإطار منذ البداية وحشد التأييد للعمل ورعايته بين كل أصحاب المصلحة خلال السنوات العشر. وتعتبر الرؤية المبينة أعلاه والأسباب التي تجعل التعليم والتعلّم أمرين جوهريين للتنمية المستدامة بمثابة القوى الدافعة لهذا العقد، ولكن ما هي أهدافه؟ وما هي طبيعة هذا العقد الذي سيعزز التعليم من أجل التنمية المستدامة، والأبعد من ذلك التنمية المستدامة ذاتها؟

إن من الممكن صياغة أهداف هذا العقد عند كل مستوى، ابتداء من السياق المحلي وحتى السياق العالمي، ولكن عند كل مستوى ينبغي أن يقدم العقد إطاراً للعمل المعزز ورابطة مع السياقات والمستويات الأخرى. والأهداف التالية تركز على المستوى العالمي ولكنها من العمومية بمكان يجعلها تصلح مدخلاً ملائماً لصياغة الأهداف عند مستويات أخرى – وتلك عملية تمثل عنصراً ضرورياً في تنفيذ أنشطة هذا العقد (انظر القسم الثاني أدناه).

وفيما يلي الأهداف المقترحة لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة:

١ – إبراز الدور المركزي للتعليم والتعلم في السعي العام لتحقيق التنمية المستدامة؛

٢ – تسهيل إقامة الروابط والشبكات والتبادل والتفاعل بين أصحاب المصلحة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

٣ – توفير مكان وفرصة لتدقيق وترويج رؤية التنمية المستدامة والتحول إليها عبر كل أشكال التعلم والتوعية العامة؛

٤ – العمل على زيادة جودة التدريس والتعلم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

٥ – وضع استراتيجيات على كل مستوى من أجل تعزيز القدرات فى التعليم من أجل التنمية المستدامة.

يركز العقد على التعليم من أجل التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، في البلدان النامية والبلدان الصناعية معاً وبنفس القدر من الاهتمام. وتعتبر رسائل التنمية المستدامة، بوصفها محط اهتمام عالمي، عاجلة وقابلة للتطبيق في البلدان الصناعية والبلدان النامية على حد سواء. وتعد الآثار الناجمة عن أنماط الاستهلاك المفرط وحياة البذخ والتبذير أينما وجدت حجة قوية تدعو إلى زيادة الاهتمام بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

ويوفر العقد أيضاً إطاراً لتطبيق الاتفاقيات الدولية القائمة مثل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر والتغير المناخي وصون الأراضي الرطبة؛ كما أنه سيوفر إطاراً لتعزيز الوعي العام والأنشطة التعليمية التي تقوم بها مختلف الأمانات.

ويتيح العقد فرصة للدول النامية لتحدد لنفسها النهج الذي ترغب في السير فيه. ويتضح من منظور التنمية المستدامة أن النماذج المستقاه من الدول الصناعية ليست ملائمة ولا هي مرغوب فيها بالنظر إلى الحاجة الماسة لهذه الدول ذاتها إلى تبني أنماط حياة أكثر استدامة. ومع الالتزام القوي بقيم المجتمع والتضامن تتوفر للدول النامية فرصة إعداد، وتكييف نهوج بديلة وقابلة للتطبيق في مجال التنمية المستدامة.

القسم الثاني: الأطراف المعنية والاستراتيجيات

٥ – الأطراف المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

يصحّ القول أن كل إنسان طرف معني بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، إلا أن هذا القول لا يؤخّر أو يقدم في شيء. فكلنا نتأثر بنجاح هذا التعليم أو فشله النسبي، ولكننا نؤثر أيضاً فيه من خلال سلوكنا الإيجابي أو السلبي. ولا يفيد هذا التعميم في تحديد الاستراتيجيات المستهدفة في مجال التعاون أو الاتصال أو العمل. ويقع عبء الاضطلاع بأدوار ومسؤوليات محددة على عاتق عدد من الهيئات والجماعات على مختلف المستويات: المحلية (دون الوطنية) والوطنية والإقليمية والدولية. وعند كل من هذه المستويات قد تكون الأطراف المعنية جزءاً من الحكومة (أو من اللجان الحكومية الدولية على المستويين الإقليمي والدولي) أو من المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية أو القطاع الخاص. وتتكامل الوظائف والأدوار التي تضطلع بها هذه الفئات في كل مستوى.

الجدول ١: الوظائف المتكاملة للأطراف المعنية

الهيئات الحكومية والهيئات الدولية الحكومية	◄ رسم السياسات وتحديد الأطر ◄ تشجيع المشاورات والمدخلات الحكومية ◄ تنظيم الحملات الحكومية على المستوى الوطني (والدولي) ◄ تضمين وتفعيل التعليم من أجل التنمية المستدامة في النظم التعليمية
المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية	◄ رفع مستوى وعي الجمهور وحشد التأييد وتنظيم الحملات ◄ تقديم المشورة والمشاركة في صياغة السياسات

	◄ توفير التعليم من أجل التنمية المستدامة في أطر غير نظامية في المقام الأول ◄ التعلّم والعمل بطريق المشاركة ◄ الوساطة بين الحكومة والشعب
القطاع الخاص	◄ المبادرات والتدريب في مجال الأعمال ◄ نماذج وأساليب الإدارة ◄ التنفيذ والتقييم ◄ تطوير وتشاطر الممارسات المستدامة في الإنتاج والاستهلاك

تشترك كل الأطراف المعنية في بعض الوظائف بما في ذلك تطوير خبرات وقدرات التعليم من أجل التنمية المستدامة وإنتاج المواد التعليمية والإعلامية وتحديد وتعبئة الموارد وتحديد النماذج الخاصة بممارسات التنمية المستدامة في الحياة المؤسسية وتبادل المعلومات وتعزيز التعاون عبر كل القطاعات.

ويجب الاهتمام بشكل خاص **بالسكان الأصليين** لارتباطهم الوثيق والعتيق ببيئتهم الجغرافية الطبيعية، وبسبب التهديدات التي تواجه أحوالهم المعيشية ومستقبلهم. وهم معنيون بالأمر سلباً وإيجاباً فضلاً عن أنهم يمثلون خزيناً معرفياً فيما يتعلق بكيفية تحقيق التوازن بين استغلال البيئة الطبيعية والمحافظة عليها. وحين نضع علاقة الإنسان بالطبيعة في إطارها الواقعي بعيداً عن المثالية أو الرومانسية، فإن علاقة السكان الأصليين الحميمة ببيئتهم واستغلالها على نحو مستدام يؤهلهم لإغناء النقاش العام وتقديم رؤاهم النافذة بشأن الممارسات الكفيلة "بتدبير" ديمومة الإنسان وتنميته في بيئات ملائمة ومتنوعة.

وتعتبر **وسائل الإعلام ووكالات الإعلان** طرفاً معنياً رئيسياً في زيادة وعي الجمهور العام والتزامه وإلا يظل التعليم من أجل التنمية المستدامة حكراً على مجموعة صغيرة من المتحمسين ولا يتجاوز حدود المؤسسات التعليمية. فوجود رأي عام مستنير شرط لا بد منه لكي يتحقق فهم مبادئ التنمية المستدامة والالتزام بها والاضطلاع من ثم بمبادرات تعليمية وإعلامية.

يعرض الجدول التالي قائمة إرشادية – غير شاملة – بالأطراف المعنية الرئيسية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. ومن الضروري العمل في كل إطار على استكشاف أطراف معنية أخرى وإقامة تحالفات وشبكات جامعة ومفتوحة لانضمام أعضاء جدد. ويعرض القسم التالي مبادئ إقامة الشراكات والشبكات كنهج استراتيجي.

الجدول ٢ – قائمة إرشادية بالشركاء المحتملين في التعليم من أجل التنمية المستدامة

المستوى	حكومي	مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية	قطاع خاص
المحلي/دون الوطني	◄ مديريات التربية والتعليم على مستوى المقاطعات والولايات والأحياء وقطاعات التنمية ◄ السلطات البلدية ◄ المدارس وبرامج تعليم الكبار ◄ الجامعات والكليات	◄ منظمات المجتمع المحلي ◄ الفروع المحلية للمنظمات غير الحكومية ◄ رابطات الشباب ◄ الجماعات الدينية ◄ لجان تنمية القرى ◄ جماعات تعليم الكبار	◄ المشروعات التجارية المحلية ◄ العشائر والعائلات ◄ الأفراد
الوطني	◄ الإدارات الحكومية الوطنية للتعليم وقطاعات التنمية ◄ الجامعات ومعاهد البحوث ◄ شبكات التعليم للجميع ◄ وسائل الإعلام (حكومية)	◄ المنظمات غير الحكومية وتحالفاتها ◄ فروع المنظمات الدولية غير الحكومية ◄ المنظمات الدينية ◄ رابطات ونقابات المعلمين	◄ مشروعات القطاع الخاص ◄ رابطات المشروعات التجارية ◄ وسائل الإعلام (الخاصة)
الإقليمي	◄ المجموعات الدولية الحكومية الإقليمية ◄ الشبكات الإقليمية للتعليم للجميع	◄ المجموعات والشبكات الإقليمية لدعم المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية ◄ المنظمات الدينية	◄ الرابطات الإقليمية للمشروعات التجارية
الدولي	◄ وكالات الأمم المتحدة ◄ لجنة التنمية المستدامة ◄ الفريق الرفيع المستوى وفريق العمل المعنيان بالتعليم للجميع ومجموعة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان ◄ الوكالات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ◄ أفرقة عمل مشروع الألفية ◄ هيئات الرقابة الرسمية وشبه الرسمية	◄ شبكات تعليم التنمية المستدامة ◄ لجنة اليونسكو للاتصال بالمنظمات غير الحكومية ◄ المشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع ◄ الحملة العالمية للتعليم ◄ المنظمات البيئية الدولية غير الحكومية ◄ المنظمات الدينية	◄ الرابطات الدولية للأعمال (مثل الصناعات الاستخراجية) ◄ الشركات عبر الوطنية (مثل شركات وسائل الإعلام)

٦ – سبع استراتيجيات

إن مبادرة عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة من الاتساع وعمق التأثير بحيث تتطلب استراتيجيات صالحة للتطبيق على كل المستويات وفي كل البيئات، وتسهم في تنفيذ خطة العقد خلال فترة السنوات العشر. ولسوف تطبق الأطراف المعنية الاستراتيجيات السبع التالية في أطرها المؤسسية وضمن الشبكات والتحالفات التي تعمل في نطاقها. وهذه الاستراتيجيات السبع هي التالية:

- حشد التأييد وبناء الرؤية؛
- التشاور وتبني الرؤية؛
- الشراكات والشبكات؛
- بناء القدرات والتدريب؛
- البحوث والتجديد؛
- استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال؛
- المتابعة والتقييم.

يتضمن الجدول – ١٠ الوارد أدناه المبادرات والأنشطة المقترحة في إطار كل استراتيجية (الإطار الزمني).

٦,١ *حشد التأييد وبناء الرؤية*

يتطلب التقدم صوب تحقيق التنمية المستدامة أن يتحول الوعي العالمي المتنامي بالقضايا الاجتماعية والبيئية والثقافية والاقتصادية، إلى فهم للأسباب العميقة الكامنة وراءها، وهو يعني أيضاً تحديد معالم الرؤى المحلية والوطنية والعالمية لمعنى العيش والعمل باستدامة. والواقع إن بناء الرؤى يُمكّن التعليم من أجل التنمية المستدامة من أن يضرب بجذوره في الواقع المحلي كما يمكّنه في نفس الوقت من بناء التزام ووحدة على الصعيد العالمي عبر سياقات متنوعة. وإن عملية بناء الرؤية المستقبلية للتعليم من أجل التنمية المستدامة، شبيهة بما جرى عند إعداد جدول أعمال القرن الحادي والعشرين على الصعيد المحلي في كثير من الدول. والأمر الأهم هو أن يفضي الوعي إلى الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية وإلى إدراك كيفية تأثير أعمال وتصرفات الفرد على حياة الآخرين. ومن ثم فإن تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة يتطلب حشداً للتأييد على نطاق واسع وإعلاماً مسؤولاً وملتزماً بحث المواطن على أن يكون أكثر اطّلاعاً وفعالية.

وسوف يتم حشد التأييد على كل المستويات مع إشراك كل الأطراف المعنية. ويجب أن يقوم حوار دائم بين الحكومات والمجتمع المدني تطرح فيه القضايا وتوضع فيه جداول الأعمال المشتركة من خلال المناقشات الحية والتعلم المتبادل. ويمكن على المستوى المحلي إشراك المدارس ومنظمات المجتمع المدني، كجزء من التعليم من أجل التنمية المستدامة، في حشد تأييد سلطات الإدارة المحلية لصالح قضايا محددة من قضايا التنمية المستدامة. وبهذا يصبح حشد التأييد ذاته عملية تعليمية نظراً لأن الدارسين سوف يفكرون بطريقة ناقدة في ظروفهم الحالية ومستقبلهم.

وفي إطار جهود حشد التأييد للتعليم من أجل التنمية المستدامة ونتائجه، سيكون من المفيد تبني موضوعاً لكل سنة من سنوات العقد. وتتضمن الموضوعات المحتملة: الاستهلاك المستدام والتنوع الثقافي والصحة ونوعية الحياة والمياه والطاقة ومعازل المحيط الحيوي كمواقع للتعلم، ومواقع التراث العالمي كمواقع للتعلم، والتعليم من أجل التنمية المستدامة في مجتمع المعرفة، ومشاركة المواطنين والحكم الصالح، وتخفيف حدة الفقر والتنمية المستدامة، والعدالة بين الأجيال والقواعد الأخلاقية.

٦,٢ *التشاور وتبني الرؤية*

يوفر تنظيم عقد دولي فرصة لبناء قوة دفع عالمية لصالح التعليم من أجل التنمية المستدامة. إلا أن تحقيق ذلك يتوقف على مدى تبني مفهوم العقد من قبل الأطراف المعنية في كل مستوى. وهذا يتوقف بدوره على التشاور والمشاركة في صياغة السياسات وتخطيط المبادرات والأنشطة. وتقع على عاتق الحكومات مسؤولية خاصة في استهلال العمليات التشاورية وتنظيم منتديات للحوار والنقاش. وينبغي أن تتسم المشاورات بما يلي:

- إصدار المقترحات المتعلقة بالسياسات الحكومية ومخصصات الميزانية بصورة شفافة وفي الوقت المناسب؛
- عمليات متعلقة بطلب إسهامات من المجتمع المدني والقطاع الخاص في الخطط والمبادرات الوطنية؛
- المناقشات البرلمانية وعمل اللجان؛
- حملات لتوعية الجمهور تدعو إلى التماس الآراء والتعليقات؛
- التكليف بإجراء البحوث واستخدامها بالشفافية الواجبة في وضع السياسات المستندة إلى الشواهد.

وبينما تنطبق هذه العمليات بوضوح على المستوى الوطني فيمكن النظر في آليات تشاورية مماثلة على المستوى دون الوطني والمستويين الإقليمي والدولي تشارك فيها أطراف معنية أخرى.

٦,٣ *الشراكات والشبكات*

يعتبر التعليم من أجل التنمية المستدامة بالأساس موضوعاً مشتركاً عبر القطاعات ويقتضي إشراك مجموعة واسعة من المؤسسات. وسوف تتوقف فاعلية عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة على قوة واتساع المشاركات والشبكات والتحالفات التي يستطيع العقد تطويرها بين مختلف الأطراف المعنية على كل المستويات. والحقيقة أن مشروعاً واسع القاعدة وطويل الأمد مثل العقد الحالي لا يستطيع أن يستمد طاقته وفاعليته إلا من المشاركات والعلاقات التعاونية. وهو مشروع من الضخامة والتعقيد بحيث لا تستطيع مؤسسة واحدة – وطنية كانت أو دولية – أن تتولى الترويج له بمفردها. ولهذا يجب، منذ البداية، أن ينتهج الشركاء في عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة نهجاً منفتحاً ويسعون إلى إقامة الروابط مع المبادرات والبرامج والجماعات والشبكات التي يمكن أن يحظى من خلالها التعليم من أجل التنمية المستدامة بمزيد من التعزيز وحُسن التنفيذ. ويجب إيلاء عناية خاصة لإقامة الروابط مع الحكومات الوطنية نظراً لدورها المركزي في مجال التنسيق والموارد، ومع شبكات المجتمع المدني التي يمكنها، بفضل علاقاتها على مستوى القاعدة، المساعدة على إيصال رسائل العقد إلى مختلف مستويات المجتمع المحلي.

ويجب أن يتمكن القائمون على العقد من تحديد المشروعات والأعمال الراهنة وإقامة جسور التعاون والتآزر فيما بينها. فيمكن العثور على شركاء للعقد في أماكن غير متوقعة كما يوحي بذلك تنوع زوايا الاهتمام بموضوع التعليم من أجل التنمية المستدامة (انظر القسم ٣ أعلاه) وهذا التنوع الذي يتمثل في تعدد الشركاء يعني أن هناك أكثر من مدخل للمشاركة في العقد، فالبعض يشارك فيه انطلاقاً من أنماط التدخل على مستوى القاعدة (مثل منظمات المجتمع المدني) وينطلق آخرون للدخول من مدخل بيئي (مثل بعض الإدارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية) في حين ينصبّ اهتمام البعض الآخر على النمو الاقتصادي المستدام (مثل بعض الإدارات الحكومية الأخرى والبنوك الإنمائية الدولية). وتتمثل القيمة المضافة للعقد في توفير حيّز يمكن فيه لهذه المصالح المختلفة، بعيداً عن جو التنافس، أن تشكل مجتمعة الجهود المشتركة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية لاستراتيجية الشراكة وإقامة الشبكات في تبادل الخبرات والمعلومات فيما يتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة بشكل منتظم ومنهجي. وينبغي أن يشكل ذلك سمة أساسية من سمات تنسيق العقد على جميع المستويات وخاصة على المستويين الإقليمي والدولي. والواقع إن معرفة ما يقوم به الآخرون في أماكن كثيرة من العالم هو مصدر مهم للتعلم والتجديد، وكثيراً ما يكون عاملاً مشجعاً يحث على المثابرة في الأجل الطويل.

٦,٤ *بناء القدرات والتدريب*

لتعزيز تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة خلال سنوات العقد، لا بد من ضمان اكتساب الشركاء والأطراف المعنية القدرات والمهارات اللازمة وتعزيزها باستمرار. ولسوف يكون من المهم اعتماد (أو تصميم) أساليب لبناء القدرات والتدريب تتيح اكتساب مهارات دائمة يمكن استخدامها عملياً. وقد يحتاج شركاء العقد، في بعض السياقات والمجموعات، إلى الاهتمام أولاً بتطوير أساليب من هذا النوع. وتشتمل المجالات الرئيسية لبناء القدرات والتدريب على ما يلي:

- الاتصال ورفع مستوى الوعي: ترسي هذه المهارات الأساس اللازم لإقامة الشبكات والشراكات. فالاتصال الفعال يساعد على تشاطر برامج العمل بين الأطراف المعنية بطريقة تحدد العناصر المشتركة وتمنح للشركاء المحتملين الثقة اللازمة لبناء تعاون نشيط. كما أن رفع مستوى الوعي بين الأطراف المعنية وفي صفوف عامة الجمهور العريض يجب أن يكون على أعلى مستوى مهني في عالمنا الراهن الذي صار مشبعاً بالوسائط الإعلامية؛

- التخطيط والإدارة والتقييم: إن التعقيد الذي تتسم به التنمية المستدامة والتعليم في مجالها يتطلب مهارات رفيعة المستوى مرتفع من مهارات التخطيط والإدارة والتقييم، ضماناً لوضوح الغرض، وتركيز الشراكات، وتقييم مدى التقدم المتحقق؛

- تدريب المعلمين وتجديد تدريبهم: في إطار التعليم النظامي في بيئات التعليم غير النظامي، يعتبر مستوى معرفة وحماس المعلمين، عاملاً رئيسياً في إثارة اهتمام الدارسين وتقديرهم لقضايا التنمية المستدامة. ويجب أن تتجسد قيم التنمية المستدامة في مواقف المعلمين وأن تتجلى في الأساليب التي ينتهجونها أعلى مستويات الممارسة التعليمية؛

- أدوات التحليل: إن المعلمين والدارسين وواضعي السياسات والمسؤولين عن التخطيط والمشاركين في إقامة الشبكات والشراكات يواجهون جميعاً مهمة استيعاب الأبعاد العديدة للتنمية المستدامة. ولهذا الغرض يتعين تطوير وتعميم مجموعة من المهارات وأساليب التحليل التي من شأنها بناء الثقة في القدرة على فهم وتشاطر المعارف بشأن الصلات العديدة التي تربط التنمية المستدامة بالنشاط البشري على كل المستويات؛

- المضامين والمواد التعليمية: يتطلب رفع مستوى الوعي والحملات العامة، والتدريس بقاعة الدراسة، والتعلم غير النظامي، توافر مواد ملائمة في شكل مكتوب وأساليب إلكترونية ووسائل سمعية وبصرية. ويتعين على المدارس ومنظمات المجتمع المدني تطوير القدرة على تصوّر وتصميم وإنتاج مواد كفيلة بإثارة الاهتمام وإتاحة المعرفة الملائمة في كل سياق. وسوف تنظم على مستوى المدارس أو المناطق أو على المستوى الوطني أو الدولي حلقات عمل لبناء القدرات اللازمة لتصميم هذه المواد، وتوضيح رسائل التنمية المستدامة؛

- أساليب التدريس: إن أساليب التدريس والتوجيه الرامية إلى تحقيق أغراض التعليم من أجل التنمية المستدامة يجب أن تعبر عن الإحساس بأن السعي لتحقيق التنمية المستدامة هو هم مشترك والتزام مشترك. وبعبارة أخرى فإن الهدف يجب أن يكون تدريساً يركز على الدارس وعلى الالتزام الشخصي بالتعلم وعلى التقييم النقدي للمشكلات والاحتمالات. والحقيقة أن هذه الأساليب أصعب بكثير من الطرق التقليدية التي تعتمد على التلقين، الأمر الذي يجعل من الضروري توفير التدريب والمساندة الكافية للمعلمين. وفي كثير من السياقات يتطلب ذلك زيادة الاستثمار في التدريب زيادة كبيرة وتحقيق نقلة نوعية في جودة التدريس.

٦,٥ *البحوث والتجديد*

البحوث هي الأساس في فهم القضايا التي يجب أن يتناولها التعليم من أجل التنمية المستدامة وفي تجميع المعلومات اللازمة لتقييم مدى التقدم المحرز ومحاولة التوصل إلى حلول تجديدية. وسوف تركز الجهود البحثية على ما يلي:

- الدراسات الأساسية اللازمة لتحديد الأدوات التي يمكن استخدامها في قياس مدى التقدم المحرز خلال العقد؛

- استكشاف الطبيعة الخاصة والأساليب المميزة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بما في ذلك توثيق مجموعة كبيرة من الخبرات والأوضاع بهدف التدليل على ضرورة التوسع؛

- العلاقات النظرية والعملية التي تربط بين التعليم من أجل التنمية المستدامة وسائر جوانب التعلّم (مثل محو الأمية وتعلّم الحساب والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية)، وأنماط الأنشطة الإنمائية (مثل المشروعات القطاعية وأنشطة تعبئة المجتمع)؛

- الدراسات الطولية التي توضح وتحلل مدى تأثير التعليم من أجل التنمية المستدامة على حياة الأفراد والمجتمعات وعلى السياسات والمؤسسات الوطنية؛

- الترتيبات المؤسسية وطرائق إقامة الشراكات، ومناهج الإدارة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة مع التركيز على تحديد ونشر الممارسات الجيدة.

وتوخياً لاستجلاء القضايا التي ستتناولها البحوث وتحديدها بدقة أكبر، ينبغي عقد مؤتمرات إقليمية لمؤسسات البحوث خلال العام الأول من العقد. وينبغي الاستفادة أيضاً من هذه المؤتمرات لإقامة الشراكات عبر الدول والمناطق، من أجل إجراء بحوث تعاونية.

يعتبر **إعداد السيناريوهات** أحد وسائل تعزيز التجديد اللازم لنشر التعليم من أجل التنمية المستدامة وتحقيق ملاءمته. ويستهدف عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة، في نهاية المطاف، التوصل إلى التطبيق العملي لهذا التعليم في آلاف الأوضاع المحلية. وليس المطلوب إرساء التعليم من أجل التنمية المستدامة باعتباره برنامجاً مستقلاً بل إدماجه في عدد كبير من الأوضاع التعليمية المختلفة. ولا يمكن – بل لا ينبغي – اقتراح برنامج موحد. ومع ذلك فإنه سيكون من المفيد وضع عدد من السيناريوهات لما يمكن أن يكون عليه التعليم عالي الجودة في هذا المجال، وذلك مثلاً في المدارس بمختلف أنواعها وفي دوائر تعليم الكبار، وفي نطاق عدد من برامج التنمية، وفي بيئات جغرافية واجتماعية ثقافية مختلفة، وفي إطار مجالات دراسية مختلفة. وينبغي أن يتضمن كل سيناريو، ضمن عناصر أخرى، وبحسب الأوضاع التي يتناولها ما يلي:

- طرق اكتشاف القضايا المحلية الرئيسية للتنمية المستدامة؛
- استراتيجيات التعلّم المكنة؛
- طرق تعزيز العلاقات بين مواقع التعلم (المدارس – برامج تعليم الكبار... الخ) وبين المجتمع، وذلك مثلاً عن طريق إشراك تلاميذ المدارس في مشروعات بحثية لرصد التغير البيئي؛
- طرق دمج المعارف المحلية في إطار الثقافة؛
- عمليات تطوير المناهج الدراسية على نحو يمكّن من البت على المستوى المحلي في مضامين التعليم استناداً إلى مبادئ التنمية المستدامة.

وسوف تغذي هذه السيناريوهات المناقشات المحلية التي تجري بشأن كيفية تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة على أفضل نحو.

٦,٦ *استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال*

تعد تكنولوجيات المعلومات والاتصال شريان الحياة بالنسبة لأي مبادرة دولية مثل عقد الأمم المتحدة – باعتبارها وسيلة للربط بين الشركاء الذين تفصل بينهم المسافات، وتخزين البيانات، وتبادل المعلومات والأنباء بأسرع ما يمكن، وباعتبارها طريقة لإدارة مشروع لوجستي كبير. وبالإضافة إلى الاستخدامات اليومية فإن لتكنولوجيات المعلومات والاتصال علاقات وتأثيرات خاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة:

- إن تكنولوجيات المعلومات والاتصال هي أساس "اقتصاد المعرفة" حيث الثروة تتولد من نقل واستخدام المعلومات بطرق تحتاج إلى استخدام موارد طبيعية أقل من الطرق السابقة. ويُعدّ هذا في حد ذاته عاملاً هاماً في الاستخدام الأكثر استدامة للبيئة، ويعتبر بالتالي درساً رئيسياً في التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

- تتيح هذه التكنولوجيات طرائق وفضاءات جديدة للتعلم. فالتعلم عن بعد، الذي اعتمد طويلاً على الإذاعة والتلفاز والنظام البريدي، أصبح أقرب منالاً وأيسر استعمالاً عندما أصبح يتاح بطريقة تفاعلية على شبكة الويب. ويشكل ذلك فرصة لنشر التعليم من أجل التنمية المستدامة بطرق تتيح للدارس عدة خيارات فيما يتعلق بالإيقاع الفردي والواجبات والمساعدات؛

- عندما يتاح للدارسين استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال فإنها يمكن أن تساعد في توفير مجالات للحوار على الصعيد العالمي. فموقع "صوت الجزر الصغيرة" مثلاً يرتبط بين الجمهور العام والشباب في مجتمعات جزر الكاريبي والمحيط الهندي والمحيط الهادي، مما يتيح فرصة لتبادل الخبرات والاهتمامات ولبناء التوافق والتعاضد فيما يتعلق بالتنمية المستدامة [١٥].

بيد أن تعميم الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصال على الصعيد العالمي لا يزال أمراً بعيد المنال. فالتكاليف والبنية الأساسية والحاجة إلى الطاقة والخطوط الهاتفية، كلها عوامل لا تساعد البتة في سدّ الفجوة الرقمية. ولئن كان من الضروري السعي إلى تطوير أساليب تجديدية لزيادة إمكانيات الانتفاع بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، فإن التقنيات الأقدم عهداً ستبقى في أماكن كثيرة، السبيل إلى الوصول إلى أعداد أكبر من الناس (كالإذاعة مثلاً) وستظل أكثر استدامة. وبالإضافة إلى ذلك فإن ما تتسم به المعارف المحلية من أهمية بالنسبة للتنمية المستدامة يفترض أن الاستخدام المحلي والمبتكر لنظم المعلومات والاتصال سيشكل جزءاً من التعليم الدينامي من أجل التنمية المستدامة – أي استخدام المعارف وتبادلها بطريقة نشطة بدلاً من مجرد التلقي السلبي لمعارف أناس آخرين على شبكة الويب.

٦,٧ المتابعة والتقييم

سوف تصبح المتابعة والتقييم استراتيجية رئيسية لترسيخ ما يحدثه العقد من تغييرات ومن فروق وتأثيرات. انظر مزيداً من التفاصيل في القسم الفرعي ٩ من القسم الثالث.

القسم الثالث: التنفيذ والتقييم

٧ – دور الأطراف المعنية من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي

يجب أن يشمل التعليم من أجل التنمية المستدامة كل مستويات المجتمع، أي أن ينفذ على كل من المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، لأن التنمية المستدامة لا يمكن السعي إلى تحقيقها على مستوى واحد فقط. ذلك أن الأسباب والآثار والمشكلات والحلول تتشابك وتتداخل على كل المستويات. ولكن تأثير التنمية المستدامة – وغير المستدامة – يتجلى في نهاية الأمر على المستوى المحلي، فتزدهر

(١٥) www.smallislandsvoice.org.

سبل كسب العيش أو تتقلص وتتجدد الموارد أو تستنفد. غير أن ما يحدث على المستوى المحلي يؤثر فيما يحدث على المستوى العالمي ويتأثر به فالتوترات الواسعة النطاق للعولمة، التي تتضح وتترابط على المستوى العالمي، تشترك أصداءها فيما يواجهه الناس من مشكلات وما يتصورونه لها من حلول. ولهذا فإن التعليم من أجل التنمية المستدامة يجب أن يضرب بجذوره في المستوى المحلي فينطلق من حقائق الواقع الذي تعيشه الفئات الشعبية ساعياً إلى معالجتها، ويوفر سياقاً عالمياً تندرج فيه هذه الظواهر. وهنا أيضاً يجب أن تراعى العناصر الأربعة للتنمية المستدامة، ألا وهي المجتمع والبيئة والاقتصاد والثقافة، على المستويين المحلي والعالمي وسائر المستويات الوسيطة.

ويعالج هذا القسم كيفية إعداد برنامج وأنشطة عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة على كل من المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. ونحن نؤكد على أن فاعلية العقد سوف تقاس في النهاية بمدى التغير في المواقف والسلوك في حياة الأفراد والمجتمعات على المستوى المحلي، وهذا أمر يجب أن تراعيه دوماً المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية. ولسوف تكون طرائق التعاون والبنى والخطط والأنشطة المنفذة على تلك المستويات الأعلى أعظم قيمة حينما يتم تصميمها لمساندة المستوى المحلي ودون الوطني. فلن يُعتد هنا في نهاية المطاف بعدد وطبيعة الأنشطة التنسيقية والترويجية بل بتغيير أنماط التنمية وبالسير نحو نماذج وتحسينات أكثر استدامة فيما يخص نوعية الحياة. ولذا فإن من المهم، قبل التصدي لأي مهام على المستوى الوطني والمستويات الأعلى مراعاة ما لها من تأثير في سياق المبادرة المحلية ودون الوطنية.

١,٧ *المستوى المحلي (دون الوطني)*

من مؤشرات نجاح عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة المكانة التي ستشغلها قضية التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار الحوار بشأن التنمية على مستوى المجتمع المحلي. ويعتبر توافر شبكات مساندة أمراً ضرورياً على المستوى المحلي، وتلك الشبكات يمكن أن توفرها النظم التعليمية، والمنظمات غير الحكومية، والرابطات المجتمعية، أو من تستعين بهم الحكومات من أفراد تلقوا تدريباً خاصاً لهذا الغرض. وتسهم هذه الشبكات في تعزيز قدرات المعلمين وحرصهم على المشاركة في تطويع المناهج الدراسية لسياقاتهم التعليمية المحلية، الأمر الذي يساعدهم في التغلب على صعوبات تطبيق البرامج على الصعيد المحلي وذلك مثلاً من خلال: تعلم معارف جديدة عن مضمون المواد الدراسية، واتباع أساليب تربوية ابتكارية، وتنسيق لوجستيات البرامج الدراسية، وتوفير مساندة إدارية ومجتمعية للمدرسة.

والمؤسسات والمجموعات المحلية هي أطر يمكن فيها تجربة وتعلم ممارسات التنمية المستدامة، مثل استخدام الطاقة وتدوير المخلفات، وكذلك القيم والعلاقات التي تستلزمها التنمية المستدامة مثل فهم كيفية تأثير تصرفاتنا على الآخرين في الحاضر والمستقبل، والأسباب التي تملي علينا أن نحترم، ونحن نلبي احتياجاتنا، فرصهم في تلبية احتياجاتهم. ولكي يحدث ذلك يتعين أولاً أن تتعاون وتتعلم مؤسسات ومنظمات وأفراد شتى بشأن التنمية المستدامة على مستوى التعليم الأساسي ومستوى تعليم الكبار سواء بسواء حتى يمكن تحديد الأسباب الحقيقية للأوضاع غير المستدامة الحالية. ولكي نحل المشكلات المحددة يتعين على الأفراد والوكالات تطبيق الخبرات المستفادة في إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة تطبيقاً ملموساً على الخطط والسياسات التعليمية المحلية، بما فيها برامج العمل المحلية.

ومن السبل التي يمكن اللجوء إليها على سبيل المثال للنهوض بالتعليم من أجل التنمية المستدامة داخل المدارس الابتدائية والثانوية تشجيع إقامة علاقات مع الجامعات والكليات التي تجري بحوثاً في التنمية المستدامة وتقوم بتدريس هذا الموضوع بالفعل. ومن المهم أيضاً تشجيع الجامعات والكليات الموجودة في نفس الدائرة المحلية على تكوين تجمعات تتعاون في البحوث والتدريس وتساند النظم المدرسية المحلية.

كما يجب أن يُسند دور رئيسي ونشيط إلى سلطات الحكم المحلي. ونظراً لكونها أقرب مستويات الحكم إلى الشعب ولاضطلاعها بمهمة تقديم برامج وخدمات عامة فإن لها دوراً رئيسياً في تحسين نوعية حياة الناس وفي تحقيق هدف التنمية المستدامة. ويؤدي الالتزام بمثل اللامركزية وتحسين الحكم المحلي إلى تعزيز دور سلطات الحكم المحلي وشركائها في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ورغم أن التكنولوجيا والموارد المالية تلعبان دوراً مهماً في التنمية فإن لم تتوافر إدارة سليمة وقدرة على التنسيق، وخاصة على المستوى المحلي، يصبح من غير المحتمل تحقيق التنمية المستدامة.

تستطيع المنظمات المحلية، أهلية كانت أو حكومية، المشاركة في عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة بطريقتين:

- دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في برامجها وأنشطتها المعتادة في مجال التعلّم. ويتضمن ذلك أن تحدد وتنفذ، بالطرق المناسبة، استراتيجيات تعلّم محلياً ملائمة لشتى الفئات المستهدفة؛

- التعاون مع المجموعات والشبكات المحلية، التي أنشئت بشكل رسمي أو لغرض محدد من أجل الوفاء باحتياجات معينة أو لاغتنام فرص خاصة. وقد يتطلب ذلك تحديد التحديات المطروحة في مجال التنمية المستدامة على المستوى المحلي، وإدماج المعارف والمهارات المحلية في التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتبادل الخبرات. ويعد المستوى المحلي هو الموقع الأولي الذي يمكن فيه تعلم وتقاسم وتطبيق الدروس الكفيلة بتحسين الممارسات في مجال التنمية المستدامة.

ويجب أن يتمثل جانب من الجهود الأولى لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة في تحديد الشركاء المحليين المحتملين. ولا يتحقق ذلك إلا إذا تصدت منظمة أو أكثر لهذه المهمة. وتتضمن تلك المنظمات: المدارس، ورابطات الآباء والمعلمين، ومجموعات مساندة المدارس، والهيئات المعنية بتعليم الكبار ومحو الأمية والتعليم غير النظامي، والجمعيات الثقافية، والمنظمات الشبابية، والتعاونيات، والجمعيات الدينية، والجماعات التكافلية، ولجان التنمية، وإدارات الحكم المحلي، والمجالس والهيئات المحلية المنتخبة، والمرافق البلدية.

ومع ذلك فإنه قد لا يتم تمثيل بعض شرائح السكان ومنها الفئات المهمشة، مثل المعوقين والرازحين في الفقر المدقع والرحّل والمهاجرين والأقليات العرقية واللغوية والمسنين والمرضى بأمراض مزمنة، إذ تتعرض هذه الفئات للإهمال في كثير من الأحيان حتى لتكاد أن تغيب عن النظر. وسيتعين بذل جهود خاصة، تساندها موارد بشرية ومادية كافية، لضمان مشاركة هذه الفئات في التعليم من أجل التنمية المستدامة وكفالة استفادتها من نهوج تلك التنمية وإنجازاتها.

الجدول ٣ – جدول مختصر للتعاون على المستوى المحلي في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة

مؤسسات ومنظمات المجتمع المحلي مثل:	تعمل كل منها على حدة من أجل:	تتعاون رسمياً أو لغرض محدد في إطار تجمعات محلية من أجل:
◄ المدارس ومجموعات مساندتها والجمعيات الثقافية والمنظمات الشبابية والتعاونيات والجمعيات الدينية والجماعات التكافلية ولجان التنمية والإدارة المحلية	◄ دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في أنشطة وبرامج التعلّم الاعتيادية ◄ تحديد الفئات المهمشة والوصول إليها ◄ تحديد وتنفيذ استراتيجيات التعلّم	◄ تحديد التحديات المطروحة في مجال التنمية المستدامة على الصعيد المحلي ◄ إدماج المعارف والمهارات المحلية في برامج التعليم من أجل التنمية المستدامة ◄ تبادل الخبرات المكتسبة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة واستخلاص الدروس المستفادة في هذا الصدد من أجل تحسين الممارسات المتبعة

٢,٧ المستوى الوطني

يدعو قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة الحكومات "إلى النظر في إدراج تدابير لتنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في استراتيجياتها التعليمية وخطط عملها التعليمية بحلول عام ٢٠٠٥"، آخذة في اعتبارها خطة التنفيذ الدولية الحالية. ويؤكد هذا أهمية المستوى الوطني في وضع معايير للتعاون والعمل الفعالين في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، ويشدد على **مسؤولية الحكومة** في استهلال هذه العملية التي ينبغي أن تتضمن العناصر التالية:

- التشاور بشأن الرؤية المتوخاة وتبنيها، فتوضع خطط العقد لكل بلد من خلال مناقشات تجري في هذا الشأن على المستويين المحلي والوطني تشارك فيها الوزارات المعنية، والجامعات، ومراكز البحوث، ومنظمات وشبكات المجتمع المدني، والبرلمانات، والأطراف المعنية في جميع مستويات النظام التعليمي؛
- صياغة سياسات تستند إلى مدخلات واسعة النطاق توفر إطاراً للعمل ولتحديد المسؤوليات على المستوى المحلي؛
- التعاون مع المؤسسات المعنية بالبحوث التربوية وإصلاح المناهج الدراسية وتطويرها وإعداد المعلمين لتحديد مستويات النظام التعليمي التي يمكن أن تدرج فيها قيم التنمية المستدامة.

وسيتعين مراعاة **الاتساق والتنسيق** كي تستند المشاركة الواسعة للأطراف المعنية إلى أسس واضحة، ولا سيما فيما يتعلق بإعداد الاستراتيجيات والبحوث عن السياسات على المستوى الوطني، تحاشياً لتداخل الجهود وازدواجيتها، وحرصاً على نقل رسائل متسقة ومركزة للجمهور وضماناً لكسب مساندة جماعية للعمل المتوخى إنجازه في المستقبل. غير أن هذا التنسيق ينبغي ألا يعني ممارسة التحكم، أو

الاكتفاء بإصدار خطط أو قرارات تعتمد على المستوى المركزي. بل يجب أن تتبنى جميع الفئات المحلية المذكورة في القسم السابق عملية التعليم من أجل التنمية المستدامة وأن تعتبر الهيئات الحكومية والهيئات الوطنية الأخرى، مثل شبكات المنظمات غير الحكومية أو تحالفات القطاع الخاص، أن دورها يتمثل في مساندة العمل المحلي.

ولما كان تعريف التعليم في هذا الإطار يتجاوز نطاق التعليم النظامي وجب بذل جهود لتحديد أو إنشاء **وحدة** ملائمة تعنى **بالتعليم من أجل التنمية المستدامة** تتمثل مهمتها في تنشيط وتنسيق عملية تنفيذ العقد في كل بلد. وينبغي أن تكون هذه الوحدة الدائمة الصغيرة الحجم دينامية نشيطة في الوقت ذاته لا يناط بها تنفيذ البرامج بل تكون بمثابة مركز إشعاع يوجه الأعداد المتزايدة من المنتفعين وييسر الاتصال فيما بينهم. وتوجد آليات وعمليات مؤسسية تشارك فيها أطراف معنية عديدة وقطاعات مختصة متعددة على المستوى الوطني (منها مثلا المجلس الوطني للتنمية المستدامة في منغوليا) وكذلك على المستوى المحلي في كثير من البلدان. وينبغي لهذه الآليات، التي كثيراً ما تقوم بدور جهات التنسيق في مجال التنمية المستدامة، أن تضع التعليم على رأس أولوياتها وأن تضطلع بنشاط بمبادرات داعمة لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة، ويمكن، كخيار بديل، أن تسند الحكومة هذه المسؤولية إلى جهة إشرافية وتنسيقية (مثل وزارة التخطيط أو مكتب رئيس الوزراء) بدلاً من وزارة التربية والتعليم ضماناً لاتباع نهج متكامل وكلي. ويمكن كذلك إنشاء جهاز خاص للتنسيق وإقامة الشبكات مثل المجلس الياباني لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى الوحدة الصغيرة الدائمة ينبغي أن يجتمع **فريق استشاري وطني للتعليم من أجل التنمية المستدامة** مرة أو مرتين سنوياً لتتلاقى في إطاره كل الأطراف المعنية ولإعطاء قوة دفع إلى جميع مجالات تخطيط وتنفيذ استراتيجيات عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة. وسيكون هذا الفريق الاستشاري هو الآلية الرئيسية لصياغة السياسات، ولتصميم الرسائل المتصلة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة والاستراتيجيات الرامية إلى زيادة الوعي العام، وتقاسم الرؤى، ولتبادل المعلومات عن مبادرات وخبرات محددة. وسيقوم الفريق الاستشاري، مستعيناً بالوحدة المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، ومن خلال عقده لاجتماعات منتظمة، بما يلي:

- مناقشة خيارات تراعي الخبرات والتحديات المحلية فيما يخص سياسات التعليم من أجل التنمية المستدامة والتوصية بتنفيذها؛
- توفير منتدى لتبادل الخبرات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة سواء كانت هذه الخبرات تتعلق بتجارب إيجابية أو سلبية؛
- التأكد من أن مراعاة كل الرؤى السديدة عند تخطيط البرامج وتنفيذ أنشطة توعية الجمهور؛
- وضع قائمة بالأولويات الوطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة والمشاركة في إعداد الميزانيات؛
- إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات التعليمية الوطنية وفي تخطيط أنشطة التعليم للجميع وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية؛

- تقدير الاحتياجات في مجال بناء القدرات وتحديد الجهة المؤهلة لتلبيتها على أفضل وجه؛
- تحديد قضايا التعليم من أجل التنمية المستدامة التي يتعين إجراء بحوث بشأنها، وإعداد خطط لمشروعات بحثية مشتركة؛
- وضع مؤشرات ملائمة لرصد التعليم من أجل التنمية المستدامة؛
- تنسيق الحملات والمؤتمرات والندوات الوطنية الداعمة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

وبمقدور **الإطار العام للسياسات** أن يحدث فرقاً حقيقياً في تعبئة الإرادة السياسية، والموارد، والجهود. ويلزم أن تتوافر على المستوى الوطني توجيهات واضحة تكفل إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات ذات الصلة. ويتعين أن تتضمن هذه التوجيهات ما يلي:

- تحديد مجالات السياسات التي يجب أن يكون للتعليم من أجل التنمية المستدامة مكان واضح فيها؛
- العمل على أن تُدرج بشكل متناسق في مجالات السياسات هذه الرؤية الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة؛
- استحداث طرق جديدة لضمان ما يقتضيه التعليم من أجل التنمية المستدامة من اتصال وتعاون ين القطاعات؛
- اقتراح طرق تجعل من التنمية المستدامة إطاراً شاملاً للسياسات الوطنية وتعزز الشعور بتبنيها؛
- تحديد القضايا الرئيسية التي يتعين أن تجرى بحوث بشأنها على المستوى الوطني لتعميق فهم ذات الأهمية الحاسمة على صعيد السياسات.

ومن الأدوار الأخرى للحكومة **تعبئة الموارد المالية** لصالح الإدارات الوزارية المختلفة وإدراج الاعتمادات المرصودة لهذا الغرض في العملية المعتادة لإعداد الميزانية. وينبغي للدول المتلقية للمعونة الدولية أن تدرج عناصر التعليم من أجل التنمية المستدامة في الدراسات المتصلة باستراتيجية الحد من الفقر وغيرها من الترتيبات التمويلية. ولما كانت التنمية المستدامة هدفاً رئيسياً للتعاون الإنمائي الدولي فإن التعليم من أجل التنمية المستدامة ينبغي أن يشغل موقعاً بارزاً في الاستراتيجيات الإنمائية الطويلة الأجل والتخطيط الوطني للتنمية.

وسوف تؤدي **مؤسسات المجتمع المدني الوطنية والمنظمات والشبكات** غير الحكومية الوطنية دوراً رئيسياً في ربط المجموعات المحلية بدوائر صناعة السياسات حيث تقوم باستقطاب الاهتمام وحشد التأييد، وباسترعاء انتباه الحكومة وعامة الجمهور لما ينفذ على الصعيد المحلي من تجارب تجديدية محدودة النطاق. ونظراً لتنوع وانتشار منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية فسيكون من المفيد إنشاء شبكة وطنية للمجتمع المدني تعنى على وجه التحديد بالتعليم من أجل التنمية المستدامة وتتيح للمجتمع المدني أن يتحدث بصوت قوي ومتسق على امتداد هذا العقد. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن منظمات

المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تعد قوة قادرة على تثقيف المجتمعات المحلية بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

ويجب إشراك **المنظمات والشركات الإعلامية الوطنية** في التخطيط لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة على المستوى الوطني في مرحلة مبكرة كي تسهم بخبراتها الاتصالية ومهاراتها الإعلامية في صياغة الرسائل الرئيسية المتصلة بالتنمية المستدامة وبالتعليم من أجل هذه التنمية. وينبغي تسليط الضوء على القضايا المهمة التي يمكن لوسائل الإعلام أن تشارك في إثارة النقاش حولها ونشر المعلومات عنها بين عامة الجمهور.

كما يجب أن يشارك **القطاع الخاص** مشاركة كاملة في العمليات المنفذة على المستوى الوطني لأن عالم الأعمال يؤثر على التعليم من أجل التنمية المستدامة تأثيراً جوهرياً يتجلى بطريقتين محددتين هما:

- تغييره لأنماط الحياة من خلال ترويجه للاستهلاك المستدام وحرصه على الإنتاج المستدام؛
- نشره للمعرفة من خلال حملاته الإعلانية من خلال قدراته التثقيفية سواء بسواء.

وستوفر رابطات الشركات التجارية الخاصة والغرف التجارية منابر للوقوف على التحديات المحددة المطروحة في مجال التنمية المستدامة ولمناقشتها ولتصميم مبادرات التعليم من أجل التنمية المستدامة على مستوى مواقع العمل ومستوى المجتمع المحلي على حد سواء. وسيكون من المفيد تشكيل فريق خاص أو فريق مماثل في بداية العقد لدراسة الطرق التي يستطيع القطاع الخاص من خلالها أن يساهم في تخطيط وتنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة على المستوى الوطني. وبالإضافة إلى ذلك فإن القطاع الخاص له تاريخ طويل في مساندة الأنشطة التعليمية المحلية، وينبغي بالتالي الاستعانة بهذه القدرة وتعبئتها في إطار مبادرات التعليم من أجل التنمية المستدامة. ويلخص الجدول التالي القيمة التي يمكن أن يضيفها كل طرف من الأطراف الوطنية السالفة الذكر إلى عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة:

الجدول ٤ – القيمة التي تضيفها الأطراف الوطنية في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة

الأطراف الوطنية	تعمل من أجل:
الحكومة (وزارة التربية والتعليم، والجامعات، والوزارات والإدارات المختصة الأخرى)	◄ وضع إطار للسياسات الوطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة ◄ إعداد الميزانية وتعبئة الموارد ◄ مساندة الإدارات دون الوطنية ◄ تعزيز توعية الجمهور بالتنمية المستدامة والتعليم من أجل التنمية المستدامة
المنظمات غير الحكومية وشبكات وتحالفات المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني	◄ ربط الخبرات المحلية بعملية رسم السياسات الوطنية ◄ الترويج وحشد التأييد للتعليم من أجل التنمية المستدامة

	◄ تيسير المبادلات وتشاطر المعلومات بين أعضائها بشأن الممارسات والخبرات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة
المجموعات والوكالات الإعلامية	◄ دمج التوعية بالتنمية المستدامة والتعليم من أجل التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإعلامية
الشركات والرابطات التجارية الخاصة	◄ توفير إطار لتحديد التحديات التي تواجهها في مجال التنمية المستدامة، وتحديد حاجات التعلّم وتلبيتها

٧,٣ المستوى الإقليمي

يمكن للتعاون على المستوى الإقليمي أن يكون مصدر إثراء على نحو خاص، بالنظر إلى أن الخبرات في كل المجالات متشابهة في الغالب إلى القدر الذي يسمح بالمقارنة ولكنها مختلفة بالقدر الذي يتيح رؤى وأفكاراً جديدة. ولعل تشابه أنماط التاريخ والتقاليد والثقافة واللغة، مع التشابه في ممارسات الإنتاج والاستهلاك، يضفي على تبادل الخبرات والدروس طابعاً من الملاءمة والأهمية. وفي مجال التنمية المستدامة تتزايد فرص التفاهم والتعلم المتبادل كلما تشابهت الظروف الجيوفيزيائية والبيئية. وعلى ذلك فإن التعاون والتفاعل الإقليمي يكون غالباً أكثر ثراء ونفعاً، وبأساليب قابلة للتطبيق المباشر، من المستوى الدولي (حيث الوظائف مختلفة، انظر القسم التالي). وللتعاون الإقليمي أسس راسخة في العديد من المجالات حيث توجد هيئات إقليمية رئيسية توفر الإمكانات لاستيعاب اهتمامات التعليم من أجل التنمية المستدامة. وتعتبر مبادرة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، التابعة للأمم المتحدة، مثالاً للطريقة التي يمكن بها إعداد وتبني استراتيجية للتعليم من أجل التنمية المستدامة ضمن أطر التعاون القائمة (UNECE -2003).

وبناء على ذلك فإن الوظيفة الرئيسية للتعاون الإقليمي ستتمثل في تشاطر وتبادل السياسات والخبرات والتحديات والنجاحات بغرض التبادل بين بلدان المنطقة الواحدة وتمكين كافة الجهات الفاعلة المعنية من الاتصال بنظيراتها الإقليمية. ويدرج الجدول التالي نفس مجموعات الجهات الفاعلة المذكورة على المستوى الوطني وبين دور تجمعاتها الإقليمية في التعليم من أجل التنمية المستدامة.

الجدول ٥ – المجموعات الإقليمية ووظائفها

الجهات العاملة على المستوى الإقليمي	**تعمل كل منها من أجل:**
المنظمات الدولية الحكومية الإقليمية	◄ مساندة رسم السياسات على المستوى الوطني ◄ تعزيز تبادل الخبرات والمعلومات
الشبكات الإقليمية للمجتمع المدني وللمنظمات غير الحكومية وتحالفاتها	◄ تعزيز المبادلات والتعلم فيما بين الأعضاء من الشبكات والمنظمات
التجمعات الإقليمية لوسائل الإعلام	◄ تبادل الاستراتيجيات الإعلامية التي تخدم التنمية المستدامة والتعليم من أجل هذه التنمية

الرابطات الإقليمية للقطاع الخاص	◄ تشجيع القطاع الخاص على التعاون مع الجهات الأخرى العاملة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة
الممثلون الإقليميون للوكالات الدولية	◄ تعلم ونقل الدروس المشتركة المستمدة من شتى التجارب عبر الوطنية ◄ تيسير المبادلات الوطنية بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة
الممثلون الإقليميون للتعاون الثنائي	◄ تقييم الطرق اللازمة لدعم المبادرات الوطنية والإقليمية بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة

وبالتوازي مع المستوى الوطني، سيكون من المهم ليس فقط أن تتعاون المنظمات والتجمعات مع نظيراتها في البلدان الأخرى بل أن يزداد الزخم الإقليمي من خلال الجهود المنسقة بين مختلف المنظمات والتجمعات. ومن ثمّ فإن من المهم إيجاد منبر إقليمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة – تطلق عليه هنا تسمية "المؤتمر الإقليمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة" – لتوفير أقصى قدر من التعلم والمساندة. وينبغي أن يتسم هذا الترتيب بالمرونة بحيث تتناول الاجتماعات القضايا الجارية والأكثر إلحاحية. وسيهدف العمل الجماعي في إطار مؤتمر إقليمي إلى تحقيق ما يلي:

- تشاطر السياسات والممارسات والمعارف وأوجه التقدم؛
- تحديد التحديات المشتركة؛
- التعلّم من الاستراتيجيات والنهوج المتنوعة؛
- بناء توافق في الآراء بشأن التحديثات والتدابير التي يتعين اتخاذها على الصعيد الإقليمي؛
- تنظيم بناء القدرات على المستوى عبر الوطني؛
- إجراء عمليات الرصد والتقييم للأنشطة والبرامج الإقليمية؛
- تحديد القضايا البحثية الإقليمية وتنظيم برامج بحثية تعاونية.

٧,٤ المستوى الدولي

على المستوى الدولي، سيهدف عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى تيسير الوعي العام والدائم بالقضايا الرئيسية وبالمهام المتغيرة للتنمية المستدامة وللتعليم من أجل هذه التنمية، وذلك بالطرق التالية:

- تعبئة الإرادة السياسية وتعزيز الالتزام المشترك؛
- توفير منبر دولي ضماناً لإبراز التحديات والتقدم في التعليم من أجل التنمية المستدامة وتحقيق أقصى قدر من التأثير للمبادرات المضطلع بها في هذا المجال؛
- إنشاء شراكات استراتيجية دولية للتغلب على تحديات محددة للتعليم من أجل التنمية المستدامة خلال فترة العقد؛

- تعبئة موارد إضافية إلى جانب الميزانيات الوطنية؛
- الاستمرار في إيلاء عناية كبيرة للتعليم ضمن اهتمامات لجنة التنمية المستدامة؛
- دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في جداول الأعمال الخاصة بالتعليم للجميع (تقارير المتابعة، الأفرقة الرفيعة المستوى وأفرقة العمل)؛
- تعزيز التبادل العلمي للممارسات والسياسات والإنجازات؛
- رصد التقدم في تنفيذ أنشطة العقد.

على المستوى السياسي، سوف يتحقق ذلك في إطار مجموعة متنوعة من المنتديات الدولية القائمة بالفعل وفي غيرها مما قد ينشأ لهذا الغرض. ومن بين هذه المنتديات إمكانية إنشاء **لجنة مشتركة بين الوكالات لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة** وتضم وكالات دولية رئيسية مثل وكالات منظومة الأمم المتحدة وبنوك التنمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وممثلي التجمعات الإقليمية (رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الافريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي، وما إلى ذلك...) والمنظمات غير الحكومية، وتهدف، بالإضافة إلى الغايات الاستراتيجية الواردة أعلاه، إلى ما يلي:

- تشاطر البرامج والخطط بغرض تشجيع التعزيز المتبادل وتحاشي الازدواجية أو تداخل الجهود؛
- توحيد النهوج المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة وممارسات التنمية المستدامة ذاتها داخل كل مؤسسة؛
- توفير منتدى للوكالات لدمج أفكار ورؤى الجهات الدولية الفاعلة في أجنداتها للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

وعلى المستويين المهني والتقني، فإن توسيع التبادل والتعاون على الصعيد الدولي بين المؤسسات التعليمية سوف يعزز تأثير العقد من خلال تطوير "آلية عالمية جديدة للتعليم والاستدامة يعزز التعاون والمبادلات بين المؤسسات على كل المستويات وفي كل القطاعات التعليمية حول العالم" إن هذا المقترح، الذي ورد في إعلان أوبونتو كجزء من مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢ ينص تحديداً على:

> "ضرورة تطوير هذه الآلية على أساس الشبكات الدولية للمؤسسات وإيجاد مراكز امتياز إقليمية تضمن الجامعات والمعاهد الهندسية ومؤسسات التعليم الثانوي والمدارس الابتدائية".

وتحظى الشراكات مع القطاع الخاص على المستوى الدولي باهتمام متزايد في إطار مشروع "الاتفاق العالمي" (انظر القسم ٤,٣). ويمكن لهذه الشراكات أن تسهم في زيادة الوعي العام وتدريب القوى العاملة. ويمكن للحوار بين القطاع الخاص واليونسكو والوكالات الدولية الأخرى أن يتناول مسألة تحديد المعايير للإنتاج

والاستهلاك وكذلك مؤشرات الأداء في التنمية المستدامة التي يمكن للقطاع الخاص أن يستخدمها كمؤشر مرجعي للجودة.

يعرض الجدول التالي ملخصاً لأدوار مختلف الجهات الدولية العاملة:

الجدول ٦ – التعاون الدولي – عرض موجز

الجهات العاملة على المستوى الدولي	الأدوار والوظائف
الوكالات الدولية الحكومية (الأمم المتحدة وغيرها)	◄ ترويج التعليم من أجل التنمية المستدامة وإدراجه ضمن خطط العمل والمبادلات الملائمة ◄ تيسير عقد المنتديات الإقليمية والدولية والمشاركة فيها
اليونسكو (الوكالة الرائدة لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة)	◄ (انظر أدناه)
شبكات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية	◄ الترويج للمبادلات والتعلم بين المناطق ◄ إعلام الأعضاء بتطورات عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة ◄ حشد التأييد مع الهيئات الدولية
الوكالات الثنائية	◄ إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في البرامج والميزانيات ◄ تشجيع البحوث في التعليم من أجل التنمية المستدامة
القطاع الخاص	◄ توعية الجمهور ◄ تحديد المعايير وإعداد المؤشرات

أدرج التعليم كقضية عامة في أعمال لجنة التنمية المستدامة، وهو بهذا يظهر في كل جدول من جداول العمال المقترحة لدوراتها القادمة. ولكنه، مع ذلك، ليس واحدا من الموضوعات الرئيسية التي ستعالجها اللجنة خلال السنوات العشر القادمة. وتبرر العلاقات العديدة بين التعليم ومختلف جوانب التنمية المستدامة، ودوره المهم في بناء الوعي العام، إنشاء لجنة فرعية معنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار لجنة التنمية المستدامة. وسيوفر هذا الإجراء منتدى رفيع المستوى ويكفل المتابعة الفعالة ويعزز التعاون الدولي ويضمن دراسة مدى التقدم في تنفيذ العقد في كل الدول الأعضاء.

وتوجد لدى بعض وكالات الأمم المتحدة مبادرات أو برامج محددة ستكون عاملاً مسانداً لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة أو عنصراً من عناصره:

- تشمل الأهمية المركزية لتعليم الفتيات في تحقيق التنمية المستدامة ما لهذا التعليم من تأثير في حياة وتعليم ورفاهية الجيل القادم. وإن **مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات (UNGEI)**، التي تتولى اليونيسيف تنسيقها، تضم مجموعة واسعة من الشركاء الدوليين الذين يعملون على تحقيق أهداف التعليم للجميع من حيث تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم (بحلول عام ٢٠٠٥) وتحقيق المساواة بينهما (بحلول عام ٢٠١٥). ولسوف تسهم الأنشطة المضطلع بها في إطار هذه المبادرة، إلى جانب أنشطة عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، إسهاماً ملحوظاً في استكمال جهود التعليم من أجل التنمية المستدامة. وفي المقابل فإن عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة سوف يوفر مساحة أكبر لقضايا التنمية المستدامة في خطاب المبادرة وأعمالها.

- سوف يكون **برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب – UNEP)** شريكاً رئيسياً في تحديد ونشر الرؤى البيئية للتعليم من أجل التنمية المستدامة وفي تنسيق حشد التأييد للمحافظة على البيئة. وهذا البرنامج مؤهل أيضاً للوصول إلى شبكات وتحالفات المنظمات البيئية على كل المستويات ولتعزيز دورها التعليمي. وتحت شعار "البيئة من أجل التنمية"، ينبغي أن تشكل المبادرات الحالية للبرنامج في مجال التعليم البيئي جزءاً من مساعي العقد وأن يتم توسيعها، قدر الإمكان، لتشمل رؤى التنمية المستدامة.

- وإن مبادرة الموئل التابعة للأمم المتحدة بعنوان "برنامج أفضل الممارسات والقيادة المحلية" هي شبكة عالمية من المؤسسات المهتمة بتحديد وتبادل الحلول الناجحة للتنمية المستدامة. وتطبق هذه الشبكة إلى يومنا هذا دروساً مستفادة من أكثر من ٦٠٠ ١ سياسة وممارسة موثقة من ١٤٠ بلداً، وتقدم دليلاً عملياً على كيفية إسهام المدن والمجتمعات المحلية حول العالم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتضم مبادرة الموئل حاليا زهاء ٣٠٠ ممارسة جيدة في مجال التعليم. ويعمل برنامج أفضل الممارسات والقيادة المحلية على تعزيز التنسيق العالمي وعلى التوفيق بين العرض والطلب في مجال المعلومات، وذلك من خلال ما يلي:

  - العمليات المنتظمة لرصد وتقييم الاتجاهات والممارسات وتبادل الدروس المستفادة؛

  - تطوير أدوات جديدة للتعليم، ونقل المنهجيات، وتوفير المعلومات لواضعي السياسات على كل المستويات؛

  - النشر العالمي، من خلال استخدام صفحة البرنامج على شبكة الانترنيت، وقاعدة بيانات أفضل الممارسات، ودراسات الحالات، وسجلات الحالات، والأدوات والوسائل الأخرى لنقل المعلومات؛ وتشجيع وتيسير تبادل أفضل الممارسات داخل المنطقة الواحدة وفيما بين المناطق.

ولما كانت اليونسكو هي الوكالة التي عينتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لتنسيق أعمال عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة فإن عليها مسؤولية خاصة في ضمان استمرار النشاط والزخم على الصعيد الدولي خلال السنوات العشر. وتتولى اليونسكو حالياً مسؤولية التنسيق لتحقيق أهداف التعليم للجميع ضمن إطار عمل داكار وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية. وبذلك فهي مؤهلة لضمان إقامة شراكات متناسقة وتنفيذ أنشطة مدروسة وموجهة خلال عقد للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك بما يتناسب مع التقدم في

تنفيذ جداول الأعمال الدولية الأخرى ذات العلاقة. وينبثق الدور التنسيقي لليونسكو من الاستراتيجيات والنتائج المتوقعة ومؤشرات تقييم العقد، كما هو وارد في هذه الخطة. وستقوم اليونسكو، من خلال عملها مع وكالات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى ومع دولها الأعضاء، بتطوير شراكات استراتيجية موجهة نحو تحقيق الأهداف تشجع التخطيط والتنفيذ والتقييم بصورة شاملة. وفي إطار جهود حشد التأييد ورفع الوعي فإن وجود شراكة متواصلة مع إحدى الوكالات الإعلامية/الإذاعية الدولية سوف يساعد على التوثيق والنشر المنتظم لمبادئ وممارسات عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة.

إن الحاجة إلى ضمان استمرار وكفاية التوافق في الآراء والالتزام على الصعيد الدولي تبرر إقامة منتدى متعدد الأطراف يركز على التعاون المفتوح غير المحدود. ويمكن إنشاء **لجنة مشتركة بين الوكالات لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة** توفر، من خلال المرونة في تشكيلها وفي ترتيبات عملها، منتدى للمشاورات واستيفاء المعلومات بصورة منتظمة، وربما على أساس سنوي، بين جميع الفئات صاحبة المصلحة. ويجب أن يكون طرح الدور التفصيلي لوظيفة التنسيق التي تقوم بها اليونسكو بنداً من بنود جدول أعمال الاجتماع الأول للجنة المشتركة بين الوكالات.

ومن أجل تعزيز المكانة الدولية للعقد وضمان مستوى عال من الإشهار والبروز لقضايا التعليم من أجل التنمية المستدامة، يمكن للبلدان، إذا ما رغبت في ذلك، أن تختار **مجموعة رائدة من "أنصار التعليم من أجل التنمية المستدامة"** تضم أفراداً بارزين من كل مناحي الحياة، ويمكن أن يكون هذا الاختيار لأشخاص من أوساط السياسة والرياضة والإعلام والشباب والمجتمع الأكاديمي والتعليم، ممن يكون التزامهم ونمط حياتهم وصفاتهم الشخصية عامل دعم للمثل التي تنطوي عليها التنمية المستدامة والتعليم من أجلها. ولسوف يؤدي حماسهم للتنمية المستدامة إلى تدفق حر للأفكار وتجاوز قيود البيروقراطية على المستويين الوطني والدولي والمضي بالعقد قدماً في إطار الشفافية والفعالية.

يقدم الجدول التالي عرضاً عاماً للمجموعات والهيئات المقترحة على كل مستوى والتي ستولد قوة دفع للعقد وتضمن اتساقه:

الجدول ٧ – عرض عام للمجموعات والهيئات المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

المستوى	المجموعة	الأغراض الرئيسية
المستوى المحلي (دون الوطني)	مشاورات أصحاب المصلحة	تحديد التحديات، ودمج المعارف والمهارات المحلية في التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتبادل الخبرات
المستوى الوطني	مركز التعليم من أجل التنمية المستدامة المجموعة الاستشارية للتعليم من أجل التنمية المستدامة	إعطاء قوة الدفع، وتسهيل الروابط، والتنسيق تجميع أصحاب المصلحة للحصول على مدخلات للسياسات والحوار وتبادل الخبرات والتخطيط
المستوى الإقليمي	مؤتمر التعليم من أجل التنمية المستدامة	بناء المفاهيم المشتركة، وتقديم المساندة المتبادلة، والتخطيط للأنشطة والبحوث المشتركة

المستوى الدولي	اليونسكو اللجنة المشتركة بين الوكالات لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة	إعطاء قوة الدفع، وتسهيل الروابط، والتنسيق، ورصد التقدم تعزيز الالتزام السياسي، وتحديد الأولويات العالمية الرئيسية، وتبادل الآراء، والتشاور، واستيفاء المعلومات

٨ – النتائج

سوف تنعكس نتائج عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة على حياة آلاف المجتمعات المحلية وملايين الأفراد، إذ أن المواقف والقيم الجديدة ستفضي إلى قرارات وتدابير تجعل التنمية المستدامة مثلاً أعلى أكثر قابلية للتحقق. وتعزيزاً لهذا الهدف الملموس فإن نتائج العقد ستنبثق من أهدافه وتتحقق بمقدار توافرٍ مختلف أنواع الطاقات والمدخلات المبينة في هذه الخطة. وهي نتائج عالية المستوى وينبغي إعطاؤها شكلاً أكثر تحديداً على الصعيدين الوطني والمحلي. ويعرض الجدول التالي النتائج مقابل الأهداف كنقطة بداية لهذه العملية:

الجدول ٨ – النتائج المتوقعة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

الهدف	النتائج المتوقعة
١ – إعطاء أهمية أكبر للدور الجوهري الذي يؤديه التعليم والتعلّم في السعي المشترك إلى تحقيق التنمية المستدامة	◄ إدراج مكونات تعليمية في خطط التنمية المستدامة ◄ تقدير الحاجة إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة ودوره في جميع الخطط الإنمائية
٢ – تيسير العلاقات والربط الشبكي والتبادل والتفاعل فيما بين الأطراف المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة	◄ تحقيق ما يلي من خلال المشاورات والمنتديات بمختلف أنواعها ومستوياتها: ◁ تنامي توافق الآراء بشأن الأهمية الاستراتيجية للتعليم من أجل التنمية المستدامة ◁ تنامي التعاون والتعزيز المتبادل فيما بين مبادرات التعليم من أجل التنمية المستدامة
٣ – إتاحة مجال وفرصة لتحسين رؤية التنمية المستدامة والترويج لها، وللانتقال إليها، وذلك من خلال أنشطة التعلّم وتوعية الجمهور بكافة أشكالها	◄ اتساع نطاق توعية الجمهور بطبيعة ومبادئ التنمية المستدامة ◄ حضور منتظم وقوي لوسائل الإعلام لخدمة قضايا التنمية المستدامة
٤ – التشجيع على تحسين نوعية التعليم والتعلّم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة	◄ ضم مساعي التنمية المستدامة إلى جهود التعليم للجميع من أجل الارتقاء بجودة التعليم ◄ تبني نهوج التعليم من أجل التنمية المستدامة بصورة متزايدة في مختلف أوضاع التعلّم
٥ – رسم استراتيجيات على جميع المستويات لتعزيز القدرات في مجال	◄ إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في برامج إعداد المعلمين

التعليم من أجل التنمية المستدامة	◄ توافر مواد ومنهجيات عالية الجودة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة ◄ توافر القدرات الإدارية الملائمة لضمان بقاء التعليم من أجل التنمية المستدامة

وفضلا عن ذلك، من المحتمل أن تؤدي القيم التي يروج لها التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى نتائج سلوكية ناجمة عن هذا النوع من التعلّم، ومنها ما يلي:

- احترام الآخرين من أبناء الجيل الحالي والأجيال القادمة والاعتراف بحقهم في حياة كريمة وفي المشاركة على نحو منصف في تشاطر موارد العالم؛
- احترام العالم الطبيعي على أساس فهم آلية عمله، والطريقة التي يمكن أن ندير بها موارده، والعواقب الوخيمة الناجمة عن عدم احترامه؛
- معرفة كيفية المفاضلة بين الخيارات واتخاذ القرارات الفردية والجماعية التي تأخذ في الحسبان المستقبل البعيد المدى للعدالة الاجتماعية والاستمرارية الإيكولوجية والتقدم الاقتصادي؛
- بناء أفراد ملتزمين وواعين، متسلحين برؤية عالمية، ويتمتعون أيضاً بالقدرة على تصور بدائل مستقبلية وإحداث تغيير داخل مجتمعاتهم؛
- القدرة على العمل مع الآخرين لإحداث تغييرات بنيوية ومؤسسية داخل المجتمع بحيث يتسنى ضم الجهود إلى التيار العام. وينبغي للتعليم من أجل التنمية المستدامة أن يتجاوز حدود التطوير الذاتي ويعمل على إحداث التغيير الاجتماعي البنيوي.

٩ – المتابعة والتقييم

إن أي مبادرة طويلة ومعقدة، كالمبادرات التي تمتد على عقد من الزمان، يجب أن تضع منذ البداية إجراءات مناسبة للمتابعة والتقييم. وبغير ذلك يصبح من المستحيل معرفة ما إذا كان عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة يحدث أثراً، وما هو هذا الأثر. ومن أهم جوانب المتابعة والتقييم تحديد مؤشرات ملائمة وقابلة للقياس على جميع المستويات – المحلي منها والوطني والإقليمي والدولي – ولكل مبادرة وبرنامج. ولما كان العقد يؤكد على التعاون، من خلال إدراج شواغل التعليم من أجل التنمية المستدامة في الشبكات والتحالفات القائمة، ومن خلال إنشاء شبكات وتحالفات جديدة، فإنه يتعين على كل مجموعة من الشركاء أن تضع الأهداف والنتائج والمؤشرات الخاصة بها في إطار العقد المذكور. ومن ثم، فإن عملية المتابعة والتقييم سوف تتم على مستويات عديدة وتصبح جزءاً لا يتجزأ من المحاور والتوجهات الجديدة التي قد تتمخض عن العقد. وسوف تستخدم نتائج المتابعة والتقييم في إعادة توجيه البرامج خلال الفترة التي يشملها العقد، وذلك لضمان استمرار ملاءمته وفعاليته. ولأغراض تعبئة التأييد للعقد ولإعلام الجمهور بمدى التقدم المحرز في تنفيذه، ينبغي إصدار تقرير كل سنتين يستهدف جماهير واسعة.

ولا بد من وضع أساليب للتقييم النوعي والكمي من أجل رصد العقد، إذ أن بعض الجوانب، مثل تبني القيم والتغييرات في السلوك، لا يمكن تقييمها على النحو الملائم بالاستناد إلى الأرقام فقط. وفيما يخص النهوج الكمية، فبالإمكان جمع طائفة واسعة من البيانات. ويعرض الجدول التالي نتائج العقد كما حُددت في القسم السابق، ويبين المؤشرات التي يمكن استعمالها وأنواع البيانات التي يمكن استخدامها للتحقق من تلك المؤشرات. وينبغي التأكيد مرة أخرى على أن هذا الجدول ليس إلا نقطة انطلاق، وأن كل مبادرة تحتاج، في كل مستوى من مستوياتها، إلى نتائج ومؤشرات خاصة بها.

الجدول ٩ – المتابعة والتقييم: المؤشرات والبيانات

النتائج المتوقعة	المؤشرات المحتملة	البيانات اللازمة للتحقق
◄ إدراج مكونات تعليمية في خطط التنمية المستدامة	إدراج التعليم على جداول الأعمال العادية للجنة التنمية المستدامة، والمنتديات الإقليمية والوطنية والمحلية التي تتناول التنمية المستدامة	معدل تكرار موضوعات التعليم من أجل التنمية المستدامة في محاضر الاجتماعات وتقاريرها ومخرجاتها الأخرى
◄ تقدير الحاجة إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة ودوره في جميع الخطط الإنمائية	إسهام التعليم من أجل التنمية المستدامة في دراسات استراتيجية الحد من الفقر (PRSPs)، وفي الخطط الإقليمية كالشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد)، وفي دورات التخطيط الوطنية	عدد دراسات استراتيجية الحد من الفقر (PRSPs) التي تتضمن عنصر التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ وعدد الأقسام المخصصة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في وثائق التخطيط الإنمائي
◄ تنامي توافق الآراء بشأن الأهمية الاستراتيجية للتعليم من أجل التنمية المستدامة	إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في بنى وزارات التربية وخططها، وفي أنشطة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية	عدد البلدان ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي أدرجت في برامجها بندا خاصا بالتعليم من أجل التنمية المستدامة
◄ تنامي التعاون والتعزيز المتبادل فيما بين مبادرات التعليم من أجل التنمية المستدامة	إنشاء شبكات وتحالفات للتعليم من أجل التنمية المستدامة	عدد الشبكات والتحالفات والجهات الأعضاء فيها
	البرمجة المشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على جميع المستويات	عدد المبادرات المشتركة وعدد الهيئات المشاركة فيها
◄ اتساع نطاق توعية الجمهور بطبيعة ومبادئ التنمية المستدامة	المشاركة الشعبية في تظاهرات التنمية المستدامة وحملاتها ومنتدياتها	حجم ردود الفعل التلقائية الواردة من الجمهور بشأن قضايا التنمية المستدامة
	المشاركة في المبادرات العملية المحلية للتنمية المستدامة	عدد المبادرات ومستويات المشاركة فيها

◄ حضور منتظم وقوي لوسائل الإعلام لخدمة قضايا التنمية المستدامة	التغطية الإعلامية (في التلفزيون والإذاعة والصحافة) للتنمية المستدامة والتعليم من أجل التنمية المستدامة	عدد التقارير والافتتاحيات والمقالات التي تتناول التنمية المستدامة
◄ ضم مساعي التنمية المستدامة إلى جهود التعليم للجميع من أجل الارتقاء بجودة التعليم	استخدام موضوعات التنمية المستدامة في التعليم الأساسي	عدد البلدان التي أدرجت التنمية المستدامة في مناهج التعليم الأساسي
	جعل التنمية المستدامة مؤشراً رئيسياً في رصد التعليم للجميع	الرصد المنتظم للتنمية المستدامة في التقارير الوطنية والدولية الخاصة بالتعليم للجميع
◄ تبني نهوج التعليم من أجل التنمية المستدامة بصورة متزايدة في مختلف أوضاع التعلم	وضع نماذج لعمليات التعلم الخاصة بالتنمية المستدامة في بيئات التعليم النظامي وغير النظامي	عدد المدارس وبرامج التعليم غير النظامي التي وضعت نماذج لنهوج التنمية المستدامة
◄ إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في برامج إعداد المعلمين	إدراج مبادئ التنمية المستدامة في برامج إعداد المعلمين والمربين والموجهين	عدد دورات تدريب المعلمين التي تتضمن موضوع التنمية المستدامة؛ وعدد المعلمين والموجهين في التعليم غير النظامي الذين يستخدمون نهوج التنمية المستدامة
◄ توافر مواد ومنهجيات عالية الجودة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة	توافر مواد مطبوعة وإلكترونية وسمعية بصرية ملائمة ومحفزة تُستخدم بالفعل في أوضاع التعلّم	عدد المواد وتوزيعها ومعدلات اعتمادها
	توافر منهجيات للتعلم والتعليم تجسد مبادئ التنمية المستدامة وتضع نماذج لها	عدد المدارس التي اعتمدت مبادئ التنمية المستدامة؛ وعدد الدورات التدريبية أثناء الخدمة للمعلمين والمربين
◄ توافر القدرات الإدارية الملائمة لإدامة التعليم من أجل التنمية المستدامة	إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في تدريب القائمين على الإدارة التعليمية (أي مديري المدارس والمفتشين والمسؤولين الإداريين والقائمين على التخطيط التربوي، وغيرهم)	أعداد المديرين المدربين؛ وعدد المؤسسات التعليمية التي تطبق فيها نهوج التنمية المستدامة

أما من ناحية التحليل النوعي فسوف تساعد النهوج الإثنوغرافية في رصد مجتمعات محلية معينة عن قرب لتتبع ما يطرأ فيها على مستوى التغيّرات السلوكية والوعي بقيم التنمية المستدامة واعتماد ممارسات جديدة. كما أن الدراسات الطولية والدراسات والتحليلات الإثنوغرافية على صعيد المجتمع المحلي ستوفر

بيانات وتظهر التأثيرات العديدة التي يحدثها في حياة الأفراد التفاعل بين التغييرات والقيم والممارسات والسلوكيات والعلاقات التي تنطوي عليها التنمية المستدامة. ومن المهم منذ بداية العقد تحديد الأماكن التي ينبغي أن تُجرى فيها الدراسات الطولية، في البلدان الصناعية والنامية على السواء، وربط ذلك بمختلف مبادرات التعليم من أجل التنمية المستدامة، في إطار التعليم النظامي، والحملات العامة، ونهوج التعليم غير النظامي.

وعلى المستوى الدولي، تقع على عاتق اليونسكو كوكالة رائدة، مسؤولية إنشاء قاعدة بيانات للمؤشرات ووسائل التحقق منها، ومساعدة البلدان في تعزيز قدرتها على القيام بالمتابعة والتقييم بطريقة مجدية. وفي إطار هذه العملية، ستتعاون اليونسكو تعاوناً وثيقاً مع مبادرات الرصد الدولية الأخرى، بما فيها التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، ومبادرات متابعة عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، والمتابعة الجارية للأهداف الإنمائية للألفية.

القسم الرابع: برمجة العقد

١٠- الموارد

إن عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة هو مبادرة اتخذتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لذلك فإنه سينفذ في هذه الدول وعلى الصعيد الدولي. والغرض منه هو خلق الزخم الدولي اللازم لحفز مزيد من الاهتمام والعمل على المستويين الوطني والمحلي، وهما المستويان اللذان ينبغي أن تتجلى فيهما آثار العقد في نهاية المطاف. ولهذا فإنه يتعين توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة للاضطلاع بالدور الملائم في كل مستوى من المستويات. وفي كثير من الحالات يقتصر الأمر على تعزيز أو إعادة توجيه أنشطة جارية من خلال استخدام الموارد المتاحة. فعلى الصعيد الوطني، سوف تتاح الموارد عن طريق الميزانيات العادية أو أي آليات تمويل أخرى قائمة (مثل المساعدات الإنمائية)، مع تعديل الأولويات كما هو موضح في هذه الخطة. وعلى المستويين الإقليمي والدولي، يمكن إعادة توجيه البرامج القائمة نحو التعليم من أجل التنمية المستدامة، ولا سيما في إطار وكالات الأمم المتحدة. وعلى جميع المستويات، يقتضي الأمر تخصيص كمية ضئيلة من الموارد الإضافية، البشرية والمادية، ضماناً لتوافر الطاقة الإضافية اللازمة لترويج العقد وتيسير تنفيذه وتنسيقه.

- على المستوى الوطني، تتوافر الموارد بالفعل من خلال البرامج والمشروعات القائمة، ولكن لا بد من تأمين ما يلزم من موظفين واعتمادات إضافية لمركز التعليم من أجل التنمية المستدامة ولأنشطة التوعية التي يضطلع بها.

- وعلى المستوى الإقليمي، قد تكون هناك موارد متوافرة بالفعل لتمويل التبادل عبر شبكات الجامعات وتظاهرات التعليم للجميع، ولكن هناك حاجة إلى موارد إضافية لتيسير التفاعل، ولا سيما في إطار اجتماع عن التعليم من أجل التنمية المستدامة، ولتمويل أنشطة بناء القدرات.

- وعلى المستوى الدولي، تقوم اليونسكو بتوفير الموظفين وبعض الدعم المالي لتنسيق أنشطة العقد، وكذلك لفريق العمل الخاص المشترك بين القطاعات والمعني بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، ولتمويل البرامج الخاصة بهذا المجال. وستقوم وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة بإدراج التعليم

من أجل التنمية المستدامة في ميزانياتها وبرامجها القائمة. وسيقتضي الأمر توفير موارد إضافية على المستوى الدولي لتيسير التفاعل المستهدف بين الأطراف المعنية في إطار اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة المقترح إنشاؤها.

١١- الجدول الزمني

تقدم الجداول التالية عرضاً إجمالياً للتنظيم الزمني لأنشطة العقد وتظاهراته. وتُعرض السنوات الخمس الأولى بشيء من التفصيل، وذلك أولاً لأنه ينبغي اتخاذ عدد من المبادرات منذ بداية العقد ومتابعتها خلال كامل فترة السنوات العشر؛ وثانياً لأن الأنشطة والتظاهرات التي ستنفذ خلال النصف الثاني من العقد سوف تعتمد إلى حد كبير على ما يحدث (أو ما لا يحدث) خلال النصف الأول منه. ولهذا فإن الجداول تعرض فقط الأنشطة/التظاهرات الرئيسية المقترحة لفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

وينتظم الجدول الزمني حول خمسة محاور نشاط رئيسية تلتزم تماماً باستراتيجيات العقد (انظر البند ٦ أعلاه)، ويتجلى فيها استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة المعروضة:

- حشد التأييد وبناء الرؤية؛
- الشراكات والشبكات؛
- بناء القدرات والتدريب؛
- البحوث والتجديد؛
- المتابعة والتقييم.

ولضمان المحافظة على صورة العقد وزخمه خلال السنوات العشر بأكملها، ينبغي اختيار موضوع محدد لكل عام ليكون محوراً لتنظيم التظاهرات على مختلف المستويات. ومن الموضوعات المكنة ما يلي:

- الاستهلاك المستدام؛
- التنوع الثقافي؛
- الصحة ونوعية الحياة؛
- المياه والطاقة؛
- معازل المحيط الحيوي كأماكن للتعلّم؛
- مواقع التراث العالمي كأماكن للتعلّم؛
- موقع التعليم من أجل التنمية المستدامة في مجتمع المعرفة؛
- مشاركة المواطنين وأسلوب الحكم الجيد؛

- مشروعات الحد من الفقر والتنمية المستدامة؛
- العدالة والأخلاقيات عبر الأجيال.

وينبغي أن تتجلى أهداف العقد في الأنشطة التي تستهل على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، بحيث تكون في حد ذاتها أنشطة للتعلّم، كأن تُعقد جمعية دولية للمربين والشباب والأطفال وقادة المجتمع المحلي، أو أن تكون عبارة عن أنشطة عملية للتعلم عن طريق العمل تتناول موضوع التنمية المستدامة في السياق المحلي.

ومن المهم إجراء دورة منتظمة من المشاورات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وينص الجدول الزمني على عقد الاجتماعات الاستشارية اللازمة لذلك خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، على أن تبدأ الدورة المنتظمة اعتباراً من عام ٢٠٠٧. وفيما يلي التوزيع السنوي المحتمل لهذه الاجتماعات:

الجدول ١٠ – دورة سنوية مقترحة لاجتماعات التعليم من أجل التنمية المستدامة

الشهر	تشرين الثاني/نوفمبر	شباط/فبراير	حزيران/يونيو	أيلول/سبتمبر
الاجتماعات	عقد مشاورات للأطراف المعنية على المستوى دون الوطني/المحلي	اجتماعات الأفرقة الاستشارية الوطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة	المؤتمرات الإقليمية للتعليم من أجل التنمية المستدامة	اجتماع اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة

ويقترح الجدول الزمني إجراء استعراض دولي للعقد في منتصف المدة، أي بعد انقضاء خمس سنوات (في عام ٢٠١٠)، ومؤتمراً دولياً بعد نهاية العقد مباشرة (في أوائل عام ٢٠١٥)، تُعرض فيه البيانات والتقارير الصادرة عن المؤتمرات الوطنية والإقليمية، وكذلك تقرير التقييم الشامل للعقد.

الجدول ١١: الجدول الزمني للأنشطة خلال النصف الأول من العقد

السنة	(٢٠٠٤)	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
أنشطة حشد التأييد وبناء الرؤية	تدشين موقع العقد على الانترنيت؛ وتنظيم مسابقة لاختيار شعار العقد (موجهة إلى الشباب)	تدشين العقد على المستويين الدولي والمحلي				
		موضوع التنمية المستدامة في الأسبوع العالمي لمبادرة التعليم للجميع (نيسان/أبريل)	تأمين الربط الشبكي بين وسائل الإعلام وإعداد خطة للتغطية الإعلامية على المستوى الوطني			
	إعداد ونشر جدول زمني لأنشطة العقد على كل المستويات					
الشراكات والشبكات		تشكيل المجموعات الاستشارية للعقد على المستوى الوطني تستضيف الحكومات مشاورات للأطراف المعنية على المستوى دون الوطني/المحلي		المجموعة الاستشارية الوطنية للعقد	المجموعة الاستشارية الوطنية للعقد	المجموعة الاستشارية الوطنية للعقد
		إنشاء مراكز اتصال وطنية للعقد		مشاورات للأطراف المعنية على المستوى دون الوطني/المحلي	مشاورات للأطراف المعنية على المستوى دون الوطني/المحلي	مشاورات للأطراف المعنية على المستوى دون الوطني/المحلي
		إنشاء لجان إقليمية للتعليم من أجل التنمية المستدامة		لجان إقليمية للتعليم من أجل التنمية المستدامة	لجان إقليمية للتعليم من أجل التنمية المستدامة	لجان إقليمية للتعليم من أجل التنمية المستدامة

السنة	(٢٠٠٤)	٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩	
	تشكيل اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالعقد		اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالعقد		اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالعقد		اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالعقد		اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالعقد		اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالعقد
	الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع EFA HLG –٤–	لجنة التنمية المستدامة CSD –١٣– فريق العمل –٦– للتعليم للجميع	EFA HLG –٥–	CSD –١٤– فريق العمل –٧– للتعليم للجميع	EFA HLG –٦–	CSD –١٥– فريق العمل –٨– للتعليم للجميع	EFA HLG –٧–	CSD –١٦– فريق العمل –٩– للتعليم للجميع	EFA HLG –٨–	CSD –١٧– فريق العمل –١٠– للتعليم للجميع	EFA HLG –٩–
			مشاورة دولية للخبراء الدوليين (الإعداد للمؤتمر الدولي الحكومي ٢٠٠٧)				المؤتمر الدولي الحكومي (٣٠ سنة بعد تبليسي)				
بناء القدرات والتدريب		تتولى اليونسكو تنظيم حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية لتعزيز الوعي بالعقد وضمان الالتزام الإقليمي والوطني للتخطيط لأنشطة العقد	سلسلة من حلقات العمل – على المستوى الإقليمي أو الوطني حسب الاتفاق بين اليونسكو والدول الأعضاء – بشأن ما يلي: الاتصال والتوعية، التخطيط والإدارة والتقييم؛ تدريب وتجديد مهارات المربين؛ أدوات التحليل؛ المضامين والمواد التعليمية؛ أساليب التدريس (انظر القسم ٦،٤)								
			تقوم اليونسكو بإعداد ونشر مبادئ توجيهية وبرامجيات متعددة الوسائط لمساندة التخطيط على المستوى الوطني والبدء في برامج وأنشطة العقد								

السنة	(٢٠٠٤)	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
البحوث والتجديد		دراسات أساسية لأغراض تقييم آثار أنشطة العقد				
		مؤتمرات إقليمية حول القضايا البحثية للتعليم من أجل التنمية المستدامة		البدء في تنفيذ مشروعات بحثية إقليمية تعاونية		
		إعداد ونشر سيناريوهات التعليم من أجل التنمية المستدامة				
المتابعة والتقييم		وضع المؤشرات على المستويين الوطني ودون الوطني	المتابعة المستمرة على المستوى الوطني وعقد اجتماع سنوي للمراجعة			
		وضع آليات للمتابعة وجمع البيانات على المستوى الوطني				
		تقوم اليونسكو بوضع مؤشرات وبناء قاعدة بيانات لتتبع التقدم في أنشطة العقد عالمياً				

ملحوظة: سوف يستمر عدد كبير من الأنشطة والاجتماعات في النصف الثاني من العقد، ويتم تحديد أنشطة أخرى لاحقاً. ومن المفترض هنا استمرار الأنشطة الدورية على كل المستويات وعلى نفس الأساس، مثل المشاورات الوطنية والاجتماعات الدولية. ومن ثم فإن الجدول الزمني التالي للنصف الثاني من العقد لا يتضمن سوى الأنشطة التي ينبغي التخطيط لها من البداية

مناسبات خاصة في النصف الثاني من العقد

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	(٢٠١٥)
	مؤتمرات بحوث إقليمية لمنتصف العقد			تقييم العقد على المستوى الوطني		
	استعراض دولي للعقد في منتصف المدة				تقييم العقد على المستويين الإقليمي والدولي	المؤتمر الدولي لنهاية عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة

المراجع

Garfinkle, K.P. 2001. Global Educational Agendas, Localized Initiatives: A Comparative Analysis of Watershed Education in the Global Rivers Environmental Education Network in Australia, South Africa and the United States. *Monograph in partial fulfilment of Masters of Education*, School of Education, Stanford University, Stanford, California.

Hill, Stuart B., Steve Wilson and Kevin Watson. 2003. "Learning Ecology - a new approach to learning and transforming ecological consciousness: experiences from social ecology in Australia" in O'Sullivan, Edmund and Marilyn Taylor (dir. publ.). 2003. *Transforming Practices: learning towards ecological consciousness*. New York, Palgrave Press.

Scott, William and Stephen Gough. 2003. *Sustainable Development and Learning: framing the issues*. Londres : RoutledgeFalmer.

CEE/NU (Commission économique des Nations Unies pour l'Europe). 2003. *Projet de stratégie de l'éducation au service du développement durable de la CEE*. CEP/AC.13/2004/3.

UNESCO. 2003. *Le saut dans l'égalité. Rapport mondial de suivi sur l'EPT 2003/4.* Paris, UNESCO.

الذيل

مبادئ تنفيذ عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة على المستوى الوطني

إن تنفيذ العقد على المستوى الوطني هو أساساً عملية تعاونية بين كل الأطراف المعنية. وتوفر الخطوات التالية إطاراً لبدء هذه العملية – وقد أعدت بالطبع بصورة إرشادية نظراً للتنوع الكبير في الأوضاع الوطنية. وتنحو هذه الخطوات منحى الخطة وتستهدف التوصل إلى تنفيذ أنشطة عملية.

بدء المشاركة والعمل

- ابدأ بتحديد الأطراف المعنية، واعقد مشاورات أولية؛
- حدد الهيئة المشتركة بين الأطراف المعنية على المستوى الوطني التي ستتولى مسؤولية تنسيق الأنشطة الترويجية والتوجيهية للعقد وضمان ربطه بأنشطة مبادرة التعليم للجميع؛
- ادرس الاحتياجات التمويلية لتنفيذ العقد وحدد مصادر التمويل بما في ذلك البرامج والمخصصات الحالية وانشيء آليات تمويلية لتغطية احتياجات دعم المبادرات الحكومية وغير الحكومية – إذا كان ذلك ضرورياً؛
- اعقد مشاورات لإعداد خطة العقد أو تعزيز الخطط التعليمية القائمة بحيث يراعى فيها الالتزام بالتعليم من أجل التنمية المستدامة؛ مع العمل على تحديد القضايا القومية الرئيسية المطروحة في مجال التنمية المستدامة والرسائل الرئيسية للتوعية العامة، ثم حدد الأهداف القومية للعقد؛
- ارسم خطة للاتصال وحشد التأييد مع مراعاة تنوع وطبيعة الجماهير المستهدفة؛
- اجر دراسة أساسية لتحديد مدى دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في المبادرات التعليمية، وماهية هذه المبادرات وأماكن تنفيذها؛
- ادرس الإطار القانوني والمؤسسي الوطني، مع تقييم الكيفية التي يمكن بها لهياكل وعمليات الحكم المحلي أن تشجع أو تكبح المشاركة الواسعة في التخطيط والتنفيذ على هذا المستوى؛
- ضع إطاراً للتعاون، عبر الإدارات الحكومية، مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على المستويين الوطني والمحلي.

تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة

- ضع خططاً للعمل الجاري لتعزيز وعي الجمهور ومشاركته: الرسائل، وسائل الإعلام، والمواد؛
- نظّم حملة توعية عامة واعمل على تزويد وسائل الإعلام بانتظام بمعلومات عن قضايا العقد؛

- ابدأ بإعداد السيناريوهات وحدد عدداً من سيناريوهات لما يكون عليه هذا التعليم العالي الجودة في هذا المجال، وذلك مثلاً في المدارس بمختلف أنواعها، وفي دوائر تعليم الكبار، وفي نطاق عدة مشروعات إنمائية، وفي بيئات جغرافية واجتماعية ثقافية مختلفة، وفي إطار مختلف المجالات الدراسية. وسوف تغذي هذه السيناريوهات المناقشات التي ستجري على المستوى المحلي بشأن كيفية تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة على أفضل نحو؛

- راجع أنشطة تدريب المربين والموجهين والمدرسين قبل الخدمة وأثناءها وعدّلها لتضمينها أساليب التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

- راجع المناهج الدراسية في المدارس وبيئات التعليم غير النظامي وعدّلها لتضمينها أساليب التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

- وفر إطاراً للمجموعات غير الرسمية المحلية للجمع بين التعلم والتطبيق العملي في التنمية المستدامة؛

- اشرع في عملية تخطيط على مستوى المدينة/البلدية/المقاطعة، مع إمكانية تنظيم مشروعات إيضاحية محددة. ولسوف تساعد هذه المشروعات المواطنين على التعلّم من خلال الاطلاع على الممارسات الجيدة ومن ثم تبني أنماط حياة أكثر استدامة. ولهذا فإن هذه المشروعات تنظم لفترة محدودة وتكون لها أهداف محددة: مثل أعداد المشاركين من الأفراد والشركات التجارية والأسر المعيشية ومواعيد الانتهاء من تحقيق كل هدف، ومن أمثلة هذه المشروعات:

- أعمال تنظيف، وتشجير، وتحسين صون بيئة الحيوانات البرية، وصيانة شوارع المدن القديمة، وحماية التراث الثقافي وغيرها من الأنشطة التي تقوم بها مجموعات من المواطنين والجمعيات في الأماكن التي تتواجد فيها؛

- أنشطة لتشجيع استخدام الطاقة النظيفة، وإعادة استخدام وتدوير المواد، وصون التنوع الحيوي، وتعزيز التربية البيئية، الخ، تقوم بها مجموعات من المواطنين، مع مراعاة أهمية أنشطتهم وتأثيرها على المناطق الجغرافية الأوسع وأخيراً على البيئة العالمية؛

- أنشطة تتعلق بالإدارة البيئية، مثل تقليل النفايات الضارة بالبيئة التي يخلفها الأفراد والأسر والشركات، يقوم بها المعنيون من الأفراد والأسر والشركات.

تقييم التعليم من أجل التنمية المستدامة

- بالتعاون مع مجموعات الأطراف المعنية، حدد الجوانب الواجب متابعتها في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، وكيف سيتم تحليل واستخدام المعلومات الناشئة عن المتابعة؛

- ضع مؤشرات قابلة للقياس وحدد عمليات المتابعة، على ضوء الأهداف الموضوعة على المستوى الوطني لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

- ضع خطة تفصيلية بخصوص ماهية البيانات المزمع تجميعها على المستويين الوطني والمحلي، وحدد الجهة المسؤولة عن جمع البيانات ومقارنتها، والجدول الزمني والجهة التي ترفع التقارير أو ترد على استفسارات الأمم المتحدة.